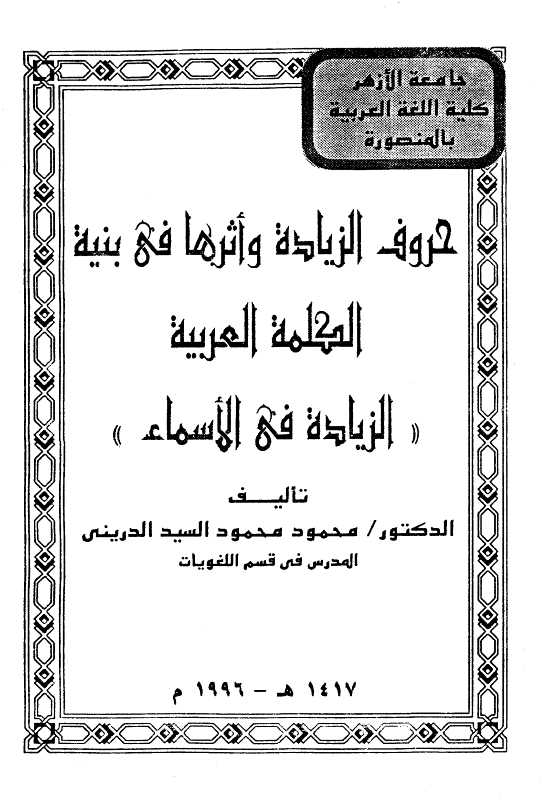


جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بالمنصورة

حروف الزيادة وأثرها في بنية الكلمة العربية

« الزيادة في الأسماء »

تأليف
الدكتور / محمود محمود السيد الدرينى
المدرس فى قسم اللغويات

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى خـير مَنْ نطق بـالضاد ، وأهدى الـناس

إلـى سـبـيـل الـرشاد إلــى إمـام المـرسـلـين

ورحـمة الله للعالمين

سـيدنا محـمد صلى الله عليه وسلم .

إلـى قرة عـيـنـي وأملـي فـي يـومي وغـدي

ومستقبلي

وَلَدَيّ العزيز ين الغاليين

مصطفي محمود و محمد محمود

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلهِ وَلِيِّ النِّعَم، ومقسم الأرزاق منذ القدم،وخالق الخلق من العدم والصلاة والسلام علي خير العرب والعجم سيدنا محمد إمام المرسلين وقائد الغُرّ المحجلين وعلي آله وصحبه الطاهرين المخلصين.

وبعـــــــــــد

فَممّا لا مِرْية فيه أنّ الصرف يَفْتَقِرُ إليْه جميعُ أهْل العَربيَّة أتَمَّ افتقار لأنَّهُ مِيزَانُ العربيّة، وبه تُعْرَف أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها،ولا يُوَصَل إلي معرفة الإشتقاق إلاّ به، وقد يُؤْخَذُ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلي ذلك إلاّ من طريق التصريف.

وهذا العلم دقيقٌ جَلْدٌ صَعْبٌ يلطف إدراكه علي ذوي الأفهام، ويشرف المُتَحَلِّي به علي سائر الأنام، إذ هو أشرف شطري اللسان العربي، وأجمل ذخيرة الفاضل النحوي، ولغموضة قَلّ فيه التصنيف وندر فيه التأليف، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الإختلاف.

وقد كان ينبغي أن يُقَدّم علم التصريف علي غيره من علوم العربية إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مُقَدّمة علي معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلاّ أنّه أخر للطفه ودقته وصعوبته واعتياصة [1] .

ولّما كان التصريف ذا أهمية بالغة في فهم العلوم العربية، ومعرفة الأصلي منها والزائد والصحيح والسقيم كنت به شغوفاً وعلي دراسته

(١) انظر مقدمة الممتع ، والمنصف ١ / ٢ .

عكوفاً، ومن ثمَّ أردت أن تكون لي مشاركة في هذا المضمار أنقب فيها عن بعض مسائل هذا العلم الدقيق فكان هذا البحث

حروف الزيادة وأثرها في بنية الكلمة العربية

« الزيادة في الأسماء »

وقد قسمت هذا البحث إلي مايلي:

أولاً: تمهيد: وفيه تحدثت عن المجرد والمزيد من الأسماء، وعن أبنية الثلاثي المجرد المتفق عليها والمختلف فيها، وكذلك أبنية الرباعي المجرد المتفق عليها والمختلف فيها وكذلك أبنية الخماسي المجرد ما اتفق عليه منها وما اختلف فيه.

أما أبنية المزيد فلكثرتها عرضت لها إجمالاً لا تفصيلاً لأنَّ عرضها يفتقر إلي سفر بعينه واكتفينا بالإشارة إليها جملة.

ثانياً: اشتمل البحث علي أربعة مباحث رئيسية

المبحث الأول: وفيه تحدثت عن حقيقة الزيادة وأنواعها.

المبحث الثاني: وفيه تحدثت عن حروف الزيادة عددها وأهدافها.

المبحث الثالث: وفيه تحدثت بالتفصيل عن مواضع زيادة كُلّ حرف

المبحث الرابع: وفيه تحدثت عن الأدلة التي يتوصل بها إلي معرفة الزائد.

ثم ذيلت البحث بذكر المصادر والمراجع التي ساعدتني في إخراج هذا البحث، ثُمَّ الحديث عن محتويات الكتاب.

والله أسأل أن يجعل ذلك مرقاة إلي فهم كتابه ومنجاة من عذابه. وموجباً لجزيل ثوابه فإنّه وليّ ذلك والقادرِ عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

المجرد والمزيد

ينقسم الإسم باعتبار التجرد والزيادة إلي قسمين:

مجرد: وهو ماكانت جميع حروفه أصلية، وهو الأصل

ومزيد: وهو ماكان بعض حروفه زائداً وهو فرع عن المجرد

وللأسماء المجردة ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي وإنّما جَوّز اللغويون في الإسم رباعياً وخماسياً للتوسع، ولم يجوزوا سداسياً مجرداً لئلا يوهم أنّه كلمتان، إذ الأصل في الكلمة أن تكون علي ثلاثة أحرف واعلم: أنّ أكثر أنواع الأبنة وقوعاً في الكلام، الثلاثي، ويليه الرباعي ويليه الخماسي.[1]

ويُقال: لِمَ كانت أبنية الثلاثي أكثر وقوعاً في الكلام؟

والجواب: أنّه إنّما كثر تصَرُّف ذوات الثلاثة في كلامهم، لأنّها أعدل الأصول، وهي أقل مايكون عليه الكلم المتمكنة لأنّه لا بُدّ من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً والموقوف عليه ساكنا، فَلَمّا تنافيا صفة كرهوا

(١) انظر مجموعة الشافية للجاربردي ٢/٥٠٦.

مقارنتهما، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون فكان مناسباً لهما. ولأن الثلاثي يفتقر إليه في بناء التصغير إذ لا يتصور فعيل فيما هو أقل من ثلاثة أحرف. قال ابن جني[1]: « ويدلك علي تمكنها أنهُمْ يَصْرِفون منها ماكان معرفةً مؤنثاً إذا سكن وسطه نحو: هِنْدٍ وجُمْل، فصرفهم إيّاه مع أنّ فيه علتين ثقيلتين وهما التعريف والتأنيث دلالة علي خفّيه، ألا تري أن الخفة فيه عادلت أحد السببين. فانصرف الإسم، فلذلك كَثُرَتْ أبنية الثلاثي ».

ومِن ثَمّ فالمجرد من الزائد أقله الإسم المكون من ثلاثة أحرف لما ذكرت لك، أمّا الإسم المزيد فأقَلّهُ الإسم المكون من أربعة أحرف نحو قتال وكتاب وغزال وأكثره المكونُ من سبعة أحرف نحو« إستغفار» بزيادة الهمزة والسين والتاء والألف إذ أصله (غفر) وبينهما ذو الخمسة نحو« إكرام» بزيادة الهمزة والألف إذ الأصل (كرم) وذو الستة نحو« انطلاق» بزيادة الهمزة والنون والألف. إذ الأصل (طلق)

(١) المنصف ١/٣٢

أبنية الإسم المجرد

اعلم أنّ الأسماء المجردة تكون علي ثلاثة أصول. أصل ثلاثي وأصل رباعي وأصل خماسي ولكل أصل من هذه الأصول آبنيته الخاصة به وإليك الحديث مفصلا.

أولاً: أبنية الإسم الثلاثي المجرد:

للإسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة العقلية تقتضي أن تكون اثني عشر بناءً لأنّ للعين أربعة أحوال فتح وكسر وضم وسكون، وللفاء ثلاثة أحوال فتح وكسر وضم ولا يمكن اسكانه لتعذر الإبتداء بالساكن وحاصل ضرب أحوال الفاء في أحوال العين اثنا عشر بناءً، وأمّا الحرف الأخير(لام الكلمة) فلا يُعْتَدّ به في وزن الكلمة لأنّه حرف اعرابها.

فهذه جملة أوزان الثلاثي من المجرد استعمل منها عشرة أبنية وأهمل بناءان.

أ- الأبنية العشرة المستعملة جميعها تكون إسماً وصفةً.

١- فَعْل: بفتح الفاء وسكون العين ويكون أسماً نحو: كَلْب وكَعْب، وفَهْد وفَلْس، وصفةً نحو: صَعْب، وسَهْل، وضَخْم، وخَدْل.

٢- فَعَل: بفتح الفاء والعين ويكون اسماً نحو: رَسَن[1] وطلل، فَرَس جَمَل، وصفةً نحو، بَطَل، عَزَب، حَسَن.

(١) الرَّسَن : الحبل ، وما كان من الأزمّة علي الأنف والجمع أرسان .

٣- فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين يكون اسماً نحو: كَتِف وكَبِد، وفَخِذ وصفةً نحو: حَذِر وفَطِن، ووَجِع وحَصِر وفَرِق وخَلِط.

٤- فَعُل: بفتح الفاء وضم العين يكون اسماً نحو: رَجُل وعَضُد، وسَبُع وضَبُع وصفة نحو: نَدُس، يَقُظ، طَمُع، وحَذُر.

٥- فِعْل: بكسر الفاء وسكون العين يكون اسماً نحو: جِذْع وعِذْق وعِكْم وحِمْل، حِبْر جِبْس وصفة نحو: جِلْف، ونِضْو(مهزول) وَنِكْس(جبان)

٦- فِعِل: بكسر الفاء والعين ويكون اسماً نحو: إبِل وإطِل، وإقِط(طعاميتخذ من اللبن المخيض« الجبن»)ويُقال فيه الأَقِط: بفتح فكسر. وصفة: نحو: بِلِز(الضخمة من النساء) وإبِد يُقال: أتان إبِد: أي: ولود

وأمّا قول الشاعر:

أَرَتْني حِجْلاً علي ساقها   فَهَشَّ الفؤاد لذاكَ الحِجِل

فقلت ولم أخْفِ عَنْ صاحبي   ألاَ بأبي أصْل تلكَ الرِّجِل[1]

فإنّما أراد به الإتباع لإقامة الوزن وأصل بنائها علي فِعْل« بسكون العين وأمّا قولهم: رَجُل جِئِز، ومِحِك، ونِفِر فإنّما أصل بنائه « فَعِل» بفتح فكسر كحَذِر، ولكنهم كسروا فاءه اتباعاً من أجل حرف الحلق[2].

---

(١) لم أهتد إلي معرفة القائل والبيتان من بحر المتقارب وهما في المنصف ١٨/١ واللسان[رجل].

(٢) المنصف ١٨/١ ,١٩.

٧- **فِعَل**: بكسر الفاء وفتح العين يكون إسماً نحو: عِنَب، وضِلَع، وعِوَض، وطِوَلٌ(حبل تربط فيه الدابة) وصفة نحو: قَوْمٌ عِدًى، ومكان سِوًى ومنزلٌ زِيم قال النابغة:

باتت ثلاث ليالٍ ثُمَّ واحدةً ... بذى المجاز تُرَاعي منزلاً زِيَمَا[1]

قال سيبويه[2]« ولا تعمله جاء صفةً إلاّ في حرفٍ من المعتل يوصف به الجمَاع وذلك قولهم: قَوْمٌ عِدِيٍ» وهو محجوج بما أثبتناه نقلاً عن الأئمة[3]

٨- **فُعْل**: بضم الفاء وسكون العين يكون اسماً نحو قُفْل وبُرْد حُرْض (الأشنان تغسل به الأيدي علي أثر الطعام) وقُرْط، وصفة نحو: حُلْو ومُرّ، حُمْر وعُبْر« قال سيبويه [4]« يقال: ناقة عُبْعر أسفار، ويقال: رجل جُدّ،أيَ ذو جَدّ..)

٩- **فُعَل**: بضم الفاء وفتح العين يكون اسماً صُرَد، رُبَع، وخُزَز، وصفة نحو: خُتَع وسُكَع وحُطَم قال الراجز

قَدْ لفَّهَا الليلُ بسواق حُطَم[5]

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو في المنصف ١٩/١، واللسان[زيم].
(٢) الكتاب ٢٤٤/٤.
(٣) المنصف ١٩/١ والإرتشاف ١٨/١.
(٤) الكتاب ٢٤٣/٤.
(٥) اختلف في نسبته فقيل: للحطم القيسي، وقيل: لأبي زغبة الخزرجي قيل قاله يوم أحد وقيل: لرشَيْد بن رُمَيْض العَنزي. وهو في المنصف ٢٠/١، واللسان[حطم].

١٠ - **فُعُل**: بضمتين يكون اسماً نحو: عُنُق، وطُنُب، وصفة نحو: سُرُح وطُلُق ونُكُر، قال تعالي« يوم يدعو الداع إلي شيء نُكُر»[١] وسُجُح قال:

ذروا التخاجُؤ وامشوا مشيةً سُجُحَا... إنَّ الرجال ذو عَصَبٍ وتذكير

والأمثلة العشرة المتقدمة للأسماء الثلاثية مستعملة كثيراً أي: ليست بمهملة ولا نادرة أمَّا البناءان المهملان فهما فِعُلَ، وفُعِل. أمّا فِعُل فقد أهملته العرب كراهية انتقالهم من الكسر إلي الضم بناءً لأزماً لأنَّ الكسرة ثقلة والضمة أثقل منها قال أبو الفتح عثمان ابن جني[٢]« .. وإذا كانوا قَدْ قالوا: أُقْتُل» فضموا الهمزة لضمة التاء ولم يكسروها علي ماكان يجب فيها مع أنَّ بين الهمزة والتاء حاجزاً وهو القاف فألا يخرجوا من كسر إلي ضم بلا حاجز أجْدر»

فإن قيل فقد قالوا: هو يَضْرِبُك وفيه انتقال من كسر إلي ضَمّ قلنا هذا الذي قالوه لا يكسر ما قدّمناه لأنَّ الضمة ليست بلازمة ألا تري أنها تُزَالُ في حالتي النصب والجزم. وإنّما يكره من ذلك أن تكون الحركةلازمة.

ولثقل الأنتقال من كسر إلي ضم أي من ثقيل إلي أثقل منه لم يأتِ فِعُل بكسر الفاء وضم العين لا في الأسماء ولا في الأفعال وأمّا قراءة من

---

(١) القمر آية ٦

(٢) المنصف ١/ ٢٠

قرأ« والسماءُ ذاتِ الحِبُك»[1] بكسر الحاء وضم الباء فلم تثبت وعلي فرض ثبوتها فللعلماء فيها تخريجان.

الأول : أنَّ ذلك من تداخل اللغتين في جزءَى الكلمة لأنَّه يُقال: حُبُك» بضمتين و« حِبِك» بكسرتين فركب القاريء منهما هذه القراءة قال ابن جني[2]:« أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة ذهِلَ عنها وذهب إلي اللغة المشهورة وهي« الحُبُك» بضمتين، فلم يرجع إلي ضم الحاء بل خَلاَّها مكسورة وضم الباء فتداخلت اللغتان: الحِبِك والحُبُك في حرفي الكلمة الحاء والباء: قال ابن مالك[3]« وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل علي عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد علي ماسمع منه لإمكان عروض ذلك له»

الثاني : واستحسنه أبو حيان وهو أنَّه كسر الحاء اتباعاً لكسرة التاء في « ذاتِ» ولا اعتداد باللام الساكنة لأنَّ الساكن حاجز غير حصين فهو كالميت المعدوم، قال الأشموني:« قيل: وهذا أحسن».

والأولي الحكم علي القراءة بالشذوذ لأنَّ كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له، ولأنَّ التخريجين السابقين ما سلما من ردّ واعتراض.

(١) سورة الذاريات آية ٧ ونسبت هذه القراءة إلي أبي مالك العقاري والحسن البصري، وذكر الصبان أنها منسوبة إلي أبي السمال وانظر المحتسب ص٢٨٧ وحاشية الصبان علي الأشموني ٢٣٨/٤.

(٢) المحتسب ص ٢٨٧ بتصرف، وشرح الشافية للرضي ٣٨/١ ، ٣٩.

(٣) شرح الكافيه الشافية

(٤) حاشية الصان ٢٣٩/٤.

فاعترض علي التخريج الأول بأنّ التداخل في جزءَي الكلمة الواحدة غير معهود إنّما المعهود التداخل في الكلمتين نحو: كُدْتُ بضم الكاف أكاد فإن كُدت بالضم علي لغة من قال: كاد يكود، وأكاد علي لغة من قال: كاد يكاد[1]، وقالوا: قنط يَقْنِط مثل- ضرب يَضْرِب- وقنط يَقْنَط، مثل عَلِم يَعْلَمُ، فإذا قالوا: قَنِط يَقْنِط- بكسر عين الماضي والمضارع أو بفتحهما جميعاً- علمنا أنّ ذلك من تداخل اللغتين، وحاصله أخذ الماضي من لغة، والمضارع من لغة أخري.

وقال الرضي[2]« وفي تركيب« حِبُك» من اللغتين-إن ثبت- نظر لأنّ « الحُبُك»- بضمتين- جمع حباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه، رالحِبِك- بكسرتين- إن ثبت- فهو مفرد مع بُعْده، لأنّ فِعِلاً قليل، حتي إن سيبويه قال: لمْ يجيء منه إلاّ الإبِل، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع».

واعترض علي التخريج الثاني بأنّ أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثَمّ امتنع القرّاء من ضَمّ أول الساكنين اتباعاً لضم ثالثة في نحو« إنِ الحُكم»[3] و« قُلِ الـروح»[4]و« غُلِبَتِ الـرُّوم »[5] ولم يلحقوها ب« قُلْ انظروا »[6] فالساكن المذكور حاجز حصين علي أنّه لا يجري في غير الآية.[7]

وأمّا فُعِل بضم الفاء وكسر العين فليس في الكلام اسم عليه وإنما هذا

---

(١) حاشية الصبان علي الأشموني ٢٣٨/٤. (٢) شرح الشافية ٣٩/١.
(٣) يوسف ٦٧ (٤) الاسراء ٨٥ (٥) الروم ٢
(٦) يونس ١٠١ (٧) انظر حاشية الصبان ٢٣٩/٤ .

بناء يختص به الفعل المبني للمجهول نحو ضُرِب، وعُلِم ،وجُوِّز ذلك لعروضه لكونه فَرْعَ المبني للمعلوم.قال ابن جني[1]«وليس في الكلام اسم على«فُعِل» بضم الفاء وكسر العين... إلاّ في إسم واحد وهو دُئِل، وهي دويبة، وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدُؤَلي. وإنّما فتحت الهمزة- يعني في الدُئِل- في النسب لتوالي الكسرتين مع ياءَيْ الإضافةفهَربوا إلي الفتح...»

وجاء منه الرُئِم(اسم للاست) والوُعِل لغةٌ في الوَعِل حكاه الخليل قال الأشموني[2]« فثبت في هذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافاً لمن زعم ذلك نعم هو قليل..» ومن أهملوا بناء فُعِل لما فيه من الإنتقال من ضم إلي كسر أجابوا عن دُئِل، ورُئِم بأنهما ليسا من أصول الأسماء وإنّما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بأنّ ذلك مسلم به وممكن في الدُئِل لأنّه علم قبيلة لا في الرئم لأنّه اسم جنْس للإست، والنقل لا يكون إلاّ في الأعلام دون أسماء الأجناس. وأجيب بأن السيرافي ذهب إلي أنّ النقل قد يجيء في أسماء الأجناس[3].

وللمثبتين أنْ يحتجوا بما حكاه الخليل في أصول الأسماء وهو وُعِل لغة في وَعِل بفتح الواو.

وأقول : إذا كان الخليل- وهو ثقة حكي عن العرب وُعِل بضم الواو لغة في وَعِل بفتحها فالأولي الحكم بالقلة لا بالإهمال.

وإنما حكم بإهماله أو قلته لأنّه بناء قد استبد به الفعل المبني للمفعول

(١) المنصف ٢٠/١.
(٢) شرح الأشموني ٢٣٩/٤.
(٣) التصريح ٣٥٥/٢.

ثانياً « أبنية الإسم الرباعى المجرد »

اعلم : أنّ الأسماء الرباعية المجردة التى لا زيادة فيها تجئ على ستة أبنية خمسة وقع عليها إجماع أهل االعربية وواحد مختلف فيه .

أمّا الخمسة المجمع عليها فهى :

١ - فَعْلَل - بفتح - الأول والثالث يكون اسماً نحو : جَعْفَر ، وعَنْبَر ، وَجَنْدَلَ ، وصَعْتَر « نوع من البقول » وصفة نحو : سَلْهب « الطويل » وصَقْعبَ « الطويل من الرجال » وشَجْعَمَ « الجرئ » وقيل : الهاء فى سَلْهَب والميم فى شَجْعَمَ زائدتان وجاء بالتاء نحو عجوز شَهْرَ به وشَهْبَرَة « للكبييرة » وبَهْتكَه للضخمة الحسنة .

٢ - فِعْلِل : بكسر الأول والثالث يكون اسماً نحو زِبْرِج[١]، وقِرْطِم[٢]، عِظْلِم[٣]، زِبْرِج ، خِرْفِع[٤]، طِحْرِب[٥]وصفة نحو : صِمْرِد ، هِزْملَ[٦]، خِرْمل[٧] ، خِضْرِم[٨]، ضَمْرِز[٩]، لَطْلِط[١٠]، دِرْدِجَ [١١]، ذِلْقِم، غِنْفِص[١٢] .

---

(١) الزبرج : الزيفة
(٢) القرطم : حَبّ العصفر وثمره
(٣) العظلم : صبغ أحمر
(٤) الخرفع : جوز القطن الفاسد
(٥) الطحرب : الغثاء
(٦) الهرمل : المسنة من النساء
(٧) الخرمل : العجوز الحمقاء من النساء
(٨) الآبار كثيرة الماء
(٩) الضمّرز المسنة من النوق
(١٠) اللَطط : المسنة من النوق إذا سقطت أسنانها
(١١) الدردّح : المأكولة أسنانها من الإبل .
(١٢) العنْفص : البذيئة من النساء .

٣ - فُعْلُل بضم الأول والثالث يكون اسماً نحو بُرْثُن ، تُرْتُم[١]، بُرْقُع، حُبْرُج[٢]، قُنْفُذ، خُرْفُع[٣]وصفة نحو ، جُرْشُع[٤]، كُنْدُر[٥]، قُلْقُل[٦]، كُلْكُل [٧].

٤ - فِعَلّ بكسر الأول وفتح الثاني : يكون اسماً نحو هِزَبْر ، قِمَطْر[٨]، صِقَعْل[٩]، فِطَحْل وصفة نحو حِبَجْر « الوتر الغليظ» سِبَطْر «الطويل» ، دِلَمْز «الصّلب الشدي» سِبَحْل «الضخم من البعير» .

٥ - فِعْلَل بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسماً نحو : قِلْفَع « الطين اليابس المتشقق » وقِرْطَع « قمل الإبل واونه أحمر » ودِرْهَم ، وصفة نحو : هِبْلَع « الأكول » وهِجْرَع « الأحمق » وقيل : إنّ الهاء فى فيهما أصلاً لأنّه ليس ذا موضع زيادتها ، إنما موضع زيادتها أن تقع آخراً قال ابن جنى [١٠] « والصواب فى ذلك ألاّ تكون هذه الهادالت مزيدة وهو المذهب الذى عليه أكثر أهل العلم » .

(١) ما بقي من الطعام في الإناء
(٢) الحبرج : ذكر الحباري
(٣) الخرفع : القطن
(٤) الخرشع : الجمل العظيم
(٥) الكندر : الغليظ القصير من الرجال
(٦) القلقل : السريع من الخيل الخفيف
(٧) الكلكل : الغليظ القصير من الرجال
(٨) ، (٩) القمطر ، والصعقل : التمر اليابس ينقع في الحليب .
(١٠) المنصف ١ / ٢٦ .

أمّا البناء السادس الذى يتنازع فيه الناس ف « فُعْلَل » بضم الأول وفتح الثالث .

فذهب الأخفش والكوفيون [1] إلى أنّه من أبنية الرباعى المجرد وأنّه أصل قائم بذاته وليس فرعاً على غيره نحو : جُخدَب أسماً وجُرْشع صفة وذهب البصريون إلى أنّ هذا البناء فرع لبناء الرباعى المجرد الذى ضُمَ أوله وثالثه والذى دفعهم لهذا استثقال العرب لضمتين فى اسم رباعى الحاجز بينهما غير حصين ولأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم وليس العكس فممّا سمع فيه الفتح والضم ، جُخْدَبُ ، وطُحلَبَ ، وبُرْقَعُ فى الأسماء وجُرْشَع فى الصفات ومِمّا سمع فيه الضم ولم يُسْمَعْ فيه الفتح قولهم للمخلب بُرْثُن ، ولشجر البادية عُرْقُط ، ولكساء مخطط ، بُرْجُد ، وليس أدل على أصاله المضموم من هذا .

وقد احتج الأخفش والكوفيون لمذهبهم على أصالة بناء و « فُعْلَل » بأنّ منه أمثلة سمع الحرف الثالث فيها مفتوحاً ولم يسمع فيه الضم نحو : جُؤْذَر ، « ولد البقرة الوحشية » ثم إنّ العرب ألحقوا بهذا البناء قالوا : سُوْدَد ، قُعْدد عُنْدد « يُقال مالى عن ذلك عُنْدَد أى بُدّ » ويُقال « عاطت الناقة عَوْطَطا إذا اشتهت الفجل » فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق فوجب ان يكون

(١) أنظر المنصف ١ / ٢٧ ، والاشمونى ٤ / ٢٤٧ والتصريح ٢ / ٣٥٦ .

للالحاق والإلحاق ببناء معين يدل على أصالة البناء الملحق به إذا لا يلحق إلا بالأصلى .

قال الأشموني :[1] « بأنا لا نسلم أن فك الادغام للالحاق بنحو جُخْدب ، وإنّما هو لأنّ فُعْلَلا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما فى جُدَد وظُلَل وحُلل ، وإنْ سلمنا أنّه للالحاق فلا نسلم أنّه لا يلحق إلاّ بالأصول فإنّه قدْ ألحق بالمزيد فيه فقالوا : اقْعَنْسَسَ فألحقوه باحْرَنْجمَ ، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف »

وأقول : إذا كان الأخفش حكى « جُخْدَبا » وحكى الفرّاء « طُحْلَبا وبُرْقعاً » فالأولى بثبوت هذا الوزن مع قلته ، لأن النقل لا يُرد مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور فنقول : إنّ قعْدداً وَدُخْللا بفتح الدال واللام على ما روى - وسُؤْدَدَا وعُوطَطا ملحقات ب « جُخْدَب » ولولا ذلك لوجب الادغام ، وهذا ما ارتضاه العلامة الرضى وعول عليه [2].

هذه هى أبنية الرباعى المجرد المتفق عليها والمتنازع فيها .

أمّا ما جاء من الأسماء على أ ربعة أحرف على غير ما سبق من الأبنية فهو إمّا من الرباعي المزيد الذى حُذِف حرف الزيادة فيه وذلك نحو : عُكَمِس «القطيع الضخم من الإبل» وعُلَبِط «الكبير من الغنم» وهُدبد

---

(١) شرح الاشمونى ٤ / ٢٤٧ .
(٢) شرح الشافية ١ / ٤٨ .

«اللبن الخاثر جداً» وَخُزَجْز «وهو من الرجال القوى الغليظ» وجُنَدِلٌ «الحجارة الكثيرة» وذَلْذِل «ذَلْذِل القميص سافله» عَرَنْتَنٌ «شجر يدبغ به» الأصل - عُكامس ، عُلَابط ، وهُدَابد ، وخُزَاجز ، وجُنَادل ودلاذل وعرنتن ، حُذِف من كُلّ منهما حرف هو الألف أو النون ، والذى يدل على أنّه قد حُذِف منها شئ أنّهم قد نطقوا بها تامة نحو «عُلابط وعكامس ، وجَنادل» .

قال الراجز :

ما راعنى إلّا جناحٌ هابطاً .. على البيوت قَوْطَهُ العُلابطا

وقول الآخر :

وزَعَمــوا وكـذبـوا بـأنّـه .. لقيـهـم عُـلابـط فشربـوا

قال ابو الفتح ابن جنى[1] « ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها ، لكانت خارجة عمّا عليه كلامهم ، ألا ترى أنّه ليس فى كلامهم كلمةٌ يجتمع فيهاأربع متحركات »

قال الرضى : قوله [2]« وأمّا جَنَدِلٌ وعُلَيِط » يعنى أنّ هذين ليسا بناءين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ، بدليل أنّه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما

---

(١) المنصف ١ / ٢٨ والبيتان في المنصف ١ / ٢٧ والأول في اللسان [هبط] و[علبط] وهما من الرجز ، ولم أقف علي نسبتهما .

(٢) شرح الشافية ١ / ٤٩ .

كانت التاء كجزء الكلمة ، قال سيبوية : الدليل على أنَّ هُدَبدا و... مقصورا هُدَابد وعُلابط أنّك لا تجد «فُعْلِلا» إلاّ ويروي فيه «فعالل» كعلابط ، وهدابد ودُوادِم ، وكما أنَّ المذكورِين ليسا ببناءين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه فكذا عَرَتُن بفتحتين بعدهما ضمة - وَعَرتضن - بثلاث فتحات - ليسا بلغتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَنْتُن بحذف النون ، والثاني مخفف عَرَنْتُن بحذف النون واسكان الرّاء وعَرنتن - نبت »

وإمّا من قبيل الشاذ يحفظ ولا يُقاس عليه كما فى نحو خرْقُع . وهو يكسر الأول وضم الثالث (جوز القطن » ويقال لزِئير الثوب « وهو ما يعلو الثوب الجديد » وخَبَعْث ، وهو بضم الأول وفتح الثانى - اسم للضخم : وقيل الشديد العَظيم الخلق .

ودُلَمْزَ - وهو بضم الأول وفتح الثانى « اسم للصلب الشديد » وطَحْربه بفتح الأول وكسر الثالث « القطعة من الغيم » ، قال الأشموتى:[1] ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ... قال «قد علم بالاستقراء أن الرباعي لأبدّ من اسكان ثانية أوْ ثالثة ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة ، ومن ثَمّ لم يثبت « فُعَلِل » أى بضم الأول ، وفتح الثانى وكسر الثالث وأمّا عُلَبِط للضخم من الرجال ... فذلك محذوف من فعالل ، يَعْنى عُلَابط .

---

(٢) شرح الاشموتى ومعه الصبان ٤ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

ثالثا : أبنية الخماسى المجرد

للخماسى المجرد خمسة أبنية : اتفق علماء العربية على أربعة منها ، أمّا الخامس فمختلف فيه فمنهم من أثبته ومنهم من أنكره .

فالأبنية المتفق عليها : -

١ - فَعَلّل : «بفتح الأول والثانى وسكون الثالث مدغمًا فى الرابع المفتوح وقد ورد اسماً وصفة فمن الأسماء سَفَرجْل ، وفَرَزْدَق ومن الصفات «سَمَرْدَل «للطويل» وهَمَرْجَل «للسريع» وجَنَعْدَل «للغليظ» .

٢ - فُعَلّل «بضم الأول وفتح الثانى وسكون الثالث ومدغماً فى الرابع المكسور » وقد ورد فى الأسماء والصفات فمن الأسماء خُزَعْبِل ، ويؤنث بالتاء فيجمع بالألف والتاء «خُزَعْبِلات ، والخزعبل» الباطل ، وقيل الأباطيل ، والخزعبلة «الفكاهة والمزاح» ومن الصفات : جُبَعْثِن ، لعظيم البدن من كُل شئ وقُد عْمِل «للضخم من الإبل» .

٣ - فُعْلَلل«بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع ، ولَمْ يرد فى الأسماء وجاء صفة نحو جُحْمَرِش « للعجوز المسنة» وصُهْصَلِق «للعجوز الصخابة» وقُهْلِبس «للمرأة الضخمة ، والسحاب الأبيض تعلوه كدرة» .

٤ - فِعْلَلّ « بكسر الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وسكون الرابع» وقد جاء اسماً نحو : قِرْطَعْب «للتافه الحقير» وصفة نحو : جِرْدَحْل «للضخم من الإبل» وحِنْزَقْر «لقصير القامة» .

وهذه الأبنية الأربعة ذكرها إمام النحاة سيبويه ، والمتقدمـ
النحله ورضوا بها ولم ينازع أحد منهم فيها .

أمّا الخامس والمختلف فيه فلم يذكره سيبويه ، وقد أثبته ابن السّراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ والزبيدى المتوفى سنة ٣٧٩ هـ وهذا البناء هو : -

فُعْلَلِل وقد مَثّل لـه كُلّ من ابـن السـراج والزبـيدى بمثـال واحـد هو : هُنْدَلِع « وهو اسم البقلة » ولَمْ يحفظ غيره على هذا الوزن ، فالأولى جملة على الرابعى المزيد فيه حرف ووزنه «فنعلل» لأنّه لو حكم بأصالة البناء بمثال واحد لثبت أيضًا «فَعَلّل» بفتح الأول والثانى وسكون الثالث وضم الرابع نحوه «كَنَهْبُل» وهذا حُرف لا يرفع فتكثير الأصول ، قاله العلامة الرضى[1] .

فإن قيل : ولَمْ يثبت أيضا في مزيد الرباعى « فُنْعِلِل » قلنا حمله على ذى الزيادة أولى لأنّه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة ، وكان فى كُلّ يؤدى إلى بناء نادر فالأولى الحكم بالزيادة لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد فيدخل فى أوسع البابين [2].

أمّا العلامة ابن منظور فقد نص فى اللسان ٦ / ٤٦٣٦ على زيادتها قال «الهُندلِع» بقلة قيل عربية فإذا اصَحّ أنّه من كلامهم وَجبَ أن تكون نونة زائدة لأنّه لا أصل بإزائها فيقابلها .

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٤٩ .
(٢) انظر الممتع لابن عصفور ١ / ٧١ ، ٧٢ .

المزيد من الأسماء

سبق أنْ عرفت لك المزيد وهو ما كان بعض حروفه زائداً ، ويبقى أنْ تعرف أنّ أقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف .

فالثلاثى يُزَاد عليه حرف نحو « إصبع ، وكاهل ، وحُبْلى ، وإثمد «للكحل » وغُراب وغلام ، وحرفان نحو غَرْثان « بمعنى جوعان » وإعصار، وسَبُوح قدّوس وثلاثة نحو مُسْتَخرج وعنفوان ، أناشيد ، أساليب وأعاجيب وأحاديث ، أصدقاء ، وأقرباء ، وأربعة نحو : إشهيباب ومشيوخاء ، واحميرار ، عاشوراء ، ومغلُوجاء ، أربُعاوَى .

والرباعى يُزاد عليه حرف نحو : مدحرج ، وسرداج وكنْهبلُ « شجر عظام َ ودَوْدَمس «حية خبيثة» وجَحَنْفل «لضخم الشفة» .

وحرفان نحو حَبَوكَرَى «المعركة بعد انقضاء الحرب» وخيتعود «السراب» وعَبْطَمُوس «الناقة القوية الحسناء العظيمة» وَمنْجنيق ، وَعنْتَريس ى«للناقة الغليظة الصلبة» والجِنبار «فرخ الحبارى» والطِرِمّاح «المرتفع العالى » .

وثلاثة أحرف نحو عَبَوثَرَان « اسم نبات » وبَرْناساء « الناس » وهو على وزن فَعْلالاء وهو قليل ولَم يَثبت فى الصفات .

أمّا الخماسى فلا يُزاد عليه إلّا حرف مَدّ قبل الآخر فيصير بها على ستة أحرف نحو خندريس .

أبنـــية المـــزيـد

أمّا أبنية المزيد من الأسماء فكثير قد أحصى سيبويه منها ثمانية وثلاث مائه بناء واستدرك عليه أبو بكر الزبيدى فى كتابه « الأبنية » نيقا وثمانين بناء واستدرك بعض الأئمة على الزبيدى أبنية أخرى بعضها صحيح وبعضها سقيم ، وفى سردها وتتبعها مشقة وتعب على الدارس ، ومن يُرد الوقوف عليها فليرجع إلى كتاب سيبويه وكتاب « الأبنية » للزبيدى والممتع لابن عصفور جـ ١ من صـ ٧٣ / ١٦٥ .

واعلم أنّ أبنية الثلاثى المزيد أكثر من أبنية الرباعى المزيد أمّا الخماسى المزيد فيه فقلّما لم تلحقه سوى زيادة واحدة وهى حرف المد قبل الآخر كانت أبنيته محدودة والألفاظ الواردة منه ، قد أحصيت وهاك أبنية الخماسى المزيد :

١ - فَعْلليل : ويكون اسماً نحو خَنْدريس ، وصفه نحو : دَرْدَيس .

٢ - فَعْلَلُول : ولَمْ يجئ إلّا اسماً نحو : يَسْتَعُور «الشجر» .

٣ - فِعْلَلُول : ولم يجئ إلّا صفة وهو قليل نحو : قِرْطَبُوس « للناقه العظيمة » .

٤ - فَعَلَّلى : ولم يجئ أيضا إلّا صفة وهو قليل نحو : قَبَعثرى « للجمل الضخم العظيم » .

٥ - فُعَلِيل : ويكون اسما نحو خُزَعْبِيل « للباطل » وصفة نحو قُذَعْميل «للشيخ الكبير» .

فإن قيل قد بلغ الخماسي بالزيادة ثمانية أحرف كما في قرعبلانه « دويبه عريضة » قلنا إنّ «قرعبلانه» لم تثبت إلّا من كتاب العين فلا ينبغي أن يلتفت إليها ، قاله ابن عصفور[1] .

(١) الممتع ١ / ١٦٥ .

المبحث الأول

حقيقة الزيادة

وهى أنْ يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ماليس منها مما يسقط فى بعض تصاريفها تحقيقا أو تقديراً لغير علة تصريفية .

فالواو فى « صبور » والياء فى « عظيم » والألف فى « عالم » زائدة تحقيقاً لسقوطها من الصبر ، والعظمة ، والعلم .

والنون فى «قَرَنفَل ، وشَرَنبَث[1]، وعَضَنصَر[2]» زائدة تقديراً لسقوطها فى نظائرها «جَحَنْفل ، وألندد ، ويلندد» من الجحفلة ، واللدد ، ومن ثَمّ قُدّر سقوطها ، وأن لزمت فى الاستعمال .

وأمّا الواو فى «وزن» فأصلية ، وإنْ سقطت فى المضارع « يزن» لأنّ سقوطها منه لعلة تصريفية توجيه ، وهى : وقوع الواو بين عَدوتيها الياء المفتوحة والكسرة ، وقد قالوا : المحذوف لعلة كالثابت .

ومما ينبغى أنّ يشار إليه وينبه عليه قبل الاستطراد فى حديث الزيادة أنّه لا يحكم على الحرف الدال على معنى فى الكلمة بإنّه من حروف الزيادة إلا بشرطين :

الأول : أن يدل على معنى زائد فى الكلمة المزيد فيها كدلالة الميم والواو على اسم المفعول فى نحو «مأكول ، وملبوس ، ومطعموم» وكدلالة

(١) الشَّرَنبث : القبيح الشديد ، وقيل : هو الغليظ الكفين

(٢) العضصر : موضع

الألف على المشاركة فى نحو «سامحت الصديق» وكدلالة الهمزة على التعدية فى نحو « أخرجت البترول » وكدلالة الألف على اسم الفاعل فى نحو : قائل وبائع .

الثانى : **أنّ يتغير به وزن الكلمة ومن ثَمّ يصير جزءاً منها نحو «يكتب ، واكتب ، وكاتب ، ومكتوب» بزيادة الياء فى الأول وهمزة الوصل فى الثانى ، والألف فى الثالث والميم والواو فى الرابع .**

ومن ثَمْ محزوف المعانى المتصلة بالكلمة التى لم يتغير وزنها بها لا تُسَمّى حروف زيادة ، لأنه لما لم يتغير بها وزن االكلمة . دلت على أنّها لم تدخل فى تكوين صيغتها ، ومن ثَمّ فهى فى نية الانفصال .

ومن ثَمّ فالأولى أن يُسمّى هذا النوع ب «اللواحق» لأنّه لا يدخل في تكوين البنية ، وإنّما أُتى به للدلالة على معنى فقط .

وينحصر هذا النوع فيما يلى : -

١ - أل : فى نحو ، الرجل ، والعباس ، والآن ، واللات ، والدين ، والحسن ، والحسين ، والقائل ، والأحسن ، والحسينى .

٢ - تاء التأنيث : فى نحو قامت سعاد وجلست هند .

٣ - لام البعد فى نحو : ذلك ، وتلك .

٤ - سين الاستقبال : فى نحو : سأشرح الدرس ، وسيفهم الطلاب .

٥ - لام التوكيد ، والقسم : فى نحو والله لينتصرن المؤمن .

٦ - حروف الجر المفرده : فى نحو بالله وتالله ، ولله ، وهند كالبدر .

٧ - هاء السكت : فى نحو قه ، وعه ، ومالية ، وسلطانية .

٨ - ياء النسب : فى نحو بغداد ، ومصرى معدني .

٩ - هاء التنبيه : فى نحو هذا ، وهذه ، وهؤلاء ، ويأيُّهَا .

١٠ - حروف الخطاب : فى نحو ذلك ، وتلك .

١١ - علامه التنبيه والجمع : فى نحو الناجحان والناجحون والناجحات.

١٢ - علامة الندبة : فى نحو واعمراه .

١٣ - التنوين : فى نحو ، خالداً قائمٌ ، وكلٌ يموت ، وحينئذ ، وهؤلاء وجوادٍ وعنواش .

١٤ - نون الوقاية : فى نحو تُعْجبنى إجتهادكم ويسرنى نجاحكم .

١٥ - نون التوكيد : فى نحو قوله تعالى «ولئن لم يفعل ما آمره ليُسْجَنَنَّ، وليكونَنْ من الصاغرين» .

١٦ - نون الرفع : فى نحو يفهمان ، وتفهمان ، ويفهمون ، وتفهمون ، وتفهمين .

وإنما أطلق على هذه الزيادات «اللواحق» لأنّها فى تقدير الانفصال .[1]

(١) الصرف القياسى تأليف د/ غريب نافع .

وغرضنا من هذا البحث هو تمييز الزيادات التى تمتزج بأصول الكلمة حتّى تصير جزءاً منها .

أنـــواع الزيـــادة

الزيادات باعتبار الحروف الزائدة فى الكلمة نوعان : -

فالنوع الأول : يكون بتكرير حرف من أصول الكلمة وهذا النوع لا تستبد به حروف معينة ، بل يكون فى جميع الحروف الأبجدية إلّا الألف لأنّها لا تقبل التضعيف ، وهو على أربعة أضرب .

الضرب الأول : يكون بتكرير العين بدون فصل بين المكررين أو معه فمثال الزيادة بتكرير العين بلا فصل نحو : قِنّب [1] ، وسُلّم ، قَتّل ، قَطّع ومثال الزيادة بتكرير مع الفصل نحو : غَدودن [2]، عثوثل [3]، وسَجَنْجَل [4]، واخلولق [5] ووزنها على الترتيب ، فَعْنَعَل ، فعوعل ، وفعنعل ، افعوعل .

الضرب الثانى : يكون بتكرير اللام بدون فصل بين المكررين أو معه فمثال

---

(١) القنب : يكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة وضرب من الكتان .
(٢) الغدودن : الكثير الملتف الطويل .
(٣) العثوثل : الكثير اللحم الرخو
(٤)
(٥) أخلولق : استوى .

تكرير اللام بلا فصل بين المكررين نحو : خَفَيْدَر [1] ، سُرْدَد [2]، اسحنكك[3]، وهجفّ [4]، وجلبب ، واقعنسس [5].

ومثال تكرير اللام مع الفصل بين المكررين نحو : جلفرير [6]، حندقوق[7]، وخريصيص [8]، وهلبسيس [9].

الضرب الثالث : يكون بتكرير الفاء والعين مع مبيانه اللام وليس له فى اللغة العربية سوى كلمتين لا ثالث لهما وهما «مرمريس [10]، ومرمريت [11]» وهما على وزن «فعفعيل» لمن يزن الحرف الزائد بما يزن به الحرف الأصلى المماثل له و « فَعَمَريل » و « فعمريت » لمن يزن الحرف الزائد به نفسه والأول أولى تنبيهاً فى الوزن على أنّ الزائد حصل من تكرير حرف أصلى .

---

(1) الخفيدد : السريع ، والظليم .
(2) السردد : اسم موضع .
(3) اسحنكك الليل : إذا اشتدت ظلمته .
(4) الهجف : الجافى الثقيل ، والظليم المسن .
(5) أمعنسس : تأخر ورجع .
(6) الجلفزيز : العجوز المتشنجة .
(7) الحندقوق ، بكسر الحاء وفتحها : بقلة .
(8) الخريصيص : القرط .
(9) الهلبسيس : الشئ اليسير .
(10) المرمريس : الداهية من الرجال .
(11) المرمريت : لغة فى المرمريس .

الضرب الرابع : أن يكون بتكرير العين واللام معا مع مبيانه الفاء ولا يكون ذلك إلا فى الاسم نحو : « عرمرم ، وصَمَحْمَح ، وغَشَمْشَم ، ودَمكمك . والأصل : عرم ، صمح ، غشم ، دمك ، ومن ثمّ فوزنها «فَعَلْعضل» .

ولكن ثمة خلاف بين العلماء في تعيين الحرف الزائد فيما اعتبر المكرر فيه زائدا .

فمذهب الخليل بن أحمد أنّ الحرف الأول منهما هو الزائد فالطاء الأولى فى «قطع» ونحوه كواو حوقل وياء ى بيطر وجعل الخليل باء جليب الأولى كواو جهود ودهود ، فال زائد عنده هو الحرف الأول .

وذهب يونس – وإلى رأيه جنح أبو عثمان المازانى وأبو على الفارسى ، إلى أنّ الحرف الثانى منهما هو الزائد فجعل يونس الطاء الثانية فى نحو « قطع » كواو جهور ودهور ، وجعل الباء الثانية من نحو «جلبب» كياء سلقيت ، وجعبيت [1] .

قال ابن جنى :[2] ولكن من أحسن ما يُقال فى ذلك ما كان أبو على، رحمه الله يحتج به لكون الثانى هو الزائد قولهم : «اقعنسس ، واسحنكك» قال : ووجه الدلالة من ذلك أن نون « افعنلل » بابها إذا وقعت فى ذوات

---

(١) انظر الخصائص ٢ / ٦٣ .

(٢) الخصائص ٢ / ٦٣ ، ٦٤ .

الزريعة أن تكون بين أصلين نحو : احرنجم ، وأخرنطم ، ولقعنسس ملحق بذلك فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثالة ، فلتكن السين الأولى أصلاً كما أنّ الطاء المقابلة لها من « اخرنطم » أصل ، وإذا كانت السين الأولى من « أقعنسس » أصلاً كانت الثانية الزائدة من غير ارتياب ولا شبهة ، وهذا فى معناه سديد حسن جارٍ على أحكام هذه الصناعة .

ثم نجده يذكر من الأدلة ما يشهد لكلا الرأيين قال وبما يشهد لقول يونس» قول الراجز :

بنى عقيل مَاذِى الخنافق .. المال هَدْى ، والنساء طالِق [1]

فالخنافق جمع جنفقيق ، وهى الداهية ، ولن تخلو القاف المحذوفة أنْ تكون الأولى أو الثانية ، فيبعد أن تكون الأولى ب لأنّه لو حذفها لصار التقدير « به » فى الواحد إلى « خنفقيق » ولو وصل إلى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عّدته خمسة ، وهذا موضع يثبت فيه حرف اللين بل يجتلب إليه تعويضاً أو إشباعاً فكان يجب على هذا خَفَافيق ، فلما لم يكن كذلك علمت أنّه إنّما حذف القاف الثانية فبقى «خنفق» «فلما دفعت الياء خامسة حذفت فبقى «خنفق» فقيل فى تكسيره «خنافق» ... فإذا صَح أنّه حذف الثانية علمت أنّها هى الزائدة دون الأولى ، ففى هذا بيان وتقوية لقول يونس .

(١) لم أقف على قائله ، قوله « طالق » بإفراد الخبر وكأنّه يريد : كُلّ واحدة أو كُلّ امرأة طالق ولو قال « طوالق » لأغتنا ونفسه عن هذا فى : الخصائص ٢ / ٦٤، ٤٨٠ ، ٣ / ١١٣

قال : [1] (فأمّا ما يشهد للخليل فأشياء منها ، ما جاء من نحو فَعَوْعَل، وفَعَيْعَل ، وفَعَاعِل ، وفُعَاعيل نحو : غدودن ، وخَفَيْدد ، وعقنقل ، وزوارق وسُخَاخين فهذه المثل التى تكررت فيها العينان إنّما يتقدم على الثانية منهما الزائدة لا مجالة : أعنى واو فَعَوْعل وياء فَعَيْعل ونون فعنلل، وألف فعاعل وفُعَاعيل ، فكما أنهما لمّا اجتمعا فى هذه المثل ما قبل الثانية زائد لا محالة فَلذلك ينبغى أن يكونا ذا التقيا غير مفصول بينهما فى نحو فَعّل ، وفُعّل وفُعّال وفَعّيل ، وما كان نحو ذلك ، الزائدة منهما أيضا هى الأولى لوقوعها موقع الزوائد مع التكرير فيهما لا محالة ، فكما لا يشك فى زيادة ما قبل العين الثانية فى فَعَوْعَل وياية ، فكذلك ينبغى ألّا يُشك فى زيادة ما قبل العين الثانية مما التفت عيناه نحو فَعّل ، وفُعّل وبقية الباب ، وهذا واضح) .

أمّا سيبويه فيذكر الرأيين السابقين فى كتابه مبيناً وجه نظر كل إمام ثم قال :[2] « وكلا الوجهين صواب ومذهب »

ولا تظهر ثمرة الخلاف بين الرأيين عند من يزن الحرف الزائد بما يزن به الحرف الأصل ، إذْ يوزن « قَطّع » على كلا الرأيين على «فَعّل» وحليب «فعلل» وإنّما تظهر ثمرة الخلاف عند من يجعل الزائد بنفسه فى الميزان ف «قطع» على رأى الخليل توزن على «فَطعَل» وعلى رأى يونس «فَعْطل» و«جلبيه على رأى الخليل» «فَعْبل» وعلى رأى يونس « فَعْلب » .

(١) الخصائص ٢ / ٦٥ ، ١٦ . (٢) الكتاب ٤ / ٣٢٩ .

ومن ثمَّ لا نستطيع أن نقطع بأحد الرأيين بعد ما ذكر العلامة ابن جنى ومن قبله سيبويه بصحة المذهبين وإنما نذكر ما ذكره ابن جنى بعد ما ذكر من الأدلة ما يقوى كل مذهب قال « فليس واحد من المذهبين إلاّ وله داع إليه وحامل عليه وهذا ما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلّا بعد تأمله وإنعام الفحص عنه .. »[1] .

وأمّا نحو (صمحمح ، مما كان على ثلاثة أصول منه أصلان مكرران فيوزن على «فعلعل» عند من يزن الحرف الزائد بما يزن به الحرف الأصل المماثل له .

ومذهب الكوفيين [2] أنّ «صمحمح» أصلها «صَمَحّح» بتشديد الحاء الأولى فتصبح فى الكلمة ثلاث حاءات فتبدل الوسطى ميماً فراراً من توالى ثلاثة أحرف متماثلة ، ووزن «صمحمح» على رأيهم «فَعَلّل» بتشديد اللام الأولى .

وأمّا إذا كانت الكلمة رباعية كلْ حرفين فيها متماثلان ، فلها فى الوزن حالتان :

الأولى : عند تعذر إسقاط الحرف الثالث منها وذلك نحو « سِمْسِم » يعتبر جمهور النحاة جميع حروفها أصولا فتوزن على «فعْلِل» لأنّ أصَالة الحرفين الأول والثاني متحققه ولأبّد من حرف ثالث لاستيفاء الفاء والعين واللام وليس أجد الحرفين أولى من الآخر ، ومن ثمّ حكم

(١) الخصائص ٢ / ٧١ .
(٢) التصريح ٢ / ٣٥٩ والاشمونى ٤ / ٢٥٦ .

بأصالتهما معاً وحكى عن الخليل والكوفيين أنّ وزنه « فِعْفَل » بتكرار الفاء قال الشيخ خالد وهو بعيد)[1] .

الثانية : عند إمكان إسقاط الحرف الثالث من الرباعى المبنى على حرفين نحو « لُمّه » فعل أمر من الماضى « لملمت » بمعنى « لَمَمْتُ » .

فمذهب الكوفيين [2] أنّ الحرف الثالث الصالح للحذف أو السقوط هو حرف زائد مبدل من حرف مماثل للثانى فأصل « لملم » عندهم « لَمّمَ » بثلاث ميمات الأولى مشددة فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء قال الأشموتى «ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعلله ولو كان مضاعفاً فى الأصل لجاء على التفعيل» .

ويرى الزجاج [3] أنّ الحرف الثالث الصالح للسقوط زائد غير مبدل من غيره وهو بهذا يتفق مع مذهب الكوفيين وقد سبق رده فى القول بالزيادة ، وتختلف عنهم فى أن الزائد عنده غير مبدل من شئ ، أمّا هم فالزاذد عندهم مبدل من حرف مماثل لفاء الكلمة .

أمّا البصريون خلافاً للزجاج فيرون أنّ الحرف الثالث الصالح للسقوط أصل من أصول الكلمة لإنّ مادة «لملم» غير مادة «لمّ » ومن ثَمّ فوزنه «فَعْلَلَ»

---

(١) التصريح ٢ / ٣٦٠ .
(٢) الاشموتى ومعه الصبان ٤ / ٢٥٦ .
(٣) انظر التصريح ٢ / ٣٦٠ والاشموتى ٤ / ٢٥٥ .

المبحث الثانى

حروف الزيادة

أمّا النوع الثانى من أنواع الحروف الزائدة فهومازيد لغير تكرار ويختص هذا النوع من الزيادة بعشرة حروف ، سأل أبو العباس المبرد أبا عثمان المازني عنها فأنشده:

هويت السمان فشيبني ... وقد كنت قدِماً هويت السمان

فقال أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر فقال: قد أجبتك مرتين[1].

وقد جمع ابن خروف منها نَيّفاً وعشرين تركيباً محَكيّاً وغير محكي، قال وأحسنها لفظاً ومعني قوله:[2]

سألت الحروف الزائدات عن اسمها... فقالت ولم تبخل: أمان وتسهيل
وقيل: هم يتسا ءلون، وماسألت يهون، والتَمسْنَ هواي، وسألتم هواني

وأقول: قولهم في تحديد أو جمعهم حروف الزيادة في« هويت السمان» ليس بمرضي عند بعضهم وهو الصواب لأنّ الهمزة واللام لم ينطق بهما.

---

(1) انظر المنصف لابن جني ٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩، وشرح الشاطبه للرضي ٣١/٢

(2)شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢ وجمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال هناء وتسليم تلا يوم أنسه... نهايت مسئول أمان وتسهيل.

قال ابن مالك [1]: « وهذا الجمع معيب من وجهين :

أحدهما : ادخال حروف أجنبية بين الجملتين المتضمنتين الحروف المقصودة.

والثاني : أنّ الهمزة واللام لم ينطق بهما ، والإعتماد في تضمين الكلام حروفاً مقصوداً حفظها أن يكون صريحاً لفظها ».

ولذا قال الزمخشري« السمان هويت»[2] فقدم السمان لئلا تسقط الهمزة في الدرج فتنقص عدة حروف الزيادة،فأمّا إذا ابتدأ بها فإنّ الهمزة ثابتة».

ولا نعني بقولنا« حروف الزيادة» أنّها لا تكون إلاّ زائدة فإنّ أصول الكلمة قد تكون كلها من هذه الأحرف ألا تري أن« سأل» و«نام» و«ومات» جميع حروفها منها ومامنها حرف إلاّ ويكون أصلاً في كثير من المواضع بل المعني أنّه إذا زيد حرف علي الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلاّ من هذه الحروف إلاّ إذا كان المزيد تضعيفاً سواء أكان التضعيف للإلحاق أم لغيره .

(١) مجموعة الشافية للجاربودي ١ / ١٩٣ .
(٢) شرح المفصل ٩ / ١٤١ .

شـروط الزيــادة

ومواضعها

الأصل في حروف الزيادة: حروف المدّ واللين الواو، والياء، والألف وإنما كانت أصلاً لخفتها نظراً لاتساع مخرجها ولأنّ زيادتها مأنوسة عندهم إذ لا تأتي كلمة خِلواً منها، أو بعضها.

ألا تري أن كُلّ كلمة لو خَلت من أحد هذه الحروف فلن تخلو من الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، والحركات أيعاض هذه الحروف وهي زوائد لا مرية في ذلك.

فلمّا افتقر إلي حروف يزيدونها في كلامهم لأغراض لهم، كانت هذه الحروف أولي، لأنّهم لو زادوا غيرها لم تؤمن نفرة الطبع والإستيحاش من زيادته إذ لم تكن زيادته مألوفة.(١)

وأمّا بقية حروف الزيادة فمحمولة علي حروف المد واللين مشبهة بها.(٢)

وقبل أَنْ نشرع في بيان مواضع هذه الحروف العشرة من الكلمة، وشروط زيادتها تجدر الإشارة إلي بيان أغراضها وأهدافها.

أهداف الزيادة

واعلم أنْ هذه الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء كما يلي:

١- الدلالة علي معني: أي اكساب الكلمة بالحرف الزائد معني جديداً لم

(١) الصرف القياسي د/ غريب نافع ص٢٤١.

(٢) انظر الممتع لابن عصفور ٢٠٨/١ . ٢٠٩.

يكن مستفاداً من حروف الكلمة الأصلية قبل دخوله كزيادة حروف المضارعة ألا تري أن نحو« ضرب» فعل ماضي فإذا زدت عليه حرفاً من حروف المضارعة فقلت(يضرب) صار الفعل بها خالصاً للحال أو الإستقبال وهذا معني جديد لم يُستَفد من (الضاد، والراء، والباء).

وكزيادة ألف(فاعل) كما في نحو قائل، وبائع، وكاتب إذ أصلها قَوْل، وبَيْع، وكَتب، ثم زيدت الألف التي أفادت من حيث المعني في كُل منها الدلالة علي الذات التي قامت بالحدث، وهو معني لم يُفد من الحروف الأصلية للكلمة التي تدل علي الحدث فقط.

وكزيادة واو مفعول كما في نحو منصور، ومخدوم، ومهزوم. والأصل نَصرْ خَدْم وهَزْم، فبزيادة الميم المضمومة أول الكلمة وواو مفعول أفادت هذه الزيادة الدلالة علي الذات التي وقع عليها الحدث وهو معني لم يُفَد من الحروف الأصلية للكلمة التي تدل علي الحدث فقط.

وكزيادة حروف التثنية والجمع كما في نحو« المحمدان والمحمودون والهندات » والأصل: محمد وهند، فبزيادة علامة التثنية دلت الكلمة علي معني لم تدل عليه الحروف الأصلية للكلمة وهو معني التثنية وكذلك الحال بالنسبة لزيادة الجمع فانها دلت علي معني الجمع وهو معني جديد لم تفده الحروف الأصلية للكلمة.

وكزيادة التصغير نحو« رُجَيْل» في تصغير رجل دلت زيادة الياء مع ماقبلها من تغييرات علي الصفة والموصوف معاً وهو معني لم تفده الحروف الأصلية للكلمة.

وكزيادة النسب نحو« مصري» في النسبة إلي مصر دلت زيادة الياء

المشددة بأخر المنسوب علي نسبته إلي المجرد عنها مع الإيجاز والإختصار ألا تري أن قولك: مصري أوجز وأخصر من قولك: رجل منسوب إلي مصر، وهذا المعني الجديد المستفاد من زيادة الياء لم تفده الحروف الأصلية للكلمة(مصر).

فالدلالة علي معني يُقْصَد بها أن تكتسب الكلمة بهذه الزيادة معني جديداً لم تفده الحروف الأصلية للكلمة قبل الزيادة الطارئة عليها ومن ثم يعد العلامة السيوطي أن الزيادة لمعني هي أقوي الزوائد.

٢- الزيادة للإلحاق: وهو جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه، والمراد الموازنة بحسب الصورة وألاّ فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا تري أن وزن« جعفر» مثلاً« فعلل» ووزن« كوثر»«فَوْعل».[١] ومن شرط زيادة الإلحاق أنْ لا تطرد في إفادة معني، وسنفرده ببحث خاص إن شاء الله.

٣- الزيادة للعوض: كزيادة التاء في نحو عدة وثقة عوضاً عن فاء الكلمة إذ الأصل: وِعْدة و وِثْقَة مصدراً الفعل وَعَد ووثق، نقلت كسرة الفاء إلي العين لاستثقال البدء بواو مكسورة في البناء الثلاثي المبني علي الخفة ثُمّ حُذفت وعوض عنها التاء آخراً لأنّ التاء لا تقع صدراً ولأنّ حرف العوض غالباً لا يكون في مكان المعوض.

وتأتي التاء عوضاً عن عين الكلمة المحذوفة نحو« إقامة» فالأصل إقْوَام مصدر الفعل أقام وأصله أقْوَم، نقلت حركة العين إلي الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها

(١) حاشية الصبان علي الأشموني ٤/ ٢٥٠.

بحسب الأن فصار الفعل أقام وحدث في مصدره ما حدث فيه من إعلال بالنقل والقلب معاً لأنّ المصدر تابع لفعله في الاعلال ثُمّ حُذفت الألف الأولى - في المصدر- المنقلبة عن عين الكلمة ثم عوض عن المحذوف بالتاء آخرا وإنّما قلنا إنّ التاء عوض عن الألف المنقلبة عن عين الكلمة لأنّه إذا التقاساكنان الأول منهما حرف مد فالمعهود حذف الساكن الأول ولأنّه عوض عن المحذوف والتعويض إنّماعهد عن الأصلي لا الزائد. قاله الأخفش(١) والفرآء .

أمّا سيبويه فيجعل التاء عوضاً عن ألف المصدر(الألف الثانيه) لأنها الزائدة ولأنّ الثقل ينشأ منها ولقربها من الطرف والأطراف وما جاورها محل التغير، ومن ثَمّ فالتعويض عنده جائز(٢) لا واجب فيجوز عنده ترك التاء في السبعة أمّا الفرآء فالتعويض عنده لازم إلاّ إذا أضيفت الكلمة فيجوز ترك التاء لأن المضاف إليه قام مقام التاء قال تعالي« وإقام الصلاة» وماذهب إليه الفرآء سديد لأن الحذف لم يثبت إلاّ مع الإضافة.

ولقد جنح ابن مالك إلي رأي الفرآء فقال:(٣)

والتاء الزم عوض ... وحذفها بالنقل ربما عرض

وقد تحذف التاء في غير الإضافة حكي الأخفش أجاب إجاباً، وأراء إراءً(٤). وتجيء التاء عوضاً عن لام الكلمة كما في« سنة» إذ أصله« سَنو»

(١) انظر شرح الشافيه للرضي ١/١٦٥ والخصائص ٢/٣٠٧.
(٢) شرح الشافيه ١/١٦٥.
(٣) االأشموني ومعه الصبان ٢/٣٠٧.
(٤) السابق ٢ / ٣٠٧ والتصريح : ٢ / ٧٥ .

أو سَنَه فلامه ذات وجهين بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنهاتٌ وفي التصغير سُنَيّة، وسُنَيْهة حُذفت لام الكلمة سواء أكانت واواً أم هاءً لكراهية تعاقب حركات الإعراب علي الواو لاعتلالها، وعلي الهاء لخفائها وعوض عنها التاء .(١)

وماسبق جري فيه التعويض بالتاء عن حرف أصلي. أمّا ماجاءت فيه التاء عوضا عن حرف زائد علي الكلمة لغير معني فمجيئها عوضاً عن ياء صيغة منتهي الجموع في وزن« فعاليل» كما في نحو« زنادقة» فإنّ التاء فيه عوض عن ياء المفرد إذ الأصل في جمع« زنديق» جمع تكسير«زناديق» علي مثال« فعاليل» فحذفت الياء في الجمع وعوض عنها بالتاء.وأنت خبير أن الياء زائدة لا أصلية وبذلك علي أنّ التاء عوض عن الياء الزائدة المحذوفة، أنهما لا يجتمعان معاً فلا يُقال زناديقة لأنّه لا يجمع بين العوض والمعوض. وماقيل في زنادقة يُقال في« جحاجحة» والجحجاج بالفتح السيد.

وتجيء التاءُ عوضاً عن حرف زائد علي الكلمة لمعني خاص كمجيئها عوضاً عن ياء النسب في صيغة منتهي الجموع كما في نحو«منذري» إذ يجمع علي«مناذرة» يحذف ياء النسب، والتعويض عنها بالتاء وليس نخفي أن ياء النسب زائدة لمعني وبذلك علي أن التاء عوض عن

ياء النسب أنهما لا يجتمعان معاً. ونظير منذري ومناذرة، مُهَلبيّ ومهالبه، وأشعري وأشاعرة، أزرقي وأزارقه، وأشعثي وأشاعثه .

---

(١) انظر الخصائص لابن جني ٢٩٨/٢.

وتجيء التاء عوضاً عن كلمة كما في نداء لفظي« أب وأم» مضافين إلي اء النفس فيقال ياأبتِ وياأمتِ» والأصل ياأبي وياأمي، فحذفت ياء النفس وعوض عنها بالتاء. وهذا خاص بياء النداء.

ومن الزيادة للعوض زيادة الياء في نحو فُريزيد وفريزيق في تصغير فرزدق وإنما جاز حذف الخامس(القاف) أو الرابع(الدال) لأنّ الحرف الرابع يشبه الزائد . فالدال وإن كانت أصلاً في « فرزدق» تشبه التاء التي هي من الزيادة في كونها من مخرجها، فسواء أكان المحذوف الدال أم القاف فجائز لك أن تعوض عن المحذوف ياء قبل الطرف وفي نحو« سفرجل» تقول سُفَيْرِيج» بحذف اللام والتعويض عنها بالياء وإن شئت ألاّ تعوض فتقول سُفَيْرِج.

وتقول في تصغير وجمع نحو مُدَحْرِج» دُحَيْرِج ودحارج وإن شئت عوضت عن المحذوف بالياء قبل الطرف فتقول دُحَيْرِيج، ودحاريج .

أمّا نحو استخراج فتصغر علي تُخَيْرِيج» بقلب الألف ياء للكسرة قبلها بدون تعويض لأن مكان العوض مشغول والمشغول لا يشغل فشرط التعويض عن المحذوف في المصغر أن يكون مكان التعويض خلوا من المد لأنّه إذا وُجِد المدّ في هذا الموضع لا يحذف بل يُقْلَبُ ياءً إن لم يكنها ألا تري أنهم قالوا في تصغير مصباح، وقنديل ومسرول، مُصَيْبِيح وقُنَيْدِيل، ومُسَيْرِيل.

وتقول في تصغير جَحَنْفَل(غليظ الشفة) وجمعَه جُحَيْفِل وجحافل بحذف النون لإخلالها ببنية التصغير لأنها زائدة وإذا كان يحذف الحرف

الأصلي في نحو« سُفَيْرِج» فحذفك الزائد أولي وأجدي، وإن شئت قلت جُحَيْفيل وجَحَافيل فالياء قبل الطرف عوض عن النون المحذوفة.

فالياء يُعَوّض بها عن المحذوف من أجل التصغير تعويضاً جائزاً سواء أكان المحذوف حرفاً واحداً كما مثلنا أم كان المحذوف حرفين نحو زعفران تقول في تصغيره زُعيفر وإن شئت زُعَيْفير فالياء قبل الاخر عوض عن الألف والنون وتقول في جمعه زعافر وزعافير بالعوض لأن التصغير والجمع من واد واحد فبينهما صلات وأواصر قوية.

وتقول في تصغير مقعنسس« مُقَيعس» بحذف النون وأحد السينين وإن شئت عوضت عن المحذوفين فقلت مُقَيْعِيس.

وتزاد السين والهاء عوضاً عن حركة العين التي فقدتها بنقلها إلي الساكن الصحيح قبلها كما في أسطاع وأهراق علي مابنيته في مواضع زيادة السين والهاء إن شاء الله تعالي.

وتزاد همزة الوصل عوضاً عن اللام المحذوفة كما من ابن واسم ونعيه الأسماء العشرة المسموعة عن العرب وسنفرد همزة الوصل ببحث خاص عقب زيادة الهمزة إن شاء الله.

٤- الزيادة للمد: كألف رسالة، وكتاب، وياء صحيفة وقضيب وواو عجوز وصبور وحلوبة، وإنما زيدت هذه الحروف لتلين اللفظ بها وإزالة قلق اللسان بتوالي الحركات، أو ليزول معها إجتماع الأمثال في نحو« شديد»

ومّا يدل علي أنّ العرب قد تزيد الحرف للفصل بين المثلين قولهم في جمع« قَرْدَد» قراديد» في فصيح الكلام، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلان إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله:[1]

تنفي يداها الحصي في كُلّ هاجرة ... نفي الدّراهيم تنقاد الصياريف

إذا الأصل الدّراهم والصيارفه فأشبعت كسرة الهاء في الأول والرّاء في الثاني فتولدت الياء.

٥- الزيادة للتكثير: كميم سُتْهُم، وزُرْقُم، وإينمْ زيدت الميم لتفخيم المعني وتكثيره وكألف قبعثري، وكمثري، فتنوينها يمنع أنْ تكون للتأنيث، وزيادتها علي الغاية الذي هو الخماسي يبطل الإلحاق لأنّه لا يوجد أصل سُدَاسي فتكون ملحقة به وربّما زيادتها هنا لتكثير البناء كألف حمار ونحوه.[2]

٦- الزيادة للإمكان أو التمكن من النطق كزيادة همزة الوصل نحو: اسم وابن لتعذر الإبتداء بالساكن فزيادتها للتوصل إلي النطق بالساكن. ونحو: الهاء المزيدة فيما كان من الأفعال علي حرفٍ واحدٍ في الوقف نحو: قِهْ»« عِهْ» إذ لايمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه فلا أقل من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه، وقِهْ وعِهْ فعلا أمر من وقي ووعي .

(١) انظر الممتع ٢٠٥/١.
(٢) انظر شرح الشافيه للرضي ٥٢/١ والممتع ٢٠٦/١ واللسان مادة قبعثر.

٧- الزيادة لبيان الحركة وبيان الزلف كزيادة هاء السكت في نحو: ما أغني عني ماليه هلك عني سلطانيه [1] »و« يازيداه» زيدت الهاء لبيان الحركة وبيان الألف.

والآن نشرح في تفصيل القول في مواضع زيادة هذه الحروف وشروطها مستعينين بالله فهو حسبنا وكافينا . فأقول :

(١) الحاقة: ٢٩.

المبحث الثالث

مواضع زيادة الحروف

زيادة الهمزة

اعلم : أنَّ الهمزة تُزاد أولاً ووسطاً وطرفاً .

فتزاد مصدرة باطِّراد إذا وليهاثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها سواء في ذلك الأسماء والأفعال نحو : أحمر وأخضر وأصفر وإجْفِيل[١] وإخْرِيط[٢] وأذْهب وأجلس .

وإنَّما وجب الحكم بزيادتها في هذا الموضع لغلبة زيادتها فيه وكثرة وقوعها زائدة فيه فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أحمر وأخضر وأصفر وأذهب وأجلس وإجفيل وإخريط ألاَ تري أنَّ الإشتقاق يقضي بزيادتها في ذلك كُلّه لأنَّه من الحمرة ، والخضرة والصفرة والذهاب ، والجلوس ، والجَفْل والخَرْط ، فلَمَّا غلبتْ زيادتها أولاً وكثرت فيما عُلِمَ اشتقاقه قُضِيَ بزيادتها فيما جُهِل اشتقاقه من هذا القبيل حملاً لما جهل اشتقاقه عل ما عُرِف اشتقاقه وقياسَ الغائب بالشاهد [٣]وذلك نحو : أرنب ، وأكفل ، وأيدع وإصبع ، قال ابن يعيش[٤] حملاً علي الأكثر ، وهو من حمل المجهول علي المعلوم مع ما في الحكم بذلك من تحصيل البناء المعتدل وهو الثلاثي .

(١) الإجْفِيل : الظليم يهرب من كُلّ شئ .

(٢) الإخريط : نبت وقيل : ضرب من الحمض ، والإخريط : السرعة أيضاً .

(٣) المنصف ١ / ١٠٢

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤٤

فإن كان مع الهمزة حرف يجوز أن يكون زائداً نحو : أَيْدع ، وأَيْصرلَمْ يقض بزيادة الهمزة علي الزيادة فيه إلاّ بدليل وذلك أنّ كُلاًّ منهما من حروف الزيادة إلا أنّ حمل الهمزة ها هنا أوْلي من حَمْل الياء عليها لغلبة زيادة الهمزة أولاً علي زيادة الياء ثانية ألاّ تري أن باب «أحمر وأصفر» أكثر من باب «خَيْفَق وصَيْرَف» ومن ثَمّ حكم بزيادة الهمزة في أيدع .

وقد حكي بَعْضُهُمْ « يَدَّعْتُه تَيْدِيعاً» وهذا قاطع في زيادة الهمزة وأمّا «أيصر» فقولهم في الجمع إصار دليل علي زيادة الياء وأصالة الهمزة ووزنه «فِعَال» قال الأعشي :

فَهذا يَعُدّ لَهُنّ الخلا ـــــ ويَجْمَعُ ذا بينهن الإصارا

فسقوط الياء في الجمع دليلٌ علي زيادتها (١).

فإنْ وقعت الهمزة أولاً وصحبها ثلاثة أصول وعرض ما يقتضي أصالتها حكمت بذلك نحو «إمّعة» و «إمرة» قال امرؤ القيس :

ولست بذي رِثْيَه إمّر ـــــ إذا قيل مُسْتكرها أصْحَبَا (٢)

وإنّما قضي بأصالة الهمزة فيها لأنّه ليس من الصفات إفْعَلَة وإنّما يكون اسماً غير صفة نحو «إشفيّ» و «إنْفَحة» فدل ذلك علي أن همزتها أصلية ووزنها «فِعّلة» لأنّ «فِعّلة» في الصفات موجود نحو «رَجُلٌ دِنّبة»[٣] .

(١) انظر المنصف ١ / ١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤٤ ، ١٤٥ والبيت من بحر الطويل

(٢) والبيت من بحر المتقارب وهو في ، اللسان [أمر] و [صحب]

(٣) الدِّنّبة : القصير .

ولو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما لكانت الكلمة من باب «دَدَن» مما فاؤه وعينه من جنس واحد وهو قليل جداً فلاً يُعَوّل عليه لقلته ، فلمّا كان جعل الهمزة فيهما زائدة يؤدي إلي الدخول في هذا الباب القليل ، وإلي إثبات مثال في الصفات لم يستقر قُضِي بأصالة الهمزة .

و«أولق» همزته أصلية والذي يدل علي أصالة الهمزة فيه قولهم : أُلِق الرجل فهو مَألُوق ، فكما أنّ الهمزة في «أُلِق» فاء الفعل كذلك هي في «أولق» فاء الفعل فإثباتهم الهمزة وحذفهم الواو دليل علي أصالة الهمزة وزيادة الواو ، وقالوا أيضاً «مُؤولق» ، قال نافع بن لقيط الأسدي :

ومُؤَوَّلَقٍ انفجت كيّة رأسه فتركته ذ فَراً كَرِيح الجورب[1]

وقال بعضهم «ألق» أفعل من وِلق إذا أسرع قال الشماخ :

جاءت به غس من الشام تلق [2]

وقُرِئ «إذْ يلقونه بألسنتكم» أيّ يخفّون وتُسرعون

قالوا علي قول هؤلاء ليست بزائدة وإنّما هي فاء الفعل لأنّه من الوَلَق،وأمّا قولهم :« ألق الرجل» فليس دليلاً علي أصالة الهمزة لإمكانه أن يكون الأصل «وُلق» وحينئذٍ تكون الهمزة متقلبة عن الواو المضمومة كما في «أعِد» و «أزن» والأصل «وُعِد ووُزِن» وادّعاؤهم باطل لأنّهم قالوا :

(١) البيت من الوافر : وهو في إصلاح المنطق ص ٣٣٧ واللسان [ألق] .
(٢) البيت من البسيط وهو في شرح المفصل ٩ / ١٤٥ واللسان [ولق] وجمهرة الأمثال لأبي هلال ١ / ١٩٢.

«رجلٌ مألوق» فلو كانت الهمزة في «ألِق» متقلبة عن الواو المضمومة في «وُلِق» علي حَدّ ادّعائهم وزعمهم لزالت في إسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : «مولوق» كما يقولون : «أعد وأزن» فهو موعود، وموزون ولم نسمعهم قالوا : مأعود ومأذون لزوال القيمة فلما لم ترهم قالوا: مولوق قلنا إنّ الهمزة في «ألق» ليست بمنزلة الهمزة في «أعد» بل هي أصل ثابتة غير منقلبة فإنْ قيل : لعل هذا من البدل اللازم كما قالوا: عيد وأصله : عوْد فقلبوا الواو ياء لسكونها مفردةً إثر كسر ،ثُمّ ألزموه الياء في التصغير والجمع وإن لم تكن كسره فقالوا : عُيَيْد وأعياد قلنا هذا من قبيل الشاذ فلا يلتفت إليه ولا يُعَوّل عليه .

وقال ابن عصفور[1]«والصحيح أنّ [الأوْلق] همزته أصلية ، ولاينبغي أن يحمل علي باب «عيد وأعياد» لأنّ مثل هذا الباب قد سمع فيه الأصل فتقول : «عيد وأعواد» ولم يقولوا « وُلِق» ولا «مولوق» في موضع من المواضع ، فلذلك وجب حمل «ألِق» علي أنّ همزته أصيلة» .

هذا حكم الهمزة المتصدرة إذا وليها ثلاثة أحرف أصول مقطوع بأصالتها فإن وقعت الهمزة متصدرة وكان بعدها حرفان أصليان مقطوع بأصالتهما كاتب[2]وإزار[3] أو أربعة أحرف أصول مقطوع بأصالتهما كإصطبل [4]، وإبْرَيسم [5]وإبراهيم وإسماعيل كانت الهمزة أصلية غير زائدة.

---

(١) الممتع ١ / ٢٣٧

(٢) الإتب : ثوب يُشَقّ ، فيُلبس من غير كمين ولا جيب ،وقيل الإتب : درع المرأة

(٣) الإزار : الملحفة يذكر ويؤنث وقيل : الإزار كلُّ ما وراك وسترك

(٤) الإصطبل : موقف الدابة . (٥) الإبريسم : الحرير

وإنما حكم بأصالة الهمزة في نحو إتب ، وإزار لأنّ أقل ما يكون عليه الاسم ثلاثة أحرف باعتبار الوضع أمّا بالنظر الي الاستعمال فقد يكون علي حرفين كـ «يدٌ ، ودم» أو علي حرف واحد نحو «مُ اللهِ» من «أيمن الله» وأمّا «إصطبل» ونحوه إنّما قضوا بأصالة الهمزة فيه لأنّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلاّ الأفعال نحو: تَدَحْرَج والأسماء الجارية عليها نحومُدَحْرِج ، فلما كانت هذه الأسماء ليست جارية علي أفعال قُطع بأصالة الهمزة في أوائلها [1]، ولأنّ الأربعة مستثقلة والهمزة حرف ثقيل وما كانواليزيدوا الثقل ثقلاً إلاّ لموجب ولا موجب فقطعنا بالأصالة حتي يقوم دليل علي الزيادة ، ومن ثَمَّ حكمنا بأصالة الهمزة في: إرْدَخل [2]، وإصْطَخْر[3].

أمّا إذا وقعت الهمزة غَيْرَ أول فيحكم بأصالتها حتي يدلّ دليل علي زيادتها لأنّها لا تُزَاد حشواً قال المازني [4]« وإذا وجدت الهمزة غَيْرَ أول فلا تجعلها زائدة إلاّ بثبت لأنّها لم تكن زائدة غَيْرَ أول » وقال ابن عصفور [5]«فإن وقعت غير أوّلٌ قُضي عليها الأصالة ، ولا يحكم عليها بالزيادة إلاّ أن يقومَ علي ذلك دليل ، وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أوّلٍ ، فيما عرف له اشتقاق أوْ تصريف وجدت أصلية .

(١) انظر الممتع ١ / ٢٣١ ، والمنصف ١ / ٩٩ وسر الصناعة ١ / ١٠٧
(٢) الرجل الإردخل : الضخم الكبير في العلم والمعرفة
(٣) إصطخر : بلدة بفارس أنشأها إصطخر بن طهمورث ملك فارس ، معجم البلدان ١/ ٢١١ .
(٤) المنصف ١ / ١٠٥ (٥) الممتع ١ / ٢٢٧

فإن وُجِد ما يصرفها عن الأصالة إلي الزيادة حكم بزيادتها وذلك في ألفاظٍ يسيرة وهي :

شأمل وشمأل[1] ووزنهما فأعل وفعأل ولولا قولهم : شملت الريح تشمل شمولاً لقلنا إنّ الهمزة أصل لقلة زيادة الهمزة في حشو الكلمة .

نئدل [2]: همزته زائدة لقولهم النيدلان ولولا قولهم : النيدلان لقُضِي أصالتها لأنّ الحشو ليس موضع زيادتها فلما قال الشاعر :

نِفْرِجَة القلب قليل ما النَّيْل — يُلقي عليه النَّيْدَلان بالليْل [3]

دل علي زيادتها .

جُرَائض الهمزة فيه زائدة لقولهم في معناه جِرْوَاض .

وحطائط [4]: فعائل همزته زائدة لأنّه الصغير المحطوط عن قدره المعتاد .

ضَهْيَأه : ووزنها فَعْلأه وهمزتها زائدة لقولهم في معناها ضَهْيَاء ، وأجاز الزجاج[5] أن تكون همزة ضَهْيَأه أصلية وياؤها هي الزائدة فَضَهْيَأه عنده فَعْيَله وذلك أنّه قال إنّها التي لا تحيض وقيل : إنّها التي لا ثدي لها ، وفي

(١) شأمل وشمأل : ريح الشمال — (٢) النئدل والنيدلان : الكابوس

(٣) قائله : حديث بن زيد الخيل ، وقيل رؤبة وليس في ديوانه والبيت من الرجز ، وهو في المنصف ١٠٦/١ وسر الصناعة والممتع ٢٢٧/١ واللسان [نذل]

(٤) الجرائض : الجمل الضخم

(٥) انظر معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢ / ٤١٩ ، والحجة لأبي علي ٤ / ٣٠١

هذين معني المضاهاة لأنّها قدْ ضاهت الرجال بأنّها لا تحيض كما ضاهتهم بأنّها لا ثدي لها ومن ثمّ تكون ضَهْيَأة : فَعْيَلَه من ضاهات بالهمز وهذا الذي ذهب اليه من طريق الاشتقاق حسن وليس يعترض قوله شئ إلاّ إثبات بناء لم يستقر في كلامهم ، لأنّ الهمزة إنْ جعلت أصلاً والياء زائدة كان وزن الكلمة «فَعْيَلا» بفتح الفاء وذلك بناء غير موجود في كلامهم وإنما الموجود «فِعْيَلَ» بكسر الفاء نحو «حِذيم ولِريم وغِرين»[1]قال ابن جني[2]«ولم يأت الفتح في هَذا الفن ثَبْتاً ، إنما حكاه قوم شاذا» .

وتزاد الهمزة طرفاً زيادة مطردة بشرطين :

الأول : أنْ تسبقها ألف .

الثاني : وأنْ تسبق تلك الألف بأكثر من حرفين أصليين سواء فتح أول كلمتها نحو حسناء وحمراء أو كسر نحو عِلباء ، سِيمياء أم ضُمّ نحو قُرْفُصاء [3].

فإنْ لم تسبق بألف فهي أصلية لا زائدة نحو نبأ ، تكرفأ ، طفنشأ ، تلهلأ وإن سبقت الهمزة بألف ولم تسبق بثلاثة أحرف أصول كانت أصلاً أو متقلبة عن أصل نحو : داء ودواء وكساء وبناء .

وإن سبقت الألف بأصلين ، وثالث يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن اعتبر أصلياً ، كانت الهمزة زائدة ، وإلاّ فهي أصلية ، نحو : كلاء[4] وحواء[5] وصداء[6] .

---

(١)الحذيم :الحاذق والطريم :العسل : والغرين : الطين الجاف لذهاب الماء عنه .

(٢) سر الصناعة ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ . (٣) التصريح ٢ / ٣١٦

(٤) الكلأء : مرفأ السفينة (٥) الحَوّاء : الذي يُعَاني الحيات (٦) الصدّاء : بئر

و «كلأ» إمّا أن تكون من «كلأ» بمعني حفظ وإمّا أن تكون «كَلّ» بمعني «أعيا» ، فالإعتبار الأول تكون الهمزة أصلية ووزنها «فَعّال» مثل «غَفّار» لأنّ المرفأ يكلأ السفينة من الريح، وهذا ما قال سيبويه وعلي الإعتبار الثاني تكون الهمزة زائدة وَوَزْنها «فعلاء» مثل حمراء لأنّ الريح تكل فيه فلا ينخرق ، وهذا ما قاله ثعلب .

و «حَوّاء» إذا منع الصرف كانت الهمزة زائدة للتأنيث ووزنه «فعلاء» وحينئذ يكون مشتقاً من الحّوه - وهي الحمرة تضرب إلي السواد- وإذا صُرِف كانت الهمزة مبدلة مِنْ أصل ووزنه فَعّال واشتقاقه حينئذٍ من «حوي» لأنّه الحيّة تتحوي في التوائها : والحواء الذي يُعَاني الحيّات .

وصَدّاء : إن كان من «صَدَا يصدو» بمعني - صاح يَصِيح - أو من صَدَي يَصْدِي ، بمعني : عَطِش فوزنه «فَعّال مثل «بناء» وإن كان من «الصد» فوزنه فعلاء مثل «صَمّاء» من الصمم [1].

فإن وجدت الهمزة في مضعف الرباعي كانت أصلاً نحو «بُؤبؤ» [2]و «جُؤجؤ» [3]و «لؤلؤ» و يؤيؤ» [4].

---

(١) الصرف القياسي د/ غريب نافع ص ٢٥٠
(٢) البؤؤ : السيد ، والأصل ، العالم المعلم
(٣) الجؤجؤ : الصدد
(٤) اليؤيؤ : طائر يشبه الباشق من الجوارح

زيـــادة الألـــف

الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال المتصرفة بل هي فيها إمَّا أن تكون زائدة أوْ متقلبةً عن أصل : يقضي بذلك الاشتقاق .

أمَّا إذا وقعت الألف في الأسماء المبنية نحو متَي ، ولكن ، وإيّاك ، وأنّي أوْ في الأفعال الجامدة نحو عسي ، فهي أصل ، لا زائدة ولا منقلبة إذ لا تصريف في الجامد والمبني نصل عن طريقه إلي أصل الألف ، وكذلك الأمر بالنسبة لألفات الحروف هي فيهن أصل وكذلك ألفات أسماء الأصوات والأسماء الأعجمية إذ لا وجه للحكم بزيادتها ولانقلا بها عن أصل ، لأنَّ ذلك إنَّما يُعْرَف بالاشتقاق والاشتقاق فيما ذكرت معدوم فوجب أن تبقي الألف علي ما هي عليه ولا يحكم بأنَّها زائدة ولا متقلبة ، لأنَّ الاشتقاق هو الذي يعلم به الزائد من الأصل .

والصرفيون متفقون علي أنَّ الألف إذا صحبت ثلاثة أحرف أصول فصاعداً ولم تكن في مضعف الرباعي نحو قائم ، وعالم ، وعماد ، ومصباح ، وأرطي وحبنطي ، وكمثري ، فهي زائدة .

فإن صحبت أصلين فقط فهي منقلبة عن أصل إمَّا واو نحو باب وتاج وقال ، ودعا أوْ ياء نحو ناب ، وباع ، ورمي وكذلك إن كانت في مضاعف الرباعي نحو عَاعَي [1]، وضَوْضَي [2]، وقَوْقي [3] .

---

(١)عَاعَي:دعا غنمه وزجرها بقوله «عا» وهو اسم صوت والفعل منه عَاعَي يُعَاعِي معاعاة

(٢) ضوضي : أحدث جلبة وصياحاً ، من الضوضاء وهو الجلبة والصياح

(٣) قوقي : صاح ، قوقت الدجاجة إذا صاحت .

أمّا إن صحبت الألف ثلاثة أحرُفْ يحتمل أحدهما الأصالة والزيادة فإنْ قدرت أصالته ، فالألف زائدة وإن قدرت زيادته ، فالأف غير زائدة وذلك نحو «أَبَان»[1] فهي إمّا علي وزن «فَعَال» ومن ثمَّ فالألف زائدة والهمزة أصلية ، وإمّا علي وزن «أَفْعَل» ومن ثمَّ فالهمزة زائدة والأف منقلبة عن أصل ، والأصل أَبْيَن ، نقلت حركة الياء إلي الساكن الصحيح قبلها ثُمَّ قلبت الياء ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن فصارت أبان ، والوزن «أفعل» باعتبار الحرف المبدل منه لا المبدل لأنَّ الاعلال بالنقل والقلب لا يغيران في الميزان .

والألف لا تزادُ أولاً لأنّها أبداً ساكنة تابعة للفتحة والساكن يتعذر الابتداء به وإنّما تزاد حشواً وطرفاً فتكون :

أ – ثانية نحو : قائل وبائع طالق وحامل ، وطامث .

ب – أوْ ثالثة : نحو غزال وغلام وكتاب ، وغراب ، وسحاب .

جـ – أوْ رابعة : نحو قرطاس ، ومصباح وأرطي[2] وسلقي ومعزي .

د – أوْ خامسة : نحو دلنظي [3]، وقرمزي [4]وحلبلاب [5]وسلامي[6] وعقنبي[7]وسِرَ طراط[8] وَحَبَنْطي[9] وجَحْجَبَي [10] .

(١) أبان : اسم لجبلين : أحدهما أبان الأسود لبني أسد ،والآخر : أبان الأبيض لبني فزارة ، ينهما نحو فرسخ ، وبه سُميّ أبان اللاحقي .

(٢) الأرطي : شجر يري يدبغ به (٣) الدلنظي : الجمل السريع – والغليظ السمين

(٤)القرقري:واد قرقر أي أملس (٥) الحلبلاب :شجر اللاب (٦) السلامي:عظام الأصابع (٧) القضبي:الشديد القوي (٨) السرطراط، الفالوذج، وقيل الخبيص

(٩) الحنبطي : الغليظ القصير البطين (١٠)الجحجبي : قيلة من الأنصار

هـ - أوْ سادسة : نحو قعثري(١) وكمثري ، معيوراء (٢).

و - أو سابعة : نحو بردرايا(٣) وأرْبعاوي .

واعلم أنَّ زيادة الألف حشواً لا تكون إلا لإطالة الكلمة وتكثير بنيتها نحو : غزال ، وكتاب ، وسحاب .

أمَّا زيادتها آخر ، فتكون لثلاثة أغراض : وهاك هي :

١ - الإلحاق نحو : معْزِي ، وأرطِي فالألف فيها ألحقتها بـ جعفر ودرهم والذي يدلك علي أنَّ الألف في «معزي» إنَّما هي للالحاق وليست للتأنيث التنوين والتذكير قال الشاعر :

وَمِعْزّي هَدِياً يعلو قرانَ الأرض سُودَانا

وقالوا في معناه مَعَزٌ ومَعْزٌ ومَعيز فتذهب الألف في الاشتقاق فَمِعْزّي فِعْلّيٌ لأنَّها لو كانت للتأنيث لما نونت علي وجه (٤).

وقالوا في تصغيرها مُعَيْز فكسروا ما بعد ياء التصغير كما قالوا : دُرَيْهم لأنَّ ما بَعْد الياء فيما جاوزَ الثلاثة ملتزم كسره والألف الملحقة تجري مَجري ما هو من نفس الكلمة ، ولو كانت للتأنيث لم يقلبوا الألف ياء للكسرة قبلها كما لم يقلبوها في نحو : حُبْلي وسُعْدي « لما كانت للتأنيث بل فتحوا ما بعد الياء لتسلم الألف من القلب ياء لو كسر ما قبلها حفاظاً علي علامة التأنيث .

(١) القبعثري : الجمل الضخم الشديد الوبر .

(٢) المعيوراء: اسم لجمع العيروهو الحمار وحشياً كان أو أهلياً وقد غلب علي الوحشي

(٣) بردرايا : موضع بالنهروان من أعمال بغداد (٤) انظر المنصف ١ / ٣٦ ، والكتاب ٣ / ٢١١ وشرح المفصل ٩ / ١٤٧

ويدلك على أنَّ الألف في آخر «أرطي» زائدة أنَّهم قالوا : أديم مأروط إذا دبغ بالأرطي فذهاب الألف في الاشتقاق دليل على زيادتها في «أرطي» فأرْطي فَعْلَي والألف في آخرها للإلحاق بـ «جَعْفَر» بدليل تنوينها ولو كانت للتأنيث لما نونت ولأنَّهم قالوا : أرطاة في الواحد فألحقوا الألف علامة التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا تجتمع في الإسم علامتا تأنيث .

وكذلك الألف في عَفَرْنى[1] زائدة للإلحاق لا للتأنيث يدل على هذا دخول تاء التأنيث عليها وتنوينها ولو كانت للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث ولم تنون قال الشاعر :

بذات لوث عفرناه إذا عثرت - فالتعس أدنى لها من أنْ أقول لعا[2]

فدخول هاء التأنيث عليها وتنوينها دليل على أنَّ الألف زيدت للإلحاق لا للتأنيث .

٢ – والغرض الثاني من أغراض زيادتها طرفًا التأنيث نحو حُبْلَى ، وسَلْمَى ، وسمانى[3] وذكرى و جُمَادي والشهور كلها مذكرة إلا جمادتين فإنهما مؤنثتان .

٣ – الغرض الثالث : أنْ تُزاد لا لقصد الإلحاق ولا التأنيث وإنَّما

---

(١) العفرني : الأسد سمي بذلك لشدته وقوته .

(٢) قائله الأعش والبيت من بحر البسيط : لوث اللَّوْث : القوة والشدة ، والعفرني الأسد ، التعس : الانحطاط ، وهو في اللسان [تعس] [لوث] .

(٣) السماني : طائر .

لغرض إطالة الكلمة وتكثير بنيتها نحو قبعثري وكمثري ، والذي يمنع أنْ تكون للتأنيث تنوينها ، وزيادتها على الغاية الذي هو الخماسي يبطل الإلحاق لأنّه لا يوجد أصل سداسي حتى تكون ملحقة به .

ولا تُزَاد الألف في الحشو للإلحاق فلا يُقال كتاب ملحق بدمقس وعذافر ملحق بقذ عمل لأنّ حرفَ العلة إذا وقع حشواً وقبله حركة من جنسه نحو واو عجوز وياء سعيد جرى مجرى الحركة والمدة ولا يلحق بناء ببناء ؛ إنّما الملحق ما لم يكن للمد[1] وإنما تزاد حشواً لقصد إطالة الكلمة وتكثير بنيتها على ما بينت لك .

(١) انظر شرح المفصل ٩ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

زيـــادة اليـــاء

الياء متي وجدت في كلمة وكان معها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة سواء وقعت أولاً أو حشواً أوْ طرفاً لأنّها تكون علي ذلك فيما علم اشتقاقه؛ فوجب القضاء بزيادتها فيما جهل اشتقاقه إلاّ أنْ يقوم دليل علي أصالتها .

فمثال زيادتها أولاً قولك «يَرْمع»[1] و «يلمع»[2] قال الشاعر :

إذَا مَا شَكَوْتُ الحُبَّ كَيْمَا تُثِيبَنِي بوُدِّي ، قَالَتْ إنّما أنت يلمع[3].

و «يهير» ووزنه «يَفْعَل» الحجر الصلب وقيل : صمغ الطلح قال الشاعر :

أطعَمْتُ راعي من اليَهْيَر فظل يَعْوِي حبطاً بِشر

وقال ابن السراج[4] اليهير من أسماء الباطل ، وربما زادوا ألفاً فقالوا : اليهيري ، وقيل : هو السراب يُقال : أكذب من اليهير «أي من السراب» وإنّما قُضِيَ بزيادة الياء الأولي دون الثانية لأنّه ليس في الكلام فَعْيَل ، بفتح الفاء وفيه فِعْيَل بكسرها فلو كانت الثانية هي الزائدة لقالوا يِهْيَر كعِثْيَر فلما فتحوا الفاء قضينا بزيادة الأولي وأصالة الثانية ، وحملاً علي زيادتها في الفعل نحو يَقْعُد ويَضْرِب .

ولا يجوز الحكم بأصالة الياءَين لأنّ الياء لا تكون أصلاً مع بنات

(١) اليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تلمع ، وقيل : الحصي البيض تتلألأ في الشمس واحدتها : يَرْمعة . (٢) اليلمع : السراب

(٣) البيت من بحر الطويل ، لم أقف له علي نسبه وهو في شرح المفصل ٩ / ١٤٨ ، واللسان [لمع] (٤) الأصول لابن السراج .

الثلاثة في غير المضاعف ، ولا يكونان زائدين لأنّ أقل الأبنية ثلاثة إذ لابُدّ من الفاء والعين واللام ولا يكون الاسم في أصل الوضع علي حرفين .

فلما لم يجز الحكم بأصالة الياءين في «اليهير» ولا بزيادتهما قضينا بزيادة الياء الأولي دون الثانية علي ما بينت لك ، قال سيبويه[1] فأمّا «يهير» فالزيادة فيه أولاً لأنّه ليس في الكلام «فَعْيَل» .

ومثال زيادتها ثانية نحو «خيفق» وهو صفة يُقال : فلاة خيفق أي : واسعة ؛ وصيرف وضيغم «وهو من أسماء الأسد» .

– وتزاد ثالثة نحو «سعيد وقضيب وعثير» .

– وتزاد رابعة نحو «حِذرية[2] وقنديل ، وعنتريس (للناقة الشديدة) وزنبية ، وهو واحد الزبانية عند من جعل للزبانية واحدا ، ومن لم يجعل لها واحداً لم يعرفه » .

وأمّا «عزويت» وهو اسم موضع ، وقيل : هو القصير فإنما قُضِي فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء لأنّه لا يمكن أن يكون «فِعويلا» لأنّه ليس في كلامهم ، ولا فعويتا لأنّ الكلمة تصير بغير لام فلما لم يَجُز الوزنان تَعيّن أن يكون «فعليتا كعفريت» .

فأمّا «يَأجَجُ» وهو اسم موضع فالياء فيه أصلية ، وإنّما قُضِي بأصالة الياء فيه لما علموا أنّ الجيم الأخيرة فيه للالحاق بدليل اظهار التضعيف وعدم الإدغام فهي كالدال في «مَهْدَد» فوزن «يَأجَجُ» «فَعْلَل» فالياء فيه كالميم في «مهدد» ولو كان «يَفْعَل» لوجب الادغام .

(١) الكتاب ٤ / ٣١٣ .

(٢) الحذرية : الأرض الغليظة الخشنة .

فَيَأْجَج بفتح الجيم علي ما رواه سيبويه رباعي ملحق بجَعْفَر لأنّه لو كان ثلاثيا لأدغم .

ولو قيل إنّ الياء في «يأجج» زائدة كالميم في «مَحْلَب» وتكون من «أجّ» لكان ذلك وجهاً واضحاً [١].

ونقل عن أهل الحديث «يأجِجُ» مهموز مكسور الجيم ، ومن ثمّ لا يكون رباعياً إذ ليس لنا مِثل جَعْفِر بكسر الفاء فيكون اظهار التضعيف شاذا من قبيل مَحْبب ، ولحِحَت عينه ، وقَططَ شعره ، ونحوه ممّا أظهر فيه التضعيف .

قال سيبويه[٢] وأمّا «يأجَج» فالياء فيه من نفس الحرف ، لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في «مُفْعَل» و «يُفْعَل» من «رددت» فإنما الياء هاهنا كميم «مهدد» .

وقال ابن يعيش[٣] فأمّا «يأجَج» وهو اسم مكان فالياء في أوله أصل يدل علي ذلك إظهار التضعيف ، ولو كان الياء زائدةً لكان من «أجّ يأجّ» وكان يجب الادغام وأنْ تقول : يَؤُجّ كما تقول يَعُضّ ويَغُضّ فلما لم يدغموا دلّ أنّ الجيم الأخيرة زائدة للإلحاق بمثال «جَعْفَر» فلذلك لم يدغموا إذلو ادغموا لبطل الغرض وزالت الموازنة .

والياء في مريم ومدين أصل والميم زائدة[٤]إذ لَيْسَ في الكلام

(١) اللسان [أجج]

(٢) الكتاب ٤ / ٣١٣ .

(٣) شرح المفصل ٩ / ١٤٩

(٤) انظر شرح المفصل ٩ / ١٤٩

«فَعْيَل» بفتح الفاء ، وكان القياس فيهما الاعلال بنقل حركة الياء إلي الساكن الصحيح قبلها ثم قلبها ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن علي حَدّ مقال ، ومقام ولكنه شذ التصحيح فيهما كما شذّ في مكوزة وإذا كان التصحيح قد جاء عنهم في نحو القود كان في العلم أسهل وأولي .

والياء في «صِيصية» أصل والصيصة : القرن والحصن وشوكة يسوي بها الحائل السدي ، واللحمة ، وإنما قُضي بأصالة الياءين لأنهم لو جعلوهما زائدتين لنقصت الكلمة عن مثال الأصول ، ولا وجه للحكم بزيادة أحدهما دون الأخري لأنه ليست أحدهما بأحق بأن يُقضي لها بالزيادة دون الأخري ، فلمّا امتنعا أن يكونا زائدتين كانتا أصلاً كاللام في «صلصلة» (1).

وإذا كانت الياء أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول كانت أصلاً نحو «يَسْتَعُور» وهو مكان بالحجاز قال عروة :

أَطَعْتَ الأمِرَيْن بِصَرْمِ سَلْمَي فَطَرُوا في بلاد اليَسْتَعُور (2)

فالياء في «يَسْتَعُور»أصل لأنّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة في

---

(1) انظر المنصف ١٧٨/٢ وليست الياء في صيصية منقلة عن الواو يدل علي ذلك قوله تعالي «وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيهم» الأحزاب ٢٦، إذا لو كانت من الواو لقال صواصيهم لزوال كسرة الصاد كما ترجع الواو في جمع «ميزان» إذا قلت مَوَازين فلما قال : صياصيهم دل علي أنّ الياء أصل لا زائدة ولا منقلبة .

(2) قائله عروة والبيت من بحر المتقارب ، الصرم : اسم للقطيعة وهو في في معجم البلدان ٤٣٦/٥ ، وديوان عروة ص٣٢ .

أولها، وليس «يَسْتَعُور» بجارٍ على فعل فيحكم بزيادة الياء فيه وليس السين والتاء فيه زائدتين لأنَّ هذا ليس بموضع زيادتهما كما سيجيء ؛ قال أبو الفتح [1]: «فأمّا من قال : إنَّ مثال يَسْتَعُور «يفتعول » فلا يَدْرِي من صنعة التصريف شيئاً . وإنّما هو فيه هاذٍ » .

(١) المنصف ١ / ١٤٥ .

زيادة الواو

يحكم علي «الواو» بالزيادة إذا صحبت ثلاثة أحرف أصول فأكثر ولم تكن في مضعف الرباعي ، نحو «حوقل ، وكوثر وجدول ، وترقوة ، وقلنسوة»

فإن صحبت أصلين فهي أصلية ، نحو وَعْد ، وسوط ، وثوب ودلو وحقو .

وكذا إن كانت الواو في كلمة من باب «سمسم» أي في مضعف الرباعي حكم بأصالتها وذلك نحو وسوسة مصدر وسوس ، ووعوعة مصدر وعوع يُقال : وعوع الأسد إذا أحدث صوتاً .

ولا تُزاد الواو أولاً لأنها في الأوائل مستقلة ومن ثَمّ يقلبونها تاءً في تراث وتخمة ، وهمزة في نحو أقتت وأجوه ، فإذا كانوا يغيرونها في هذا الموضع فِراراً منها فكيف بزيادتها فيه .

ولأنها لو زيدت أولاً لم تخل من أنْ تزاد ساكنة أو متحركة ،تمنع زيادتها ساكنة لتعذر البدء بالساكن ، وإن زيدت متحركة ، فإمّا أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فلو زيدت مضمومة لاطرد فيها الهمز علي حَدّ «وقتت وأُقتت» وكذا لو زيدت مكسورة علي حد «وسادة وإساءة ووِشاح وإشاح» ولو زيدت مفتوحة ثم صغرت الكلمة انضم أولها فجاز

قلبها أيضاً همزة فكان ذلك يؤدي إلي اللبس مع أنهم همزوا الواو المفتوحة في نحو : وحد ، وأوحد ، ووناة وأناة وهو قليق [1].

فلمّا كانت زيادة الواو أولاً تُؤدي إلي قلبها همزة ، وقلبها همزة ربما أوقع لبساً أو أحدث شكاً في أنّ الهمزة أصل ، أو منقلبة عن أصل امتنعت زيادتها أولا ، وعلة ذلك أن الحرف الزائد إذا وضع في الكلمة بلفظه ، حقق الغرض الذي جئ به من أجله وحصل فإذا لم يَسلم لفظه لم يتحقق هذا العرض ولم يحصل [2].

فإن قيل فقد قالوا : أُعد ووُعد قلنا لأنّ الواو ها هنا أصلية وليس الزائد كالأصل [3].

أمّا قولهم «ورنتل» بمعني الشر والداهية [3]فإنّه يُقال : وقع الناس في ورنتل أي في شر ، فالواو وفيه أصلية والنون زائدة وإنما قُضي علي الواو بأنّها أصل لأنّها لا تزاد أولاً البتة وقضي بزيادة النون لأنّها ثالثة وهو موضع زيادتها ووزن الكلمة «فعنلل» فالنون في «ورنتل» زائدة كنون «جحنفل» وإنما قضي بزيادة النون وأصالة الواو دون العكس لأن ذلك يُؤدي إلي بناء غير مستعمل وهو «وفنعل» وجعل الواو أصلية يؤدي إلي بناء موجود وهو «فعنلل» نحو «جحنفل» .

---

(١) ينظر المنصف لابن حقي ١/١١٣، ١١٣، وشرح المفصل ٩ / ١٥٠، والاشموني ٤/ ٢٥٩

(٢) انظر شرح المفصل ٩ / ١٥٠.

(٣) المنصف ١ / ١١٣ .

(٤) اللسان مادة [ورنتل] ٦ / ٤٨٢٠.

فإن قيل : إن جعلها أصلا خروج عمّا استقر لها من أنّها لا تكون أصلاً إلا في باب «ضوضيت وقوقيت» قلنا إن كان في الكلمة وجهان شاذان أحدهما يؤدي إلي أصالة الحرف والآخر يؤدي إلي زيادته كان الحمل علي الأصالة أولي ، وأيضاً فإنّ الواو قد جاءت أصلاً في مضعف الرباعي نحو الوعوعة والوسوسةج ، ولم تزد أولاً في موضع من المواضع .

وأري أن الحكم بأصالة الواو أولي لأنّه متي كان في الكلمة وجهان شاذان ، أحدهما يؤدي إلي أصالة الحرف والآخر يؤدي إلي زيادته ، كانت الأصالة أولي .

قال سيبوية[1] فأمّا ورنتل فالواو من نفس الحرف لأنّ الواو لا تزاد أولاً أبداً .

وإنّما قضينا بزيادة النون في «ورنتل» لأنّها وقعت بين أربعة أحرف بالسوية ولأنّها ساكنة غير مدغمة وهذه شروط زيادتها علي ما سيأتي إن شاء الله في زيادة «النون» .

واختلف في لام «ورنتل» فذهب الفارسي وابن مالك[2] إلي القول بأنها زائدة وقيل أصيلة وعلي القولين وزنها «فعنلل» إلاّ أنّ اللام الأخيرة علي الأول زائدة وعلي الثاني أصلية .

(١) الكتاب ٤ / ٣١٥ .
(٢) التصريح ٢ / ٣١٦ .

وقد جَنح الأشموني[1] إلي رأي أبي علي الفارسي وابن مالك فقال : «والصحيح أنّ الواو أصلية ، وأنّ اللام زائدة مثلها في فحجل بمعني فحج وهِدْمل بمعني هدم فإن لزيادة اللام آخر نظائر بخلاف زيادة الواو أولاً » .

ولا تكون الواو في غير الأوائل إلاّ زائدة دلّ علي ذلك الاشتقاق في موضع والخروج عن الأمثلة في موضع وهي تزاد ثانية : نحو : كوثر ، لأنّه من الكثرة و«جوقل» لأنّه من الحقلة وهي وجع البطن قال العجاج :

يبرق برق العارض النعاض   ذاك وتشفي حَقْلَة الأمراض[2]

أو من الحقل : وهو الزرع الذي لم يغلظ سوقه إذا تشعب ورقه كأنّه قد رجع إلي الحال الأولي في الضعف ، و«عوسج» لأنّه من عَسَج إذا أمدّ عنقه في السير .

وثالثة : نحو «جَدْوَل» لأنّه من الجدل وهو الفتل و«قَسْور» لأنّه من القسر وهو القهر ، والقسور : الأسد و«دَهْور» يُقال دهور الشئ إذا قذفه في مهواه ، ويُقال دهرهم أمر إذا نزل بهم والدهور من هذا ، و«رهوك» يقال: رهوك الرجل إذا تبختر في مشيه .

---

(١) الأشموني ٤/ ٢٥٩ .

(٢) هذا البيت من بحر الزجر .

العارض : الخَد وعارضا الوجه جانباه : التغاض فغض السحاب إذا أكثف ثُمّ مخض تراه يتحرك بعضه في بعض ولا يسير .

الشاهد : في قوله : حقله ، وهو دليل علي أن «حوقل» قد يكون من الحقلة بمعني وجع البطن وهو دليل زيادة الواو في «حوقل» وهو في اللسان [حقل] .

ورابعه : نحو تَرقوه[١] وعَرْقوة[٢] وقَرْنوه[٣] لأننا لو قضينا بأصالة الواو لأثبتنا مثالاً غير موجود وهو فَعْلَلة وإنّما الواو زائدة والوزن فَعْلوة .

والواو في عُنْفُوان[٤] وهو أول الشباب ، زائدة لأنّه من العنف ضد الرفق .

وخامسه نحو قَلَنْسُوة والواو فيها زائدة لا للالحاق ولا للمعني أمّا الأول فليس في الأسماء مثل فَعَلّله ، وأما الثاني فليس في قلنسوة أكثر مِمّا في قلساة ، وعَضْرَفوط[٥] ومنجنون [٦].

وسادسه نحو أربعاوي بضم الهمزة والباء المتربع .

---

(١) الترقوة : عظم وصل بين ثُغْرَة النحر والعاتق من الجانبين وجمعها التراقي والترائق علي القلب ، اللسان «ترق« ١ / ٤٢٩ .

(٢) العَرْقوة : بفتح العين خشبة معروضة علي الدلو والجمع العراقي ، اللسان «عرق» ٤ / ٢٩٠٨ .

(٣) القرنوه : نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل ودكاكة ، والواو فيه زائدة للتكثير والصيغة لا للمعني ولا للإلحاق ، اللسان رقرن ٥ / ٣٦١٣ .

(٤) العنفوان : قال في اللسان ٤/ ٣١٣٣ وعنفوان كل شئ أوله ، وقد غلب علي الشباب والنبات ، قال الأزهري : وعنفوان الشباب أول بهجته ، وكذلك عنفوان النبات وعنفوان فُعْلُوا من العنف ضد الرفق .

(٥) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة ويُقال العضرفوط : ذكر العظاء وتصغيره عُضَيْرف وعُضَيْريف بحذف الحرف الخامس الأصل إذا الأصيل غَضْرَفُوط والزائد قبله لإخالها ببنية التصغير بلا تعويض ، والحذف مع التعويض ، انظر اللسان ٤ / ٢٩٨٦

(٦) المنجنون : الدولاب التي يُسْتَسقي عليها اللسان ٦ / ٤٢٧٣ .

وأمّا «عزويت»[1] وهو اسم موضع ، وقيل القصير فالواو فيه أصل والياء والتاء زائدتان ووزنه فعليت كعرفيت من العفر .

وإنّما قضي بذلك لأنّه لا يجوز أن تكون الواو أصلاً على أن تكون الياء من الأصل أيضاً لأنّه يلزم منه أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الثلاثة وذلك غير جائز أيضا ومن ثمّ لا تكون الواو والياء زائدتين معاً والتاء أصلية لأنّه يصير علي مثال فُعويل وفعويل مثال غير معروف في كلامهم فلا يحمل عليه ، فاذا لم يجز أن يكون : فعليلا وفعويلاً كان فعْليتا كعفريت فتكون الياء والتاء فيه زائدتين والواو لام الكلمة ولا تكون فعْويتاً فتكون الكلمة بغير لام ، قال ابن منظور[2] : «عزويت» فسره ثعلب بأنّه القصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع ووزنه فعليت وإنما حكمنا بذلك لوجود نظيره ، وهو عفريت ، ونفريت ولا يكون فِعْويلاً لأنّه لا نظير له .

---

(١) انظر شرح المفصل ٩ / ١٥٠ ، ١٥١

(٢) اللسان عزا ٤ / ٢٩٣٥ .

الميـــــم

يُقْضَي بزيادة الميم إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول لأنّ موضع زيادتها أول الكلمة كالهمزة، فمتي وجب في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها قاقض بزيادتها وذلك لمماثلة الميم الهمزة ألا تري أنّ الهمزة من أول مخارج الحلق ممّا يلي الصدر والميم من الشفتين، وهو أول المخارج من الطرف الآخر فجعلت زيادتها أولاًليناسب مخرجيهما موضع زيادتهما.(١)

واعلم: أنّ الميم لا تزاد في الأفعا، وإنما ذلك في الأسماء.(٢) فمن زيادتها في الأسماء مفعول من الثلاثي نحو مكتوب، ومقروء وفي المصادر نحو قولك: ضربته مَضْرَباً أي ضرباً وقولهم: إنّ في ألف درهم لمضرباً أي لضرباً وفي أسماء المكان والزمان نحو المجلس والمحبس لمكان الجلوس والحبس ونحو: أتت الناقة علي مضربها ومنتجها» يريد الحين الذي وقع فيه الضراب والنتاج، وتزاد في مُفْعَل نحو مُصْحَف ومُخْدَع، ومُكْرَم، ومُدْخَل، ومُعْطيً وفي مِفْعَال نحو مِفْتاح ومقياس للمبالغة.

وإنما قضي بزيادة الميم فيما ذكر بدلالة الإشتقاق فإنْ جُهِل أمر الإشتقاق حُمِلَ مالم يعلم اشتقاقه علي ماعُلم اشتقاقه.

فالميم في «مَضْرَب» زائدة بدلالة الإشتقاق فقد قالوا ضرب ضرباً

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٩ بتصرف.

(٢) السابق ١٥١/٩.

وضارب، وكذا الميم في منبج ومأسل زائدة وإن لم يُعْرف اشتقاقهما حملاً على« مضرب».

فإن قيل لِمَ لمْ نقضي بزيادة النون في منبج وأصالة الميم؟

قلنا: لا يَخْلُو أمرهما من أن يكونا أصلين أو زائدين أو أحدهما أصلاً والأخر زائداً، فلا يمكن أن يكونا أصلين لأنَّ الكلمة تكون فِعْلَلا كجعفر بكسر الفاء وليس في الكلام مثله، ولا يمكن أن يكونا زائدين لئلا يصير الإسم من حرفين الباء والجيم، ولابُدَّ من الفاء والعين واللام فبقي أن يكون أحدهما أصلاً والآخر زائداً فقضي بزيادة الميم لكثرة زيادتها أولاً، والنون وإن كانت تكثر زيادتها ثانيا نحو عصنصر ، وجندب فإن زيادة الميم أولاً أكثر والعمل إنّما هو علي الأكثر.[1]

فإنْ وقعت الهمزة أولاً وصرف عن الحكم بزيادتها صارف قضينا بأصالتها وذلك نحو« مَعَدّ» فإنَّ الميم فيه أصل وهي فاء لقولهم: تمعدد أي صار علي خلق مَعَدّ وقال عمر رضي الله عنه-

اخشوشنوا وتمعددوا[2] وقال الشاعر:

---

(١) شرح المفصل ١٥١/٩ والمنصف لابن جني ١٢٩/١.

(٢) وقد رفعه الطبراني في المعجم عن أبي حَدْرَد الأسلمي عن النبي صلي الله عليه وسلم قال أبو عبيد فيه قولان: هو من الغلظ، ومنه قيل للغلام إذا شب وغلظ قدْ تمعدد...ويُقال: تمعددوا تشبهوا بعيش مَعَدّ بن عدنان.. يقول: كونوا مثلهم ودعوا التنعم وزي العجم. اللسان[معد]

ربيته حتىّ إذا تمعددا ... كان جزائي بالعصا أنْ أجلدا[1]

فأتوا بالميم في الفعل فلزم أن تكون أصلاً لأنها لا تزاد في الفعل وإذا لزم أن تكون أصلاً في« تمعددوا » لزم أن تكونَ أصلاً في « مَعَدّ» لأنّها نفس الميم. وتمعدد تفعلل، ولو كانت الميم زائدةً لكان وزنه« تمفعل» وهو غير معروف في كلامهم.

والميم في « معْزَي» أصل لأنّه وإن كان عجمياً فإنّ العرب عربته، وجعلت الميم أصلاً،وممّا يدل علي أنّ العرب جعلت ميمه أصلاً قيام الدليل علي زيادة الألف بقولهم: معْز ومَعَز ومعيز ف معْز فِعْل ومَعَز فَعَل ومعيز فعيل قال ابن يعيش[2]« فلو كانت الميم في« مِعزي» زائدة وقد بني منه ذلك لقيل: عزي وعزي فلمّا لم يقل ذلك دلّ علي أنّ الميم أصل» وقال سيبويه[3]« فأمّا « المعزي» فالميم من نفس الحرف لأنّك تقول« مَعْزٌ» ولو كانت زائدة لقلت: عزاءٌ. والميم في « مهدد » اسم امرأة و« مأجج» مكان، أصل والذي يدل علي أنّ الميم فيهما أصل إظهار التضعيف قال سيبويه[4]

---

(١) قائله العجاج والبيت من الرجز، وهو في اللسان[معد] والمنصف ١٢٩/١ والخزانة ٥٦٢/٣.

(٢) شرح المفصل ١٥٢/٩.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٤ .

(٤) الكتاب ٣٠٩/٤.

وكذلك ميم «مأجح» وميم «مهدد» لأنهما لو كانتا زائدتين لأدْغَمْت كمردٍّ ومَفَرّ، فإنما هما بمنزلة «فَرْد» ووزنهما «فعلل» فاللام الثانية زائدة للإلحاق ب«جعفر» ومن ثم لم يدغموا ، إذ لو أدغموا لبطل الإلحاق وانتقض الغرض.

فإنْ قيل: هَلاَّ قيل في« مَهْدَد » أنّه مَفْعَل ك« محبب» وإنّما لم يدغم لمجيء أسماء الأعلام مغيرة كثيراً عَمّا عليه غيرها مما ليس علِماً نحو قولهم: رجاء بن حيوه [1]، وتُهلُلَ [2]، ومكوزه [3]، ومَوْهب، وموظب ومورَق [4] ، ومهدد » اسم علم، وهو اسم امرأة قال الأعشي :

وماذاك من عشق النساء وإنّما

تناسيت قبل اليوم خُلّه مهددا [5]

---

(١) حَيْوَة شاذ والقياس حَيّة بقلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء، لأنّه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكونا يجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء.

(٢) تُهْلُل شاه والقياس تهلّ .

(٣) مَكْوَزة: شاذ والقياس مكازه بقلب الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلي الساكن الصحيح قبلها .

(٤) ومَوْهَب ومَوْظب ومَوْرق شاذ وقياسها مَوْهِب ومَوْظِب ومَوْرِق بكسر العين لأنّ كانت فاؤه واواً بابه أنْ يجيىء علي« مَفْعِل» بكسر العين لا فتحها نحو: مَوْضِع، ومَوْعِد، وما حكاه الكوفيون من نحو« مَوْضَع» بفتح العين شاذ.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو فى المنصف ١ / ١٤٢ ، وسر صناعة الاعراب لابن جنى ١ / ٤٢٧ ، والديوان ١٨٥ .

والجواب : إنّما قيل في«محبب» إنّه« مَفْعَل» لأنّه من الحُبّ لا غير ولأنْ محب يَمحَب ليس فى كلامهم فَعُدْنا به إلى حبب ومن ثمّ قلنا إنّه مَفْعَل من الحُبّ لا غير وهذا كتسميتهم حبيباً ومحبوباً ونحوهما أمّا مُهْدَد فليس فيه ما يَدلّ على أنّه من الهَدّ دون المهد فيقضى بأنّه «مفعل» قال ابن جنى [1] ولا يترك الظاهر إلى غيره إلّا بدليل ولا دليل هنا ، بل إظهارهم الدالين يدل على أنّه « فَعْلل فيكون اشتقاق هذا الاسم من المهاد و.مهدّت الشئ ، كأن المرأة سميت بذلك لأنّها ممهدة المودة وطيئة الأخلاق فيكون قريباً من و «وصال» من المواصلة ، فهذا أشبه مع أظهار الدال من أن يكون من الهّد ، ولا أعرف فى الكلام تصريف «مَحَب » فيكون «مَحْبب » فَعْلَلاً منه قال ابن منظور : [2]«ومَهْدد : اسم امرأة قال ابن سيدة: وإنّما قضيت على ميم مَهْدَد أنّها أصل لأنّها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكه ، وكانت مُدْغمة كمَسَدّ ومَرَدّ وهو فَعْلل ، قال سيبويه : الميم من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مَفَرّ ومَرَدّ فثبت أنّ الدال ملحقة والملحق لا يُدْغم » .

والميم فى « مَنْجنُون »[3] أصل وكذلك النون ووزنها فعللول ، ولا يجوز أن تكون الميم زائدة لأنّه ليس فى الكلام « مَفْعَلُولا » ولا يجوز أيضاً أنْ تكون الميم والنون جميعاً زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ

---

(١) المنصف ١٤٣/١ (٢) اللسان (مهد)

(٣) النجميون : الدولاب التي يُستسقي عليها وقيل البكرة وقيل : المحالة يُسني عليها .

«الجن» لأنّه لا يجتمع فى أول اسم زائدان ألّا أنْ يكون جارياً على فِعْلِه نحو منطلق ومستخرج . ولأنّه ليس فى الكلام « منفعول » فَيُحْمَلَ هَذا عليه .

ولا يجوز أن تكون النون وحدها زائدة لأنّها قد ثبتت فى الجمع فى قولهم : مناجِين ولو كانت زائدة لقالوا فى الجمع « مَجانين » كما قالوا : مجانيق فى جمع «مَنجنيق» لمّا كانت النون زائدة .

ومن ثَمّ ف « مَنْجنُونَ » رباعية الأصل تكررت النون فيها عيناً ولاماً للإلحاق ب «عَضَرّ فُوط»، وإنما ، مَنجنون » مثل « حَنْدُقوق » .

والميم فى «منجنيق» أصل والنون بَعْدَها رائدة يدلك على هذا قولهم فى الجمع : مجانيق ومجانق فسقوط النون فى الجمع دليل على زيادتها فى المفرد فإذا ثبت زيادة النون قضينا بأصالة الميم لئلا يجتمع زائدان فى أول اسم وذلك معدوم إلا ما كان جارياً على المعل - كما ذكرنا - نحو منطلق - نحو منطلق ومستخرج .

قال أبو عثمان المازنى [١]« وأمّا منجنيق » فأنها « « فنعليل » يدلك على ذلك قولهم « مجانيق » فتذهب النون فى التكسير ..

وقال سيبويه [٢] « وأمّا منجنيق » فالميم من نفس الحرف .. ويقوى ذلك مجانيق ، وذهب قوم إلى أنّ الميم زائدة قال ابن دريد [٣]أخبرنا أبو

(١) المنصف ١ / ١٤٦ . (٢) الكتاب ٤ / ٣٠٩ .

(٣)انظر : التاج ٦ / ٣٠٧ ، والجمهرة ٢ / ١١٠ ، واللسان (جنق) والمنصف ١ / ١٤٧ .

٧٤

حاتم عن أبى عبيدة قال سألت أعرابياً عن حروب كانت بينهم فقال ، كانت بيننا حروب عون ، تفقا فيها العيون مرة ، ثُمّ نُجنَق ، وأخرى نُرشَق .

فقوله « نجنق » دليل على أنّ الميم زائدة ، ولو كانت أصلية لقال «نُمَجْنَق » وروي الفراء جنقوهم بالمجانيق وعندي -أن هذا ليس دليلا علي زيادة الميم لاحتمال أن يكون «نجق» و «جنقونا» من معني «منجنيق» لا من لفظه كقولهم : سيط وسيطر ولآل من اللؤلؤ ، وثعالة من الثعلب [1].

وقال ابن جنى :[2] وما حكاه الفراء من قولهم « جنفوهم بالمجانيق ، فالقول فيه عندى أنّه مشتق من «المنجنيق» إلا أنّ فيه ضرباً من التخليط وكان قياسه مجنقوهم ، وتمجنق ، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خَلَطوا فيه لأنّه ليس من كلامهم ماجترءوا عليه فغيروه » ونظير ذلك ما قاله الشاعر :

هل تعرف الدّار لأمّ الخزرج .. فَظلتَ منْها اليوْم كالمُزَرّج [3].

أراد سكران كالذي قدشرب من الزرجون فكان قياسه أن يقول ك«المُزَرْجن» لأنّ النون في«زرجون» أصل فقال:« مُزَرّج» لأنّ الكلمة أعجمية وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خَلّطوا فيه.

وقد جاء مِنْجَنِيق« بكسر الميم قال ابن حنبى[4]« ولما كان المنجنيق مما

(١)انظر شرح المفصل ٩ / ١٥٣ .   (٢) المنصف ١ / ١٤٧ .

(٣) لم أقف على قائله والبيت من الرجز وهو فى المنصف ١ / ١٤٨ ، والخصائص ١ / ٣٥٩ والمحتسب ١ / ٨٠ ، واللسان (زرجد) والممتع لابن عصفور ١ / ٢٥٤ .

(٤) المنصف ١٤٨/١.

٧٥

ينقل ويعمل به، وكانت ميمه قد جاء فيها الكسر توهموها زائدة نحو: مِطرقة ومِروحة فحذفوها عند اشتقاقهم الفعل واجترءوا علي ذلك لذلك.

وقال[١]« ولو ذهب ذاهب إلي أنّ« جنقوهم، ونجنق« لم يُخلَط فيه، لقضي بأنّ وزن« منجنيق»مَنْفَعِيل»وهذا غير موجود في الكلام ».

زيــادة الميــم حشــواً و آخــراً

اعلم: أنّ موضع زيادة الميم أن تقع في أول بنات الثلاثة، ولا تزاد حَشْواً ولا أخيراً إلاّ علي قلة وندرة، فاذا وقعت حَشعواً وأخيراً قُضي بأصالتها لأنّ ذلك ليس موضع زيادتها إلاّ أن يَدُلّ دليل علي الزيادة قال ابن يعيش[٢]« فاذا مَرّ بك شيء من ذلك فلا تقض بزيادتها إلاّ بثبت من الإشتقاق لقلة ما جاء من ذلك فيما وضح أمره»

فمما جاءت فيه الميم حشواً وقضي فيه بزيادتها قولهم: دُلامص»[٣] وميمه زائدة ووزنه فعامل بذلك علي ذلك قولهم: دِلاص،ودليص ودلصته أنا قال الشاعر:-

إلي صهوة تَحْدو محالا كأنّه .. صَفَاً دَلَّصَتْهُ طَحْمَةُ السَّيْلِ أخلق[٤]

---

(١) المنصف ١٤٨/١. (٢) شرح المفصل ١٥٣/٩.

(٣) الدُلامص: البّراق.

(٤) قائله ذو الرّمة والبيت من بحر الوافر ،الصَّهْوة: أعلي الظهر من الفرس: موضع اللبد، المحال: فقار الظهر والواحدة مَحَالة، ولصته: زلقته والدلاص: اللين البّراق الأملس . طحمة السيل شدة دفعته وهو في ، اللسان[دلص] وفيه« تتلو محالاً» بدلا من تحدومحالاً» ، والديوان شرح الأصمعي٤٧٦/١ . ٤٧٧ والتاج [دلص] ٣٩٥/٤

٧٦

وقال المازني[1]«ولو قال قائل: إنّ دُلامِصاً من الأربعة، معناه «دليص» وليس بمشتق من الثلاثة قال قولاً قوياً، كما أنّ« لآلا » منسوب إلي«اللؤلؤ» وليس منه، وكما أنّ« سَبَطْراً» معناه السبط وليس منه» وإنّما قال هذا لأنّه لم يَرَ الميم قد كثرت زيادتها غير أوّل ووجد في كلامهم ألفاظ ثلاثية بمعني ألفاظ رباعية، وليس بين هذه وهذه إلاّ زيادة الحرف الذي كمّل أربعة حَمَل« دلامصاً» عليه هرباً من القضاء بزيادة الميم غير أوّل ألا تري أنّ « لآلا» ثلاثي و« لُؤْلُؤاً» رباعي والمعني واحد واللفظ قريب بعضه من بعض» وجماعة النحاة علي القول الأول وهو قول الخليل قال ابن جني[2]«وكلا القولين (يعني قول الخليل وقول المازني) مذهب. وقول الخليل أقيس وأجري علي الأصول»

ووزنها عند الخليل« فُعَامِل» وعند المازني« فعالل» لأنّه يري أنّ الميم أصل وإن وافق دلاصاً في المعني فهو عنده من باب سبط وسبطر ودمث ودمثر.أي من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء من سبطر زائدة بل أصلية وكذلك الراء من دمثر إذ الراء ليست من حروف سألتمونيها ولا ضُعِّف أصل[3] .

أمّا قولهم للأسد« هرْماس» ففيه مذهب الخليل ومذهب المازني فعلي

(١) المنصف ١٥٢/١ .

(٢) المنصف ١٥٢/١.

(٣) انظر شرح المفصل ١٥٣/٩، وحاشية الصبان ٢٦٢/٤.

قول الخليل السابق يكون وزنه« فِعْمَال» وميمه زائدة لأنّه من الهَرْس وهو علي ذلك ثلاثي، وعلي قول المازني يكون وزنه« فِعْلال» وميمه أصلية وهو عنده من معني« الهرس» وإن كان رباعياً.

والقول عندي- ماقاله- المازني فَهْرماس من أسماء الأسد وليس بصفة مشتقة من الهرس فلعله اسم مرتجل وليس مشتقاً من شيء وحمله علي الرباعي أولي لأنّه حمل علي الأصل بخلاف الزيادة لأنّ الزيادة خلاف الأصل والحمل علي الأصل أولي[1]

والميم في« قُمَارص» زائدة لّما قالوا: لبن قمارص بمعني قارص دل علي زيادة الميم في قمارص ألا تري أنّهم قالوا بزيادة الهمزة في جرائض لأنهم قالوا جرواض، وحطائط وهو الصغير لأنّ الصغير محطوط. قال ابن يعيش[2]« وأمّا قمارص وهو الحامض يُقال: لبن قمارص كأنّه يقرص اللسان فالميم فيه زائدة لما ذكرناه من الإشتقاق.

والإشتقاق يقضي بدلالته منْ غير التفات إلي قلة الزيادة في ذلك الموضع ألا تري إلي إجماعهم علي زيادة الهمزة والنون في «انقحل»،و«إنزهو» لقولهم في معناه قَحْل وزهو وإن كان لا يجتمع زيادتان في أوّل اسم ليس بجار علي فعل».

---

(١) انظر المنصف ١٥٢/١ والممتع ٢٤٣/١.
(٢) شرح المفصل ١٥٣/٩، ١٥٤.

ومِمّا جاء فيه الميم أخراً قولهم:

« زرقم»[1] بمعني الأزرق، و«ستهم»[2] بمعني الأسته، و« دلقم» وهي الناقة التي قد تكسرت أسنانها فاندلق لسانها وسال لُعَابها و« ضرزِم» وهو من معني الضّرزّ وهو الشديد البخيل، و« فُسْحُم» للواسع وهو من الإنفساح و« الدّقْعِم» وهو التراب وهو من الدّقعاء و« دِرْدِم» وهو من الأدْرَد وهو الذي تكسرت أسنانه، و« الحِلكِم» للشديد السواد وهو من الحُلكه.

قال أبو عثمان المازني[3] ولولا الإشتقاق كان من الأصل، ولكن للإشتقاق كان زائداً» قال ابن حنيىّ شارحا[4]« إنّما كان القياس عنده- لولا الإشتقاق- أن تكون الميم غير زائدة في هذا الموضع لأنّه ليس من مواضع زيادتها إنما ذلك أول الكلمة»

وقال إبن يعيش[5]« زادوا الميم في هذه الأسماء (زُرْقُم، وفُسْحُم وحُلْكُم، وسُتْهُم» للإلحاق ب« بُرْثُن» مبالغة لأنّ قوّة اللفظ مؤذنة بقوة المعني».

فالغرض من زيادة الميم أخراً تكثير اللفظ والمبالغة في المعني[6].

(١) الزرقم: شديد الزرقة. (٢) الستهم: الكبير العجز.
(٣) المنصف ١/١٥٠.
(٤) المنصف ١/١٥١.
(٥) شرح المفصل ٩/١٥٤.
(٦) حاشية الصبان ٤/٢٦٢.

وإذا وقعت الميم أولاً وبَعْدَها أربعة أحرف أصول لم تكن إلاّ أصلاً وذلك نحو« مرزنجوش» وهو نبت عطر الرائحة.

وإنّما قُضِي بأصالة الميم هاهنا لأنّ الأربعة مستقلة من أجل طولها ولا موجب لزيادة الثقل فكان القضاء بالأصالة مالم يَقُمْ دليل الزيادة واجباً قال ابن يعيش[1]:« فأما إذا وقعت أولا وبعدها أربعة أحرف أصول لم تكن إلاّ أصلاً لأنّ الزيادة لا تلحق ذوات الأربعة من أولها، وإذا لم تلحق الأربعة فهي من الخمسة أبعد».

وأقول: إذا كانت الميم في أول بنات الأربعة فإنّه لم تثبت زيادتها فيه باشتقاق ولا غيره فلذلك لم يقض بزيادتها إذا جُهِل أمرها إذ الأصل عدم الزيادة.

والميم من زيادات الأسماء خاصة لاحظ للفعل فيها[2] ومن ثَمّ قضوا علي الميم في« مَعَدّ» بأنّها أصل لقولهم تمعدد، أمّا قولهم: تمسكن، وتمدرع وتمسلم وتمندل فشاذ، وإنّما قيل ذلك للإشعار بأنّه من المسكنة إذ لو قيل«تسكن» لم يعلم ذلك وتمندل من المنديل وتمدرع من المدرعة قال ابن يعيش[3] وأمّا تمسكن وتمدرع فهو قليل كالمشتق من الإسم بالزيادة نحو«سبحل وحمدل».

(1) شرح المفصل ١٥٤/٩.
(2) انظر المنصف ١٢٩/١. ١٣٠ والممتع ٢٤١/١. ٢٤٢ والإرتشاف ٩٧/١.
(3) شرح المفصل ١٥٤/٩.

قال ابن عصفور[١]« وقد حُكِي« مَخْرَق وتَمَخْرَق وضعفهما ابن كيسان والصحيح أنهما لم يثبتا من كلام العرب قال أبو الفتح عثمان[٢]«وإن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة« تمسكن» في الشذوذ، والجَيِّدَة« مُتَخْرَق» لأنهم يقولون: تَخَرّق فلان بالمعروف« ولم نسمعهم يقولون: مَخْرَق» وإنما هو من الخِرْق: وهو الكريم من الرجال إلاّ أنّ بعض أصحابنا قد حكي:« مَخْرَقَ» وليس بالقوي».

(١) الممتع ١/١٤٢.
(٢) ابن جني: المنصف ١/١٣٠.

٨١

النـــون

تزاد أولاً ووسطاً وآخراً ولها في كُلّ موضع تزاد فيه ضابط وهاك التفصيل :

تكثر زيادتها آخراً بعد ألف فمتي وجدت كلمة آخرها ألف ونون وقبلها ثلاثة أحرف أصول فاقض بزيادة الألف والنون علمت الإشتقاق أو لمْ تعلمه حتّي يصرف عن الحكم بزيادتها صارف لكثرة مجيئهما زائدتين فيما علم اشتقاقه فيما كان آخره ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف أصول وذلك نحو: سكران وعطشان ومروان وسِرْحان وسعدان وقحطان، وأصل هذه النون أن تلحق الصفات ممّا مؤنثة« فَعْلي» لأنّ الصفات بالزيادة أولي لشبهها بالأفعال، والأفعال أقعد في الزيادة من الأسماء لتصرفها، والأعلام من نحو مروان وقحطان وعثمان محمولة عليها في ذلك.

ومن ثَمَّ إذا وقعت النون بعد ألف وقبلها أصلان فقط فاقْض بأنّها أصل وذلك نحو: فَدَان[1] ، وعِنان[2] ، وسنان[3] فالنون فيها لام الكلمة لا زائدة.

وممّا وقعت فيه النون بعد ألف ً وقبلهما ثلاثة أصول ولم يُقْضَ فيه بزيادتها لوجود صارف الزيادة ودليل الأصالة قولهم: دِهقان« فنونه لام ووزنه« فعْلال لأنّهم قد قالوا: « تَدَهْقَن »وشيطان لأنهم قَدْ

(١) الفَدَان: الذي يجمع أداة الثَّوْرَيَنْ في القِرَان للحرث والجمع أفْدِنَةٌ، وفُدُن.

(٢) العِنان: يُقال جرس الفرس عناناً أي شوطاً بعد شوط، والعنان: الحبل.

(٣) السنان: الحجر الذي يسن عليه أوْ يُسَنّ به.

قالوا: «تشيطن» فالنون فيه لام لأنّه ليس في كلامهم« تفعلن»[1] و فينان نونه لام ووزنه« فيعال» قال سيبويه[2]« وسألته(يَعْني الخليل) عن رَجُل يُسَمّي« فينانا» فقال مصروف لأنّه « فيعال»، وإنّما يريد أن يقول لشَعَرِه فُنُون كأفنان الشجر» وقال الرضي[3]« أمّا « فينان» فبالاشتقاق علمنا أنّه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول إذ هو من الفنن».

وذهب قوم إلي أنّ نونه زائدة واشتقاقه من« الفينة» وهو الوقت من الزمان ووزنه« فَعْلان» ففي اللسان[4]« وإن أخذته من الفَيْنَة وهو الوقت من الزمان ألحقته بباب فَعْلان وفَعْلانه فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة» واشتقاقه من الفنن أظهر وأبين، فالأكثر علي صرفه وأنّه من الفنن»

وذهب جماعة إلي أنّ النون في« دُهقان» و« شيطان» زائدة اعتماداً علي قول سيبويه« وإن جعلت« دهقان» من الدَّهق، و« شيطان» من شَيّط لم تصرفه».

وما ذهبوا إليه وجه صحيح، ولكن العمل علي الأكثر و «تدهقن» و«تشيطن» أكثر من«تَدَهّق»و«تشيّط» وإذا كان القوي في العربية المعمول عليه« تَدَهقن» و«تشيطن» عَوّلنا عليه ولم نلتفت لما سواه[5].

---

(١) الكتاب ٣/٢١٧، والأصول لابن السراج ٣/٢٤٠ والمنصف ١/٣٥ والممتع ١/٢٦٢.

(٢) الكتاب ٣/٢١٨.

(٣) شرح الشافيه ٢/٣٧٦.

(٤) مادة[فَنَنَ] ٥/٣٤٧٦.

(٥) انظر المنصف ١/١٣٥.

وقَدْ قَضَي بعضهم بزيادة النون زيادة متعينة فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد[1] نحو« حَسّان ورُمّان، ووزنهما « فعلان».

وعندي- أنَّ النون فيما ذكر تحتمل أنْ تكون أصلاً أوْ زائدة فحسان اسم رجل إنْ جعلته من الحُسْن فوزنه فَعّال ونونه أصلية، وإن جعلته من الحَسّ وهو القتل أو الحِسّ بالشيء فوزنه« فَعْلان» ونونه زائدة.[2]

أمّا « رُمّان» فقد عَدّ سيبويه نونه زائدة ومن ثَمّ منع صرفه قال[3] «وسألته عن« رُمّان» فقال: لا أصرفه، وأحمله علي الأكثر إذ لم يكن له معني يُعْرف» فسيبويه يجعل نونه زاذدة ويمنعه من الصرف علماً حملاً علي الأكثر وهو زيادة الألف والنون. وذهب الأخفش[4] إلي أنّه« فُعّال لكثرته في النبات وماذهب إليه صحيح لا لما ذكره بل لثبوتها في الإشتقاق قالوا: أرض رَمِنه ومَرْمَنه.[5]

وكذلك« حَمارُ قَبّان» الوجه فيه أن يكون« فَعْلان» فنونه زائدة ويحتمل أن يكون« فَعّالاً» من « قبن» في الأرض« أي ذهب فيها ، فعلي الأول لا ينصرف لزيادة الألف والنون، وعلي الثاني ينصرف لأنّ النون فيه

---

(١) الأشموني ٤/ ٢٦٥ . ٢٦٦.

(٢) انظر شرح المفصل ٩/ ١٥٥ واللسان [حسس]و[حسن].

(٣) الكتاب ٣/ ٢١٨.

(٤) اللسان [رمم][رمن].

(٥) الأشموني ٤/ ٢٦٦ والإرتشاف ١/ ١٠٣.

أصل قال ابن سرّي[1]: « هو فَعْلان وليس ب« فعّال» والدليل علي أنّه « فعلان» امتناعه من الصرف بدليل قول الراجز:

حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أرنبا[2]

ولو كان« فَعَّالاً» لانصرف».

وماذهب إليه صحيح ، لا لما ذكره بل لثبوتها في الإشتقاق فقد قالوا: قبن في الأرض أي ذهب فيها فثبوت النون في « قبن» دليل أصالتها في« قبّان».

أمّا« مُرّان» فقد حكي سيبويه فيه عن الخليل أنّ النون فيه أصل وأنّها من نفس الحرف وأنّ الكلمة مشتقة من المرانه وهي اللين قال سيبويه[3] وسألت الخليل عن رَجُلٍ يُسَمّي« مُرّاناً» فقال: أصرفه لأنّ المرّان» إنّما سُمي للينة فهو فَعّال، كما يُسَمّي الحماض لحموضته. وإنّما المرانة اللين».

وفي اللسان [مرر][4]« والمرّان»: شجر الرماح يذكر في باب النون

(١) اللسان[قبن] .

(٢) لم أقف له علي نسبه وقيل من تخاريف العرب والبيت من الرجز وقبله « يا عجباً لقد رأيت عجباً» وبعده« خَاصِمها زأمها أن تذهبا » وهو في الخصائص ٣/ ٢٤، المسائل البصريات ١/ ٣٠٦، والمنصف ١/ ٢٨١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٣، والممتع ١/ ٣٢١، وشرح الشافيه ٢/ ٢٤٨، وضرائر الشعر ٢٢٢. ٢٢٣ واللسان[زمم] و[وقبب] وشرح المفصل ٩/ ١٣٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٢١٨. (٤) اللسان ٦/ ٤١٧٨ .

لأنّه فَعّال» وقال في باب النون[مرن][1]« والمران» بالضم وهو فُعّال: الرماح الصلبة اللدنة واحدتها مُرّانة ».

وقال ابن حنيي[2]« وكذلك لو جاء شيء نحو« رُمّان، ومُرّان» لم تقض بزيادة النون إلاّ بثبت، لأنّه يجوز أن تكون النون أصلاً، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثَبَتٍ فهو وجه ألا تري أنَّ في الحديث:

« أن قوماً من العرب أتَوا رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيّان فقال لهم: بل أنتم بنو رشدان» أفلا تراه عليه السلام كيف تكرّه لهم هذا الإسم، لأنّه جعله من الغيّ يدل علي ذلك قوله: بل أنتم بنو رشدان» لأنّ الرشد ضد الغي فقد دلّ هذا من مذاهب العرب علي أنّه إذا جاءك مضعف في آخره ألف ونون نحو« رُمّان ، وعِدّان، وإبّان فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة النون فأمّا مُرّان فحكيَ سيبويه فيه عن الخليل أن النون فيه من الأصل وذهب إلي أن اشتقاقه من المرانه وهي اللين، فجري عنده مجري حُمّاض من الحموضة ، فما كان من هذا النحو يحتاج فيه إلي الإشتقاق، ولايُقْضَي عليه بشيء إلا بثَبَتٍ».

قُصَاري القول:

ماكان من نحو سِنّان وعنان فافض فيه بأصالة النون إذ لا بُدَّ من الفاء

---

(١) اللسان ٦/٤١٨٦.

(٢) المنصف ١/١٣٤.

والعين واللام، وماكان من نحو مُرّان وغَيّان لا يُقضي فيه بزيادة النون إلاّ بثبت أي إن عرف الإشتقاق قضيت بالزيادة وإلاّ فالنون أصل، وما كان من نحو« سَعْدان» فاقض فيه بالزيادة لسبق الألف والنون بثلاثة أحرف أصول- حتي يصرف عن ذلك صارف من اشتقاق أو غيره كما في« دهقان، وشيطان وفينان علي ماذكرت لك.

زيادة النون حشواً

تزاد النون حشواً بثلاثة شروط:-

(أ) أنْ تكون متوسطة بين أربعة أحرف بالسوية أي أن يكون قبلها حرفان وبعدها حرفان.

(ب) أن تكون النون ساكنة.

(ج) أن تكون غير مُدْغمة.

وذلك نحو« غضنفر[1] وعقنقل[2]، وحبنطي[3]، وورنتل[4]،

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل، والجمع عقاقل.

(٣) الحنبطي: العظيم البطن.

(٤) الورنتل: الشرّ والأمر العظيم ونونه زائدة كنون ، جحنفل، ولا تكون الواو هنا زائدة لأنّها أول والواو لا تزاد أولاً البته.

وجحنفل[1]، وشرنبث[2]. وإنّما قضي بزيادتها فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور[3]:

أولها: أنَّ النون في ذلك واقعة موقع ماتيقنت زيادته كياء سميدع[4] وواو فدوكس[5] وألف: عُذَافر[6] وجُخَادب[7].

وإنما لَزِمت زيادتها في هذا الموضع لشبهها بحروف المدّ واللين من قبل أنَّ في النون غُنّة في الخياشيم كما أنّ في حروف المدّ واللين مداً، وكلّ واحد منهما فضل صوت في الحرف فلما قُضي بزيادة حروف المدّ واللين في هذا الموضع قُضِي بزيادة النون في نفس الموضع للمشابهة.

ثانيها: أنّها تعاقب حروف اللين غالباً لقولهم للغليظ الكفين« شَرَنْبَث وشُرابِث » والضخم« حَزَنْفش وجُرافِش ولنبت« عَرَنْقَصَان وعُرَيْقصان».

ثالثها: أن كُلّ ماعرف له اشتقاق أو تصريف من ذلك وجدت النون فيه زائدة

---

(1) الجحنفل: الكثير

(2) الشرنبث: الغليظ الكفين والرجلين، وقيل: الغليظ الكف وعروق اليد، وربما وصف به الأسد، والشرنبث: الأسد عامه، وأسد شرنبث: عليط، وشرنبث: اسم رجل.

(3) انظر المنصف ١/١٣٥، ١٣٦، والأشموني ٤/٢٦٦.

(4) السميدع: بالفتح السيد الجميل الجسم الموطأ الأكتاف وقيل: هو الشجاع.

(5) الفدوكس: الشديد، وقيل: الغليظ الجافي، والفدوكس: الأسد.

(6) العُذافر: الأسد، والعذافر: الناقة الشديدة الأمينة: والجمل الصلب الشديد.

(7) الجُخادب :الضخم الغليظ من الرجال والجمال، والجمع جَخَادب بالفتح.

فحمل مالم يُعْرَف اشتقاقه علي ماعُرِف اشتقاقه فالنون في« جحنفل» زائدة لأنّ الجحنفل: الكثير والجحنفل: الجيش الكثير فهما بمعني واحد ومن ثَمّ قضي علي نون« شرنبث بالزيادة وإن جهل اشتقاقه حملاً علي ماعرف فيه الإشتقاق أعني « جحنفلاً».

أمّا إذا وجدت النون وكان معها ثلاثة أحرف أصول ولم تكن ثالثة ساكنة غير مدغمة، وصحلت أن تكون بازاء حرف أصلي في ذلك المثال فاقض بأنّها أصل حَتّي يَصرِف عن الحكم بأصالتها صارف كَنهْشَل[1] فنونه أصلية ووزنه« فَعْلَل» لأنّها بازاء الجيم في« جَعْفَر» ومن ثم قضينا بأنّ النون أصل. كما أنّ الإشتقاق يدل علي أنّ« النون» في « نَهْشَل» أصل وذلك قولهم: نَهْشَلَت المرأة، إذا أسنت، و« نهشلت: فَعْلَلتْ» فالنون في «نَهْشل» فاء بمنزلتها في « نهشلت» وليس في كلامهم « نَفْعَلَتْ»

أمّا نون« نَرْجس» فزائدة وإنّما قُضي بزيادتها لأنّها لم تقع موقع حرف من الأصل، ولأنّها لو كانت أصلاً لكان وزن الكلمة« فَعلِل» بكسر اللام الأولي- وليس في الأسماء« فَعْلِل» بكسر اللام.

والنون في «عَنْبس»[2]زائدة لأنّه من العبوس وكذلك النون في «عنسل»[3] زائدة لأنّه من العَسَلان ولولا الإشتقاق لقضينا بأصالة النون فيهما لأنّها فيهما بازاء العين من «جَعْفَر».

(١) النهشل: المسن المضطرب من الكبر، ونهشل: من أسماء الذئب، واسم رجل، واسم قبيلة.
(٢) العنبس: من الأسماء الأسد وهو فَنْعَل من العبوس.
(٣) العَنْسَل: الناقة السريعة.

قال سيبويه[1]« ومِمّا جَعَلْتَه زائداً بثبت: العنسل، لأنهم يريدون العسول: والعنبَس، لأنّهم يريدون العبوس»

أمّا نون« قُنْبَر[2] وجُنْدَب[3] وعُنْصَر[4]» فزائدة لأنّه ليس في الأسماء مثل« جُعْفَر» أي أن« فُعْللا» بناء غير موجود هذا على ما ذهب اليه سيبويه لأنّه لم يصرح ب « فُعْلَل » فى أبنية الرباعى وقد حكى الأخفش «جُخْدَب » بفتح الدال على زيادتها كما فى « عُنصَر » فيجوز أن يكون من عصرت الشئ لأنّ « العُنْصر » هو أصل الشئ ، وإذا عصر الشئ فكأنّه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر ، أو لأنّ الإنسان من عصارة أبيه على ما ذهب اليه ابن جنى [5].

ومِمّا كثرت زيادة النون فيه الفعل المضارع نحو نذهب لندل على معنى المضارعة خلافاً للرضى فلم يعتبر النون فى أول المضارع زائدة بحجة أنّ حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى كنونى التثنيه والجمع والتنوين [6].

ولا يسلم له هذا الاعتراض ، فقد عَدّ النحاة كثيرا من الحروف الدالة

(١) الكتاب ٤/ ٣٢٠.
(٢) القُنْبَر: طائر يُشْبه الحُمَرة.
(٣) الجندب: ضَرْب من الجراد واسم رَجُل وأم جندب الداهية، وقيل الغدر وقيل الظلم.
(٤) البُعْنصَر ، بفتح الصاد وضمها : الأصل والحسب .
(٥) المنصف ١ / ٢٠٧ ، ١٣٨ .
(٦)شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٧٦ .

على معنى من حروف الزيادة فمن ذلك : عدهم السين فى الاستفعال من حروف الزيادة نحو « استغفار » والهمزة فى وزن « أفعل » نحو أصغر ، وأشجع ، والألف فى « فاعل » نحو شارك ، ساهم ، والتاء فى س تفعلل » نحو تدحرج ، تزلزل وتمعدد ، وكذلك الألف فى « تفاعل » نحو «تشارك ، وتهاون» ، وكذا الألف فى اسم الفاعل من الثلاثى نحو « صائم صارب ، وفاهم ، والميم فى اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمى نحو ، مُسْتَخْرِج ، ومنصور ، ومبدأ ومنتهى ، ومُنْحَدر ومَصْعَد ، ومن ثمْ لا وجه لإنكار الرضى أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة مع دلالتها على معنى .

ولنا أن نقول : أنّ الحرف الدالّ على معنى إنّ كان مِمّا يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة ، وإن لم يكن فليس من حروف الزيادة .

وقَدّ عَدّ الشارح أبو الحسن الأشموتى [1] دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادة فقال عند قول ابن مالك .

والحرف إنْ يلزم فأصل والذى .. لا يلزمُ الزائد مِثْل تا احتذ‌ء

وتاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل وكيف لا تُعَد النون فى أول المضارع زائدة وأصل نخرج .، خرج زيدت النون فى أوله لتدل على معنى المضارعة .

(١) شرح الاشموتى ٤ / ٢٤٩ ، ٢٥٢ .

وتكثر زيادتها فى أفعال المطاوعة نحو كشّرْته فانكسر ، وفى الجمع فى فُعْلان ، كَرُغفان ، و« فِعلان » كِغْربان ، وفى المصدر نحو غليان .

وقد زيدت سادسه نحو : زعفران : الطيب [(١)]، وسابقه نحو عَبَوْثران، نَبَلت وإنما قضى بزيادتها لأنّها لو جعلت أصلاً فيهما لخرجا عن الأوزان .

(١)) اللسان [زعفر] .

التـــاء

تزاد أولاً وآخراً وحشواً

فتزاد أولاً زيادة مطردة فى نحو « التفعيل والتفعال وتَفَعّل وتفاعل ».

فأمّا التفعيل فهر مَصْدَر « فَعّل » نحو عَلّم تعليما ، قدس تقديسًا قال الله تعالى « وكلم الله موسى تكليمًا »[١] ربما جاء مصدر « فَعّل » على « التَّفْعُلَه » قالوا قدمته تَقْدُمة ، وكرمته تكرمة قال ابن يعيش »[٢] وعلى فَعّال نحو كلمته كلامًا وفى التنزيل «وكذبوا بآياتنا كِذَّابا»[٣] وعندى أنّ «كلاما وكذابا» اسم مصدر لا مصدر .

أمّا التفعال فنحو التقتال والتضراب والتلعاب والترداد ، والتيسار ، كلها مصادر بمعنى القتل ، والضرب واللعب والردّ والسير قال ابن يعيش »[٤] وجاءوا به لتكثير الفعل والمبالغة فيه .

وأمّا التَّفَعُّل « فهو مصدر تَفَعّلَ » نحو تكرم تَكَرُّمًا قال الشاعر: وإذا صحوت فما أقصر عن ندى :. وكما علمت شمائِلِى وتكرمى[٥]

وأمّا التَّفَاعُل فهو مصدر تفاعل نحو : تشاجر تشاجراً وتقاتل تقاتلاً والتاء فى فعل التفعل والتفاعل أيضًا زائدة ، فالتاء فى نحو « تكرم ، وتعلم ،

---

(١) النساء : ١٦٤ (٢) شرح المفصل ٩ / ١٥٦

(٣) النبأ ٢٨ (٤) شرح المفصل ٩ / ١٥٦ .

(٥) قائلة عنتره بن شداد العبسى ، والالبين من بحر الكامل وهو فى شرح القصائد السبع للأنبارى صـ٣٣٩

وتقدس ،وتفاعل ، وتسامح تدانى ، وتسامى ، وتجاهل، تعاظم زائدة .

كما زيدت التاء زيادة مطردة فى أول الفعل المضارع لخطاب المذكر نحو أنْتَ تَقوم ولخطاب المؤنث نحو « أنْت تقومين ، وللمؤنثة الغائبة نحو » هى تقوم.

تزاد فى الصفات فارقة بين المذكر والمؤنث نحو : مسلم ومسلمة ، وصالح وصالحة ، مسروق ومسروقة ، ومنصور ومنصورة .

كما تُزاد فى أوئل الأفعال الماضوية للمطاوعة نحو « قَطّتُه فتقطع وعلمته فتعلم . ودحرجته فتدحرج ، وكسرته فتكسر وزيدت فى آخر الفعل الماضى نحو قامت سعاد دلالة على تأينث فاعله .

كما تزاد مع السين فى الاستفعال مصدر استفعل نحو استخرج استخراجاً واستغفر استغفاراً كما زيدت فى «الافتعال « مصدره افتعل نحو » اقتدر اقتداراً وانتصر انتصاراً وانتقم انتقاماً .

وأمّا زيادتها آخراً فقد زيدت آخراً زيادة مطردة للتأينت والجمع فالأول نحو طلحة ، وحمزة إلاّ أنّك تبدل منها في الوقف هاء والتاء وهى الأصل فى ذلك بدليل ثبوتها فى الوصل ، والوصل ممّا يجرى فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير .(١)

والثانى ، كجفنات ، وضاربات . أى زيدت فى جمع المؤنث السالم وقبلها ألف .

---

(١) شرح المفصل ٩ / ١٥٧

وقد زيدت في «رغبوت» لعظيم الرغبة، و «ملكوت» للملك العظيم و «جبروت» « للتجبر و «رحموت» من الرحمة ، و «رهبوت» من الرهبة ويقالوا : رهبوت خير من «رحموت» ويُقال : رغبوتى ورحموتى على وزنه فعلوتى . وهو قليل لايُقاس عليه .[1]

وقد زادوها آخراً فى الأسماء نحو : عنكبوت فالتاء فيه زائدة ووزنه « فعللوت ملحق بـ « عَضْرَفوت ، لأنك تقول : عنكباء فى معنى الجمع : عناكب فسقوط التاء فى الجمع دليل على زيادتها

وأمّا « تَرَنْموت» وهو صوت القوس عند الرمى - فالتاء فيه زائدة ، وإنما قضى بزيادة التاء فيه لأنّه بمعنى « الترنم » ووزنه تفعلوت قال الراجز

« تجاوبالقوس بِتَرَنُّمُوتِها » [2] أىْ بترنمها

وهى فى « طاغوت زائدة لأنّه من طغى وأصل طاغوت طغيوت « بوزن » فعلوت « ثم قدمت الياء على الغين محافظة على بقائها فصار «طغوت» بوزن «فلعوت» . ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار طاغوت ، وطاغوت وإن جاء على وزن « لاهوت » هو مقلوب كما ترى . لأنّه من طغى « ولا هوت » غير مقلوب لأنّه من « لاه » بمنزله الرغبوت والرهبوت »[3]

---

(١) قيل : انشده الغنوى فى القوس وهو فى المصنف ١ / ١٣٩ ، سر صناعة الاعراب ١ / ١٥٨ وشرح المفصل ٩ / ١٥٨ والممتع ١ / ٢٧٨ ، واللسان [رنم]
(٢) اللسان [طغى]   (٣) الارتشاف ١ / ١٠٥ والاشمونى ٤ / ٢٦٨ .

ولمّا ندرت زيادة التاء حَشْواً ذهب الأكثر إلى أصالتها فى «يَسْتَعُور» وإلى أنّها بدل من الواو فى « كلتا »[1]

قال ابن جِنِّىّ »[2] فأمّا من قال : إن مثال « يَسْتَعُور » يفتعول فلا يدرى من صنعة التصريف شيئا ، وإنما هو فيه «هاذٍ» مرادة أنّ الياء فى «يَسْتَعُور»أصل وكذلك التاء ، ومن قال غير ذلك فلا يعرف من صنعة التصريف شيئًا وهو فيه هاذ .

أمّا إذا كانت التاء فى أول الكلمة وكانت على مثال الأسماء مع ما هى فيه فلا تجعلها زائدة إلاّ نثبت نحو تَوْءَم . فالتاء فيه أصل لأنها بإزاء الجيم من « جَعْفَر » قال ابن جنى [3]« وأمّا تَوْءم » فيدل على زيادة الواو فيه وأنّ التاء أصل قولهم فى الجمع تُوام : « تُؤام : فُعَال ، فالتاء فاء والهمزة عين ، وإنّما كتبت الهمزة فى « تُؤام » واواً لانضام ماقبلها ، وكذلك إنْ خَففت فأبدلتها واواً خالصةً ، فليست هذه الواو هى التى كانت فى « تَوْءم » إنّما هى همزة مخففة كما تقول فى تخفيف « جُؤَن » جُوَن »

والتاء فى تُرْتَب زائدة دل على ذلك الاشتقاق وعدم النظير فالاشتقاق لقولهم رتب وشئ راتب قال ابن جنى »[4] وشئ آخر يدل على زيادة التاء «تُرْتَب» وهو أنّه الشئ الراتب الثابت يُقال رتب يرتب قال طُفَيل :

---

(1) الارتشاف ١ / ١٠٥ والاشمونى ٤ / ٢٦٨ .
(2) المنصف ١ / ١٤٥ .
(3) المنصف ١ / ١٠٣ .
(4) المنصف ١ / ١٠٤ ، ١٠٥

وقد كان حَيّانا عَدوّين فى الذى :. خلا فعلى ما كان فى الدهر فارْتبى (١)

أمّا عدم النظير فلأنها لم تقع موقع حرف من الأصل لأنه ليس فى الكلام مثل » جُعْفر « بضم الجيم فلا يكون » فُعللا .

والتاء فى « تَنْضُب ٢)وتَتْفُل»(٣)لأنّه ليس فى الكلام مثْل « جَعْفُرُ بضم الفاء.

وقد قالوا : تُتْفُل « بضم التاء ووزنه « تُفْعُل ، والتاء فيه وإن كانت بإزاء جيم « جُرْهُم » فهى أيضًا زائدة لأنّا قد ثبتت زيادتها فى قول من فتح التاء لأنّه محال أن تكون أصلاً فى أحديْهما وزائدة فى الآخر وهما فى المعنى سواء .

والتاء فى « تَألَب » زائدة وإن كان على مثال « جَعْفَر » لدلالة الاشتقاق على زياتها فقد قالوا : ألب الحمار أتته .

تنبيه التاء فى تولج كناس الوحش الذى يلج فيه – ليست زائدة وإنما هى بدل من الواو ووزنه «فوعل» من الولوج فَلَمّا كرهوا اجتماع الواوين أبدلوا من الأولى تاء وربما قالوا : دولج فالدّال بدل من التاء ، وقيل زائدة والوزن « تَفْعَل » وليس بشئ لأن « تَفْعَل معدوم فى الأسماء و « فَوْعَل » فيها كثير والعمل هو على الكثير (٤)

والتاء الأولى فى « سنبته « القطعة من الدهر – زائدة لقولهم فى معناه : سنب وسنبة كَتَمْرٍ وتَمْرَةٍ ، فسقوط التاء دليل على زيادتها .(٥)

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيده له عدتها سبعة وسبعون بيتا وهو الثالث والسبعون منها انظر الديوان صـ٦

(٢) التنضب : ضرب من الشجر (٣) التنفل : ولد الثلعب

(٤) ، (٥) شرح المفصل ٩ / ١٥٨ .

الهـاء

تُزاد الهاء زيادة مطردة فى الوقوف لبيان الحركة نحو «لمه» ، و «سلطانيه» وماليه وثُمَّ «مَهْ»أى : وثُمَّ ماذا ، وموضعها فى ذلك أنْ تقع بعد الحركة بناء متوغلة البناء ولا تدخل على الحركة بناء تشبه الإعراب فلا تدخل على فِعْل ماصق نحو : ضربة ، ولا فى «يازيده لأنهما تشبهان المعرب : وإذا لم تدخل على ما يشبه المعرب كان دخولها على المعرب نفسه أبعد وذلك محافظة على حركات البناء لأنّها موضوعة للزوم والثبات [1] وتزاد فى نحو « وازيداه ، وإنّما زيدت هنا لبيان ألف الندبة لأنّ هذه الألف خَفيّة والوقف عليها يزيدها خفاءً فبينوها بالهاء قال ابن يعيش فى مبحث المندوب[2] وإذا وقفت على الألف ألحقت الهاء فى الوقف محافظة عليها لخفائها فتقول : وازيده وياعمراه فإن وصلت أسقطت الهاء لأنّ خفاء الألف قَدْزال بما اتصل بها فتقول : واريدا وعمراه تسقط من الأول لاتصاله بالثانى وتثبتها فى الثانى لأنك وقفت عليه »

وإذا كانت هاء السكت تزاد فيما لاحذف فيه كما - سبق - فهى فيما فيه حذف أقعد وألزم وذلك نحو : ره ، وقه ولم تره [3]، وإنّما لزمت الهاء هاهنا لأنّ الوقف لا يكون إلاّ على ساكن أوْ شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فلابُدّ من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، قال الرضى[4] ، فجئ بالهاء لسهولة السكوت عليه » .

وزيادة الهاء فى « مَثل » « مِثْل مه واقتضاءمه » اعنى الوقف على

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٢٩٦ . ٢٩٧ وشرح المفصل ١٠ / ٢٠ ، ٣ وحاشية الصبان ٤ / ٢٦٨ ، ٢٦٩

(٢) شرح المفصل ٢ / ١٣ ، ١٤

(٣) أى فيما بقى بالحذف على حَرْف واحد أو حرفين .

(٤) شرح الشافية ٢ / ٢٩٦ .

« ما » الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف إليها - لازمة قال الرضى[1]« ولكى سقوط الألف بلاعلة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت»

وأمّا زيادة الهاء في غير ما ذكر فهي زيادة قليلة غير مطردة ، وذلك في قولهم : أمهات جمع «أمّ» ووزنها فعلهات بزيادة الهاء ووزن « أمّ» فُعْل كـ ودٌ وَجُلّ ، ونحوه ممّا جاء علي «فُعْل» وعينه ولامه من واد واحد ، وقيل الهاء في أمهات أصل[2] لقولهم في الواحد «أمَهة» ووزنها «فَعّلَة» بمنزلة «أبَهّة ، ونُزّهة، وقُبّرَة ويقوية ما حكاه صاحب كتاب العين «تأمّهت فلانة» أي اتخذتها أمّا ، وقول الشاعر :

عَبْدٌ يناديهم بِهَال وهَبي   أمّهَتِي خِنْدِفَ والياس أبي [3]

فظهور الهاء في أمهتي دليل علي أنّ أصل «أم» أمهة ولذلك يجمع علي «أمهات» .

وقيل في «أم» أربع لغات[4] «أمّ» بضم الهمزة وكسرها ، وأمّة ، وأمهة فالأمهات والأمات لغتان وليست إحداهما أصلاً لِلأخْرَي كقولهم دمث ومثر ، وثرّة وثرثار ولؤلؤ ولاآل ومن ثَمّ لاحاجه إلي دعوي حذف ولا زيادة .

---

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٩٧ .   (٢) القائل أصالة الهاء في أمهات هو أبو بكر بن السراج ، الارتشاف ١ / ١٠٧ ، شرح المفصل ٤/١٠

(٣) قلئله قصي بن كلاب جد النبي * ، والبيت من بحر الزجر وهو في سر صناعة الاعراب ٢ / ٥٦٤ شرح المفصل ١٠ /٤ والممتع ١ / ٢١٧ ، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش ص ٢٠٣ ، واللسان [أمخ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٨٣

(٤) اللسان [أمم]

وأقول : دعوي الأصالة لا تثبت بقولهم «أمهة» و «تأمهت» لأنّه معارض بقولهم : أمّ بينة الأمومة ، فعدم ثبوتا في المصدر دليل علي أنّها زائدة في « مهات» وليست أصلاً ، قال ابن يعيش [1]«والقول في ذلك أنّ قولهم أمهة وتأمهت معارض بقولهم : أمّ بينة الأمومة والترجيح معنا من جهة النقل والقياس أمّا النقل فإنّ الأمومة حكاها ثعلب وحسبك به ثقة ، وأمّا أمهة ، وتأمهت إنما حكاها صاحب كتاب العين لا غير ، وفي كتاب العن من الاضطراب والتصريف الفاسد مالا يدفع عنه ، وأمّا القياس فإنّ اعتقاد زيادة الهاء أسهل من اعتقاد حذفها من «أمات» لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حُذف منه ، والعمل علي الأكثر لا علي الأقل » .

وأقول أيضاً إنّ ثبوت الهاء في تأمهت ، ليس دليلاً علي أصالة الهاء في «أمهات» ألا تري أنّ العرب ربما صرفوا من الكلمة المزيد فيها فعْلاً فحذفوا الزيادة كقولهم في تصريف الفعل من الشمال «شملت الريح» وربما تركوا الزيادة في الفعل علي حالها كقولهم في تصريف الفعل من «القلنسوة» تقلنس الرجل ومن المسكين «تمسكن» فتركوا «الميم والنون» وهما زائدان ، فوزن تقلنس : تَفَعْنَل ، ووزن تمسكن : تَمَفْعَل ، فاذا كان هذا معلوماً من العرب فلم يبعد أن يكون «تأمهت» من هذا الباب ، فتكون الهاء زائدة كزيادتها في أمهة ، ويكون وزن «تأمهت» تفعلهت .

وقال ابن كيسان [2]«يقال : أمّ وهي الأصل ، ومنهم مَنْ يقول : أمّة ، ومنهم من يقول : أمْهة وأنشد :

(١) شرح المفصل ١٠ / ٥ (٢) اللسان [أمم]

تَقَبَّلْتَهَا عَنْ أُمَّةٍ لك طالما ... تُنُوزِعَ بالأسواق عَنْها خِمَارُهَا

يريد : عن أمّ لك فألحقها هاء التأنيث وقال قُصَيٌّ :

عند تناديهم بهَالٍ وَهَبي ... أمتي خندف وإلياس أبي

فأمّا الجمع فأكثر العرب علي أمهات ومنهم من يَقُول : أمات وقال المبرد[1] «والهاء من حروف الزيادة وهي مزيدة في الأمهات والأصل : الأمّ : وهو القصد قال أبو منصور : وهذا هو الصواب لأنّ الهاء مزيدة في الأمهات ، وقال ابن سيدة: الأمهة كالأم الهاء زائدة لأنّه بمعني الأمّ ، وقولهم : أم بينة الأمومة يصحح لنا أنّ الهمزة فيه فاءُ الفِعْل والميم الأولي عين الفعل ، والميم الأخري لامُ الفعل ، فأمّ بمنزلة : دُرّ وَجُلّ ونحوهما مِمّا جاءَ علي فُعْل « وعينه ولامه من مَوضِع » .

وأمّا القول بأنهما لغتان فبعيد لأنّ نحو «دمث ودمثر ، وسبط وسبطر ، ولؤلؤ ولأآل » من الشاذ النادِر ، والمتنازع فيه لا يحمل علي الشاذ قاله الرضي[2] ومن ثَمّ فالأَوْلي القضاء بزيادة الهاء في الأمهة والأمهات .

أمّا بالنسبة لإستعمال الأمهات والأمات ، فالأصل في الأمهات ، أن تكون فيمن يعقل الأناسي والأصل في «أمات» أن تكون فيمن لا يعقل وربّما جاء العكس فمن استعمال الأمهات في غير الأناسي قول السفاح اليربوعي .

---

(١) اللسان [أمم]
(٢) شرح الشافية ٢ / ٣٨٤ بتصرف
(٣) انظر شرح المفصل ٤،٣/١٠ سر الصناعة الاعراب ٢ / ٥٦٤ وشرح الشافية ٢ / ٣٨٣ .

قُوال معروف وفعاله   عقّار مثني أمهات الرباع (١).

وقال ذو الرُمّة :

سوي ما أصاب الذئب وسرّبه   أطافت به من أمّهَات الجوازل (٢)

فاستعمل ذو الرمة الأمهات للقطا ، واستعملها اليربوعي للنسوق ، وقال آخر في الأمهات للقردان :

رمي أمّهات القرد لذع من السفّا   وأحْصَدَ من قربانه الزهر النضر(٣)

وقال جرير في الأمهات «للأناسي» :

لقد ولد الأخَيْطل أمُّ سوء   مُقلدة من الأمات عارا(٤)

وقال الآخر :

إذا الأمهات قبحن الوجوه   فَرَجْت الظّلا يأماتكا (٥).

---

(١) البيت من بحر السشريع : وهو في المقتضب للمبر ٣ / ١٧٠ ، وسر الصضناعة ٢/ ٥٦٥ ، والممتع ١ / ٢١٨ وشرح المفصل ١٠/ ٤ وشرح الشافية ٢ / ٣٨٣ ، واللسان [أمم] .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في اللسان [أمم] .

(٣) لم أهتد إلي قائله وهو من الطويل وهو في اللسان [أمم] .

(٤) والبيت من بحر الوافر وهو في معاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، وسر الصناعة ٥٦٥/٢ وشرح شواهد الشافية ص٣٠٢ وشرح الاشموني ٥٢/٢ والتصريح ٢٧٩/١ .

(٥) قائله مروان بن الحكم والبيت من بحر المتقارب وهو في شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ص٢٠٢ وسر الصناعة ٥٦٤/٢ وشرح المفصل ٣/١٠ وشرح الشافية ٢ / ٣٨٣ واللسان [أمم] .

وزيدت الهاء في «أهراق» عوضاً عن حركة العين المنقولة إلي الفاء وأصل: أهراق أرْيَق نقلت حركة الياء إلي الساكن الصحيح قبلها ثُمَّ قلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت «أراق» ثم زيدت الهاء عوضاً عن حركة العين المنقولة إلي الفاء فصارت أهراق : قال الرضي « اعلم أنَّ اللغة المشهورة : أراق يُرِيق ، وفيها لغتان أخريان :«هَرَاق» بابدال الهمزة هاء ، يَهَرِق بابقاء الهاء مفتوحة ، لأنَّ الأصل : يُؤَرِيق : حُذِفتَ الهمزة لاجتماع همزتين في الحكاية عن النفس ، فلما أبدلت الهمزة هاء لمْ يجتمع الهمزتان ، فقلت : يُهَرِيق ، مُهَرِيق ، مُهَرَاق ، والمصدر هِرَاقة ، هَرِقْ ، لا تُهَرِق الهاءَ في كلها متحركة قال: «وقَدْ جاء أهراق بالهمزة ثم بالهاء الساكنة ، وكذا يُهْرِيق ، إهْرَاقة مُهْرِق ، مُهْرَاق ، أهْرِق ، لاتُهْرِق بسكون الهاء في كلها .

قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تَحرك العين الذي فاتها ..» وجاء مُهْرِق اسم فاعل من «أهراق» في قول كثير وقيل الأحوص :

فأصبحت كالمهْرِيق فضله مائة   لِضَاحي سَرَاب بالملا يترقرق (١)

وجاء «إهراقه» مصدراً من «أهراق» في قول ذي الرمة :

فَلَما دنت اهراقة الماء انْصَبَت   لأعزله عنها وفي النفس أنْ أثني(٢)

وأصل اهراقه : إراقة و «إراقة» أصلها إرْياقه نقلت حركة الياء إلي

---

(١) البيت من بحر الطويل :: وهو في سر الصناعة ١ / ٢٠٢ والأغاني ٩ / ١٢ ، وديوان كثير ٢٣٧ ، وديوان الأحوص ص ١٤٧ وفيه لبادي سراب مكان «لضاحي سراب» واللسان [هرق] .

(٢) البيت من بحر الطويل : وهو في سر الصناعة ٢٠٢/١ ، واللسان [هرق] وتتمة ديوان ذي الرمة ص ١٧٨٣ .

الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت : أراق فحذف أحد الألفين وعوض عن المحذوف بالتاء آخراً فصار إراقة فالهاء في إهراقة عوض عن حركة العين التي فاتتها إلى الفاء .

وهي في «هركولة» زائدة فيما حكاه أبو الحسن عن الخليل ووزنها هفعولة واشتقاقها من «الركل» وهو الرفس بالرجل «والهركولة» العظيمة الوركين ، كأنها لثقلها تركل في مشيتها أي ترفع رجلها وتضعها بقوة كالرفس ، والأكثرون على أنّ «الهاء» فيها أصل [1].

ويقضي أبو الحسن بزيادتها في «هبلع» وهو الأكول و «هجرع» وهو الطويل ووزنهما «هفعل» وهما عنده من البلع والجرع والأكثرون على أنّ «الهاء» فيهما أصل وذلك لقلة زيادتها أولاً ويؤيد الجماعة قول العرب في الهجرعين : هذا أهجر من هذا ، أي أطول وما ذهب إليه الخليل وأبو الحسن سديد لأنّ الاشتقاق إذا شهد بشيء عُمِل به ولا التفات إلى قلته [2] وكذا الأمر في «هلِقّامه» الأسد والضخم الطويل .

أمّا «سَهْلَب» الطويل فيجوز أن تكون الهاء فيه زائدة لأنّ السَّلْب أيضاً الطويل يُقال : قرن سَهْلَب وسَلِب أي طويل ويجوز أن يكون من باب دمث ودمثر وسبط وسبطر ولكن القضاء عليها بالزيادة أولى لكثرة ذي الزيادة .

(١) انظر سر صناعة الاعراب ٢ / ٥٦٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٥ والممتع ١/٢١٩، ٢٢٠ .
(٢) انظر شرح المفصل ١٠/٥ وشرح الاشموني ومعه الصبان ٤ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٨٥ .
(٣) انظر سر الصناعة ٢/ ٥٧٠، شرح الاشموني ٤/ ٢٧١ شرح الشافية ٢ / ٣٨٥ .

زيـــادة السيـــــن

زيادة السين قليلة جداً ، ولقد ذكر ابن مالك في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين ، قال الأشموني [1]«والعذر للناظم أنّ السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحدٍ وقد مَثّلَ له في زيادة «التاء» إذ قال : ونحو الاستفعال ، فكأنه اكتفي بذلك ، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء :

ومع سين زيد في استفعال   وفرعه كاستقص ذا استكمال

وقوله «مع سين زيد» أي التاء .

كالسين تُزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه نحو : استخراج واستخراج ومستخرِج ، واستغفار واستغفر ، ومُسْتغفِر .

وزيدت السين نحو مِنْكس وإنْكس ورأيتكس ، وتسمي بالكسكسة وهي خاصة بهوذان فإنَّهُم يقولون : مررت بكِس وسلمت عَلَيْكِس ، فاذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة [2].

ولم يحمل ابن الحاجب سين الكسكسة علي الزيادة وغلط من عدها منها قال «وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة»[3] ويقول الرضي شارحاً كلامه مؤيداً له قوله[4] «وعدسين الكسكسة غلط » رَدّ علي جار الله

(١) شرح الأشموني ٤ / ٢٧٢ .

(٢) انظر سر الصناعة الاعراب ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وشرح المفصل ١٠/٦ والأشموني ٤/٢٧١، ٢٧٢ والارتشاف ١ / ١٠٦ .

(٣) شرح الشافية ٢ / ٣٧٦ .

(٤) شرح الشافية ٢/ ٣٨٠، ٣٨١

فانه عده من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معني لا حرف مبني ، وأيضاً لو عُدَّ للزم شين الكشكشة ؛ إذ لا فرق بينهما ، فيلزم كون «الشين» من حروف الزيادة ، وليست منها باتفاق .

قوله «هو حرف معني لا حرف مبني» لا يكون قاضياً بعدم زيادة السين إذ لا مانع من أن يكون حرف معني ويكون زائداً كحروف المضارعة وسبق بيان ذلك بيناً شافياً فارجع اليه تصب .

أمّا قولهم : استطاع يُسْطيع بقطع الهمزة وضم حرف المضارعة فإنّ أصله عند سيبوية [1]«أطاع يُطيع» والأصل أطْوَع نقلت حركة العين إلي الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت : أصاع ثُمْ زيدت السين عوضاً عن حركة العين التي فاتتها إلي الفاء فصارت : إستطاع واعترض محمد بن يزيد لمبرد علي هذا بأنّ الحركة لم تذهب وإنّما نقلت إلي الفاء فسكنت العين ثم قلبت ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، والشئ يعوض من الشئ إذا فقد وذهب ، وأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا وجه للتعويض بل يكون جمعاً بين العوض والمعوض وهو ممتنع وما ذهب اليه سيبويه هو الصحيح ولا وجه لاعتراض الرضي لأنّ التعويض إنّما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقاً ، وذلك لأنهم لّما نقلوا الحركة من العين إلي الفاء الساكنة الصحيحة وقلبوا العين ألفاً -لما ذكر- لحق العين توهيق وضعف وتغيير وصار معرضاً للحذف إذا سكن ما بعده (اللام) نحو

(١) الكتاب ٤ / ٢٨٥ .

أطع ولم يُطِع ، فلمّا أدّي ذلك إلي وهن الكلمة وضعفها جعلت السين عوضاً من تلك الحركة وهذا تعويض جواز لا تعويض وجوب ولذلك لا يلزم التعويض فيما كان مثله نحو أقام وأباع[1].

وذهب الفرّاء إلي أنّ أصل اسطاع استطاع حُذفت التاء لمّا تعذر الادغام وقطعت همزة الوصل والوجه الأول لأنّهم قدْ قالوا : إستطعت بكسر الهمزة ووصلها حيث أرادوا استطعت [2].

(١) انظر سر صناعة الاعراب ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ والممتع ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢٠٧ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠/٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٨٠ .

زيـــادة الـــلام

إعلم : أنّ اللام أقل حروف الزيادة زيادة ، وذلك لأنّها أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين ، وزيادتها إمّا مطردة أو غير مطردة .

فتزايد زيادة مطردة في أسماء الإشارة لتدل علي البعد نحو : ذاك وتلك ، وهنالك ، وأولالك إذ الأصل ذاك ، وتي ، وهناك وأولاك قال الشاعر :

أولئك قومي لم يكونوا أشابة وهَلْ يَعظِ الضّليل إلاّ أولالكا (١)

والأصل «أولاك» وهو دليل علي زيادة اللام في «أولالك» .

قال الأشموني(٢) : والقياس يقتضي ألا تزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة .

أمّا أبو حيان فظاهر كلامه القضاء بعدم زيادتها في الاشارة قال :«قيل (يعني اللام) تزاد في اسم الإشارة وليس بجيد لأنّها ليست في بينة الكلمة » .

وهذا الذي قضي به ها هنا هو قضاء الرضي في ذاك الموضع قال (٣)«اعلم أنّ الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو : ذلك وهنالك لكونه حرف معني كالتنوين »

---

(١) قائله الأعشي كما في شرح المفصل ، وأخو الكجة كما في النوادر ، والبيت من بحر الطويل الأشابة : الأخلاط من الناس ، والضليل : الضال ، وهو في سر الصناعة ٣٢٢/١ ، والمنصف ١٦٦/١ ، والنوادر ص ٤٣٨ وشرح المفصل ١٠/ ٧ ، ٨ .

(٢) شرح الأشموني ٤ / ٢١٧ . (٣) الارتشاف ١ / ١٠٨

فالجرمى ينكر أن تكون اللام من حروف الزيادة ، ويؤكد الرضى انكارة بأنها فى اسم الاشارة ليست بزائدة لكونها حرف معنى لاحرف مبنى وليس بشئ ، فقد ذكرنا من قبل أنّه لا مانع من كون الحرف دالاً على معنى وزائداً ، كما قلنا فى أحرف المضارعه ، وقد دللنا على ذلك هناك فارجع إليه فإنه جيد .

الأشمونى يقضى بأنّ لام الإشارة لست بزائدة وكان حَقُّهَا ألا تذكر مع أحرف الزيادة لأنّها كلمة برأسها ، وهو عين ما ذهب إليه الرضى من كون اللام حرف معنى لاحرف مبنى وهو مردود بما ذكرناه .

فإنْ قيل : ولِمَ زيدت اللام فى اسم الإشارة ؟

والجواب : إنّمازيدت اللام فى أسماء الإشارة لتدل على بُعْد المشار إليه ؛ ولمّا كانت اللام فى اسماء تدل على بُعْد المشار إليه فهى نقيضة «ها» التي للتنبيه ومن ثَمّ لا يجتمعان فلا يُقال:« ها ذلك» لأنّ « ها » تدل علي القرب و«اللام» تدل علي بعد المشار إليه فبينهما تناف وتضاد »[2].

فإن قيل: لِمَ كسرت هذه اللام؟

قلنا: إنما كسرت لام البعد لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت ذالك»[3].

وأمّا زيادتها غير مطردة فنحو زيدل، وعبدل، وفحجل» وإنّما قضيَ بزيادتها فيما ذكر لأنهم قالوا في معناه« زيد، وعبد، وأفحج».

(١) شرح الأشمونى ٤ / ٢٧١ .
(٢) شرح المفصل ١٠/٧.
(٣) شرح المفصل ١٠/٧.

وأمّا هيقل فلامه تحتملأن تكون أصلا وأن تكون زائدة بحسب الاشتقاق: فإنْ أخذته من« الهيق» فلامه زائدة ووزنه « فَعْلَل» وإن أخذته من« الهقل» كانت الياء زائدة واللام أصل ووزنه« فيعل» قيل والأول أولي، لأنّهم قالوا: هيقل وهيقم بمعني واحد والميم في« هيقم» زائدة قال ابن منظور[1] « ويُقال في الهيقم الظليم: إنّه الهيق والميم زائدة».

ولنا أن نقضي: بأنّ اللام في « هَيْقَل» أصل والياء زائدة وهذا القضاء أولي لأن زيادة الياء ثانية كثير وزيادتها أكثر من زيادة اللام.

وقيل: إنّ« هيقاً وهيقلاً» وإن كانا بمعني فليسا متلاقيين إشتقاقاً للتقارب في اللفظ بل كُلّ واحدٍ منهما من تركيب آخر كما في ثرّة وثرثارة وسبط وسبطر، ودمث ودمثر» قال الرضي[2]« وكُلّ ذلك تكلف منه(الجرمي) ولظاهر زيادة اللام في جميع ذلك أي في« هيقل فيشله وهيقل» فإنّ زيادتها ثابتة مع قلتها كما في«زيدل» و«عبدل» بمعني زيد وعبد، وليس كذا نحو: دمث ودمثر إذ زيادة الرّاء لم تثبت فألجئنا إلي الحكم بأصالتها»

أمّا« فيشلة» رأس الذكرفلامها إمّا أن تكون زائدة كزيادتها في« عبدل» و« زيدل» و« أولالك» ويمكن أن تكون« فيشلة» من غير لفظ« فيشة» فتكون الياء في« فيشلة» زائدة ووزنها فيعلة لأنّ زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، وتكون الياء في« فيشة» عيناً فيكون اللفظتا« مقترنيين والأصلان مختلفان

---

(١) اللسان [هقم].

(٢) شرح الشافيه ٢/٣٨١،٣٨٢.

ونظير ذلك قولهم:رجل ضَيّاط(بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضَيْطار(بفتح أوله)[١].

فالياء في« ضَيّاط» المتبختر في مشيته وقيل: الضخم الجنبين العظيم الإست- عين الكلمة ووزنها فَعّال من ضاط الرجل يضيط ضيطاً، وهي في«ضَيْطار» بمعناه زائدة ووزنها فيعال من ضطر، فالأصلان مختلفان والمعني واحد.

وذهب محمد بن حبيب إلي أنَّ اللام في« عنسل» زائدة لقولهم في معناه«عنس» ووزن الكلمة« فعلل» كما لو جعلت مثلها من« خرج» لَقُلْتَ خرجل، وعَنْسَل» عند سيبويه« فنعل» فنونه زائدة. قال« ومّا جعلته زائداً بثبت: العنسل لأنّهم يُرِيدُن العسول» وما ذهب إليه سيبويه صحيح لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام لأن النون زيدت كثيراً نحو عنصل، وقنبر، وماذهب إليه محمد بن حبيب وجه صحيح أيضاً[٢].

قال ابن منظور[٣]« الأزهري: الليث: العنسل الناقة القوية السريعة وقال غيره: النون زائدة أُخذ من عَسَلانِ الذئب»

وقال[٤]« والعنسل: الناقة السّريعة، ذهب سيبويه إلي أنّه من العسلان .

(١) اللسان [فشل] وشرح الشافيه ٢/ ٣٨١. ٣٨٢ وشرح الأشموني ٤/ ٢٧١ وسر الصناعة ١/ ٣٢٢، والممتع ١/ ٢١٤.
(٢) انظر الممتع ١/ ٢١٥ وسر الصناعة ١/ ٣٢٤.
(٣) اللسان [عنس].
(٤) اللسان [عسل].

وقال محمد بن حبيب: قالوا للعنس عنسل، فذهب إلي أنّ اللام من عنسل زائدة وأنّ وزن الكلمة فَعْلَل، واللام الأخيرة زائدة، قال ابن جنيّ: وقد ترك في هذا القول مذهب سيبويه الذي ينبغي أن يكون العملُ وذلك أنّ« عنسل» فَنْعَل من العسلان الذي هو عَدْو الذئب، والذي ذهب إليه سيبويه هو القول، لأنّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام ألا تري إلي كثرة باب« قَنْبر وعُنْصُل، وقُنْفُخْر، وقِنْعَاس، وقلة باب ذلك وأولالك قال الأعشي:-

وَقَدْ أَقْطَعُ الجُوزْ جَوْزَ الفَلاة   بالحُرَّةِ البازِلِ العَنْسَلِ

والنون زائدة .

تنبيه:-

ذهب الأخفش إلي أنّ معني« عبدل» عبد الله: فَعَلَي هذا تحتمل هذه اللام أن تكون زائدة علي« عبد» من عبد الله وتحتمل أن تكون هذه اللام من« الله» فيكون« عبدل» علي هذا اسماً مركباً من« عبد» و« الله» كما فعلوا ذلك في« عبد الدّار، و« عبد القيس» فقالوا: عبدري» و« عبقسي» فلا تكون اللام علي هذا زائدة بل هي بعض اسم إذ لو جعلناها زائدة لوجب أنْ تكون الراء في «عبدري» والقاف من« عبقسي« زائدتين» والراء والقاف ليستا من حروف الزيادة والقضاء بزيادة اللام في« عبدل» أولي من ادّعاء النحت لأننا نذهب إلي الحكم بعدم اطراد النحت، وإنما نقول فيه ماقالته العرب[1].

(١) وانظر الممتع ٢١٣/١ . ٢١٤، والمزهر للسيوطي ٤٥٨/١.

المبحـــث الــــــرابع

أدلّة الزيادة

يُعْرف الحرف الزائد بعشرة أمـور : هى

١ - سقوط الحرف من الأصل الذى تشتق منه الكلمة كسقوط ألف «ضارب » من أصله وهو المصدر « ضَرْب » ومِنْ ثَمّ قضى بزيادة الهمزة فى كلمتى « شمأل واحنبطأ » والميم فى كلمتى « دلامص» و «ابنم » والنون فى كلمتى « حنطل ، وسنبل ، والتاء فى كلمتى « ملكوت ، و« عفريت » والسين فى كلمتى « قدموس » وأسطاع »

أمّا « شمأل » فإنّما قُضى بزيادة الهمزة فيها لسقوطها فى الشّمول بضم الشين مصدر شملت الريحَ تشمل شمولاً إذ تحولت شمالاً ولولا سقوطها من الأصل « شُمول « لقضينا بأصالة الهمزة فى « شمأل » لقلة زيادة الهمزة فى حشو الكلمة .

أمّا « احْبَنْطأ »[1] بالهمزة فى آخره للإلحاق بـ « احر نجم » فالهمزة فيه زائدة لسقوطها فى أصله وهو « حَبَط »

أمّا « دلامص » فقد قضوا بزيادة الميم فيه ووزنه فعامل لأنهّم قد قالوا فيه درع دليص ، ودِلاص فسقوط الميم من «دليص» و «دلاص» دليل على زيادتها فى « دلامص » و « الدلامص » البّراق .

(١) الحبنطى : الصغير البطن .

وكذلك ميم « هرماس » من أسماء الأسد – زائدة ووزنه « فعمال » لأنّه من الهرس .

أمّا « ابنم » فميمه زائدة لقولهم النبوة وأصله « ابن » بزيادة «الميم» .

أمّا « حنظل » فإنما قُضِي بزيادة النون فيه لقولهم : حظلت الإبل . إذا آذاها أكل الحنظل .

أمّا « سُنبُل » فنونه أيضاً زائدة لقولهم : أسبل الزرع فأصله «سبل»[1]

أمّا « ملكوت »فتاؤه زائدة لأنّه من « الملك ، والملكوت : القدرة .

أمّا « عفريت » فتاؤه أيضًا زائدة لأنّه من « العَفْر » بفتح أوله وهو التراب .

وأمّا « قدموس » فسينه زائدة لأنّه من القدَم « أى : الشئ القديم ، أو من التقدم ، وعليه فقدموس معناه : السيد المتقدم قومه وجمعه قَدَاميس[2] .

أمّا « أسطاع » فسينه أيضاً زائدة لأنّه من الطاعة وأصله أطْوعَ نقلت حركة العين « الواو » إلى الساكن الصحيح قبلها «الطاد » فقلبت الواو

(١) التصريح ٢ / ٣٦٣

(٢) التصريح ٢ / ٣٦٣ .

ألفا لتحركها بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن فصارت أطاع ثم زيدت السين عوضاً عن حركة العين التى فاتتها فصارت اسطاع ومضارعها يُسْطيع « بضم أوله » وفيه زيادة بيان تأتى موضعها إن شاء الله .

تنبيـــه :

المراد بسقوط الحرف ها هنا أن يكون سقوطه لغير علّه تصريفيه أمّا سقوط الحرف لعلّه فلا يُعَدّ دليلا على الزيادة ، وليس ممّا نحن فيه وذلك كسقوط ، الواو من الفعل « وثق » فى مضارعه « يثق » والمصدر ثقة ، أما سقوطها فى « يثق » فلوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة إذ الاصل بيَوْثِق وأمّا سقوطها فى ثقه فلثقل النطق بالواو مكسورة فى الثلاثى المبنى على الخفه فحذفوا الواو بَعْد نقل حركتها إلى القاف « عين الكلمة » لما ذكرنا .

٢ – لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منها ، ومن ثَمّ قُضى بزيادة نون « نَرْجس »[1] ووزنه نَفْعِل ، لأنّه ليس فى الأسماء مثل « جَعْفِر » بكسر الفاء ، فإنْ قيل فهذه الكلمة أعجمية فكيف حكتم بالزيادة ؟

والجواب « تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربى ولذلك قضينا بزيادة ألف

(١) النرجس : نوع من الرياحين .

«لجام» لقولهم فى الجمع «لُجْم» «وياء» ابراهيم لقولهم : أبارهه ، وواو نوروز لقولهم : نوارز . (١)

و« تَتْفُل » بفتح التاء الأولى وضم الفاء ولد الثعلب تاؤه زائدة لأننا لو قدرنا أصالتها لكان وزنه « فَعْلُل » وهو مفقود إذليس فى الكلام مثل « جَعْفُر » ومن ضَمّ تاء « تَتْفُل » كانت زائدة أيضاً لأنها لا تكون أصلاً فى لغة ، زائدة فى لغة أخرى (٢)، وكذا التاء فى « تَنْضُب « لضرب من الشجر ، لأنّه ليس فى الكلام مثل « جَعْفُر يضم الفاء .

٣ – سقوطه من الفرع وثبوته فى الأصل ك « كتاب وكتب « واطلق عليه أبو حيان دليل التصريف ، وقال تغيير صيغة إلى صيغة فيسقط من الفرع ويثبت فى الأصل وهو شبيه بالاشتقاق والفرق بينهما أنّه فى الاشتقاق يستدل على الزيادة بسقوطه فى الأصل وثبوته في الفرع ، والتصريف بعكسه نحو «قُذال» «قذل» وعجوز وعجز وكتاب وكتب ، وتسمية هذا فرعاً وأصلاً فيه تجوز ، وأنّما تتحقق الفرعية والأصلية فى المشتق منه والمشتق .

٤ – كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مُدْغمة وبَعْدَها حرفان نحو « ورنتل » وهو الشر و « شرنبث » وهو العليظ الكفين والرجلين ، و «عصنصر» ، وهو جبل ، و«عَبَنْقَس» وهو السئ الخلق فالنون فيما ذكر

(١) التصريح ٢ / ٣٦٣ . (٢) شرح المفصل ٩ / ١٥٨ بتصرف .

زائدة لأنّها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلاّ زائدة نحو « حَجَنْقَل » من الحجفلة ، وهى لذى الحافر كالشفة للإنسان ، و« الجحنفل » العظيم الشقة وهو أيضاً : الجيش العظيم .

فإن كانت النون مُدْغمة نحو « عَجَنَّس » وهو الجمل الضخم الصلب الشديد – فقيل زائدة ووزنه « فَعَنَّل » وقيل : أصل ووزنه « فعلل » من مزيد المضعف وقال ابن سيدة : هو من مزيد الرباعى ووزنه « فعنلل »

٥ – كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فإنّها يحكم عليها بالزيادة ، وإن لم يُعْلم الاشتقاق حملاً على ما عُلِم اشتقاقه وذلك نحو «أرنب ، وأفكل ، الرعدة» يحكم بزيادة الهمزة فيهما حملاً على ما علم اشتقاقه نحو «أحمر» من الحمرة . وكذلك الياء فى « يرمع »وهى حجارة بيض صغار تتلألأ فى الشمس و «يلمع السراب» زائدة وإن لم يعلم الاشتقاق حملاً على ما عُلم نحو « يَقْعد ويَضْرب » قال أبو الفتح عثمان أن ابن حنبى « إنّك إنّما قضيت بزيادة الهمزة والياء إذا وقعت فى هذا الموضع، وإن لم تعرف الاشتقاق لأنّك لا تشتق على هذا المثال وفى أوله همزة أوياء إلاّ أصبتهما فيها زائدتين ألاّ ترى أنّ أبيض من البياض ، وأسود من السواد وأحمر من الحمرة ، وأخضر من الخضرة وكذلك جميع ما يرد من هذا النحو ، فإنّما يُحْمَلُ على مايُعْرف ويقاس الغائب بالشاهد »

(١) المنصف ١ / ١٠١ ، ١٠٢ .

٦ – اختصاصة بموضع لايقع فيه إلاّ حرف من حروف الزيادة كالنون من حنطأو « وكنتأو ، وسند أو ، وقند أو ، فالكنتأو : الوافر اللحية . والحنطأو : العظيم البطن ، والسند أو والقندأو : الرجل الخفيف ، والجمل الصلب ، والصغير العنق الشديد الرأس ففى اللسان [١]و «القنْدَأْو» الصغير العنق الشديد الرأس ، وقيل : العظيم الرأس ، وجمل قند أو : صلبٌ

وقد همز الليث جَمَل قند أو وسندأو ، واحتج بأنّه لم يجئ بناء على لفظ «قندأو إلاّ وثانية نون ، فَلَمّا لم يَجئ على هذا البناء بغير نون عَلِمْنَا بأنّ النونَ زائدة" فيها » وفيه أيضًا [٢] « شَمِرُ ، قُنْدَاوة يهمز ولا يَهْمَز . أبو الهيثم : قِنْدَاوة فنعالة وكذلك « عنداوة ، وسنداوة » .

٧ – لزوم عدم النظير بتقدير الأصلة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها وذلك نحو « ملْوَظ [٣]: الميم أصلية والواو زائدة ووزنه فعول إذا لو كان العكس ، أى لو قدرنا زايدة الميم وأصالة الواو لكان مُفْعَلاً : وهو بناء مفقود و « فِعْوَلّ » موجود نحو « عسْوَد [٤] » بكسر العين : الحية . ومن ذلك تُتْفُل « على لغة من ضَمّ التاء الأولى والفاء فإنّ تاءه أيضًا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنّها لو جعلت أصلاً لكان وزنه « فُعْلُل » وهو موجود نحو بُرْثُن « لكن يلزم عدم النظير فى نظيرها . أعنى لغة الفتح ، فَلَمّا ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضاً إذا الأصل اتّحاد المادة [٥]

(١) اللسان [قدأ] و [قَنَد] (٢) اللسان [قند]

(٣) المِلْوظُ : عصا يُضْرَب بها أو سوط

(٤) الارتشاف ١ / ٦ بتصرف (٥) الاشمونى ٤ / ٢٥٢

٨ -سقوط الحرف من النظير نحو : أيطل وأطل فسقوط الياء من أطل وهو مرادف لـ « أيطل » دليل على زيادتها ، والأيطل وإطل الخاصرة فـ « إطل » كـ « أيطل » معنى ومادة .

٩ - دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة نحو الهمزة فى «أكتب » والنون فى « نكتب » والياء فى «يكتب» والتاء في «تكتب» وقد اختلف النجاة في اعتبار الحرف الدآل على معنى من حروف الزيادة فالرضى يعترض على ابن الحاجب عدّه النوان الواقعة أوّل المضارع من حروف الزيادة لأنّها حروف معنى كالتنوين لاحروف مبنى وفى الوقت الذى يرفض فيه الرضى عَدّ أحرف المضارعة من أحرف الزيادة فإنّه يتفق مع ابن الحاجب فى اعتبار السين فى بناء الاستفعال « كـ » استخراج من حروف الزيادة مع أنّها دالة على معنى .

والنحويون يتفقون على زيادة الهمزة فى « أفعل » نحو أكرم وأسعد ، والألف فى « فاعل » نحو شارك ، وبايع ، و« تفاعل » نحو تشاجر ، وتبايع والتاء فى « تفعلل « نحو » تأخر وتقدم وما كان نحوها من الحروف الدآلة على معاف فى الأفعال المزيد فيها وكذلك اتفقوا على زيادة الألف فى اسم الفاعل من الثلاثى نحو كاتب عالم » والميم فى اسم الفاعل من غير الثلاثى كما فى نحو « مُتَقَدّم ، ومستخرج والميم فى اسم المفعول نحو « مقروء ومكتوب ، وكذلك الميم فى الزمان والمكان نحو « مبدأ ومنتهى ، كذلك الميم فى المصدر الميمى نحو « مَعْبَر» مَدْخل .

ومن ثَمَّ لاوجه لاعتراض الرضى فى انكارة أحْرَف المضارعة من حروف الزيادة بحجة أنّها حروف معنى ، إذ لا مانع من أن يكون الحرف دالاً على معنى ويكون زائداً .

١٠ – الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك فى « كَنَهْبَلُ » فعلى تقدير أصالة النون فيه يكون وزنه « فُعَلّلُ »[1] كسفرْجُل بضم الجيم وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها فوزنه « فنعلل » وهو مفقود فكان القضاء بزيادة النون أولى دخولا فى أوسع البابين لكثرة ذى الزيادة .

(١) الكَنَهبُل » بفتح الكاف والنون وسكون وفتح الباء وضمها شجر عظام ، والشعير الضخم السنبلة.

الحديث عنها من تتمه الكلام على زيادة الهمزة ، وإنّما أفردتها لما لها من أحكام .

وإنّما تسميتها همزة الوصل ، لأنّها يتوصل بها إلى النطق بالساكن بعدها قاله البصريون (١).

وقال الكوفيون : إنّما سميت همزة الوصل ، لأنّها تسقط في الوصل ويتصل ما قبلها بما بَعْدَها (٢) ، وتثبت في الابتداء ، ومن ثَمّ قالوا : إنّها همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدّرج وكان الخليل يسميها سليم اللسان ، أمّا ههمزة القطع فتبت ابتداء ووصلاً .

هل همزة الوصل ساكنة أم متحركة : -

قال الكوفيون : اجتلبت الهمزة ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين لأنّ أصل كُلّ حرف السكون (٣)، وردّ ابن الزبنارى هذا وزعم أنّه غلط لأنّها إذا كانت ساكنة لا حركة لها فمحال أنّ يُدْخلوها الابتداء لأنّ العرب لا تبتدأ بساكن ، فلا يجوز أن يدخلون الابتداء حرفاً ينوى به السكون .

(٢،١) انظر : شرح المفصل ٩ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢٠٧٥ والأشمونى ٤ / ٢٧٣ ، والتصريح ٢ / ٣٦٤ .

(٣) انظر الانصاف ٢ / ٧٣٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣٧ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢٧٣ والتصريح ٢ / ٣٦٤ .

وما ذهب اليه ابن الأنباري غير قادح لأنّهمْ اجتلبوها ساكنة إلي موضع ومحل لا تبقى فيه على سكونها .

أمّا البصريون[1] فيرون أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنّما تضم إذا كان ثالث ما هى فيه مضموناً ضما لا زماً نحو :« أقْتُل، أخْرُج ، أسْتُضْعِف ، ا، أنْطلِق به » كراهية الانتقال من كسر إلى ضم وبينهما حاجز غير حصين لأنّه ساكن والساكن لا يُعْتدّ به فهو كالميت المعدوم ، فإنْ قيل فقد قالوا : هو يَضْرِبك ، وفيه انتقال من كسر إلى ضم ، قلنا هذا الذى قالوه لا يعارض ما ذهبنا إليه لأنّ ضمة الباء ليست بلازمة ألا ترى أنّها تُزالُ فى حالتى النصب والجزم نحو هو لنْ يَضْرِبَك ، ولم يَضْرِبْكَ ، وإنّما يكره من ذلك أن تكون الحركة لا زمة [2] فاعرفه .

وما ذهب اليه الكوفيون أبعد لأنّ همزة الوصل زائدة علي بناء الكلمة واذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنةً أولي من تقديرها متحركة لأنّ زيادتها ساكنه أقرب الي الأصل لما فيها من تقليل الزيادة ثم وجب تحريكها بالكسر كما هو حكم التقاء الساكنين ما لم يكن مداً .

وسيبويه ينص علي أنها اجتلبت متحركة في الأصل قال فَقُدّمت الزيادة متحركة لتصل الى التكلم بها ، وهو الأولى ، لأنّك إنّما تجتلبها لاحتياجك الى

---

(١) الانصاف ٢ / ٧٣٧ ، والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٨ ، ٣٦٩ .
(٢) انظر المنصف ١ / ٢٠ .

متحرك ، فالأولى أنْ تجلبها متصفة بما يحتاج إليه أى الحركة (١)

وزيادتها متحركة ليست بالأولى كما زعم سيبويه بل الأولى أنْ تزداد ساكنه فإن قيل العرب لا تبتدأ بساكن قلنا اجتلبت ساكنة الى مَحَلّ لا تبقى فيه على سكونها ، فضلا على أن زيادتها ساكنه أقرب الى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة.

فإن قيل : بمَ يعلل الكوفيون ضم همزة الوصل فى نحو أ قْتلْ ، أخْرج قلنا علّلوا ذلك بأن حركة همزة الوصل ضمت اتباعاً لضمة العين طلباً للمجانسة لأنّ العرب يتوخّوْن ذلك فى كلامهم ألا ترى أنّهمْ قالوا : « مُنْتُن ، فضموا« التاء» إتباعا لضمة الميم، وإن كان الأصل فى« التاء» أن تكون مكسورة لأنه من أنتن فهو« مُنْتِن» كما تقول: أكرم فهو مُكْرِم، وأحسن فهو مُحْسِن، إلاّ أنهُم ضموا للإتباع، وكذلك قالوا: «مِنْتِن» فكسروا الميم إتباعا للعين وكسرة التاء»، وقالوا« المغيرة» فكسروا الميم اتباعا لكسرة العين وقُرِء : الحمدِ للهِ » بكسر الدّال اتباعاً للام ، والحمدُ لُله ، بضم اللام اتباعاً للدّال ، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمة ، وضموا ما يجب بالقياس كسرة للإتباع طلباً للمجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أولى أوْ يكسروها للإتباع ، ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولي (٢).

وعندى ، أنّ علّة ضمها فيما ذكر كراهتهم الانتقال من كسر إلى ضم لازم بينهما حاجز غير حصين ، وليس الضم إتباعاً كما زعم الكوفيون ، فلقد حكى

(١) شرح الشافية للرضى ٢ / ٢٦٢ .

(٢) انظر الانصاف ٢ / ٧٣٧ ، ٧٣٨ .

قطرب علي سبيل الشذوذ « اِقْتُل »[1] بكسر همزة الوصل شذوذاً والشذوذ ينبه على الأصل ويرشد إليه .

فائدة :

إذا جاءت همزة الوصل مضمومةً قبل ضَمّة مُشَمّة كما في « انْقِيد ، واختير » جاز أنْ تُشَمّ ضمة الهمزة أيضاً كسرة [2].

أمّا وجوب فتح همزة الوصل فمع لام التعريف ، وقد عرضنا لذلك من قبل ولهمزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات ذكرها علماء الصرف نفصلها فيما يلي : -

أولا : وجوب الضم

وذلك إذا كانت في أوّل الماضي المبني للمجهول زائداً على أربعة أحرف نحو « أُستُغْفِر ، أُنْطُلِق » ، وكذلك إذا كانت في أول الأمر من الثلاثي الذى ضمت عين مضارعة أصالة نحو « أُقْتُل » و « أُخْرُج » و « أُنْصُر » .

فإنْ كانت الضمة عارضة نحو « امْشُوا ، اقْضُوا ، ارْمُوا » يجب أنْ نرجع إلى أصل حركة همزة الوصلَ وهى الكسرة ، ومّما يدلّ على أن الحركة ها هنا عارضة أنّ عين المضارع مكسورة « يَمْشِى ، يَقْضِى ، يَرْمِى » وضم العين جاء بسبب واو الجماعة للمناسبة .

---

(١) شرح المفصل ٩ / ١٣٦ .

(٢) التصريح ٢ / ٣٦٦ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢٧٨ .

ثانيا : وجوب الفتح

وذلك فى كُلّ كلمة مبدوة ب س أل » نحو المسجد ، الحديقة ، الرجل ، الغلام ، أي يَجب فتح همزة الوصل مع لام التعريف .

ثالثاً : ترجيح الضم على الكسر

وذلك في كل فعْل أمر من الثلاثى المضمومة عين مضارعة إذا أسند إلي ياء المخاطبة وذلك نحو « أغْزِى » إذ الأصل « اعروى » فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ، ثمّ حُذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فالضمّ نَظراً إلى أنّ الضمة الأصلية مُقدّرة لأنّ المُقدّر كالموجود ، والكَسْرُ نَظراً إلى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه .

فإن قيل : لَم يُراعَ الضم العارض فى نحو « اقْضُوا ، امْشواء

والجواب : إنما لم يُراع الضم العارض فى ى« اقضُوا » ونحوه لأنّه معارض بأصلين ، وهما كسر الهمزة لأنّه أصَل ، وكسر العين ألاَ ترى أنّ الأصل «اقْضِيوا » فحذفت الياء لأنّ فعل الأمر يُبْنى على ما يجزمَ به مضارعه والمضارع المعتل يجزم بحذف آخره نحو « لمْ يقْضِ المؤمن إلاّ بالحق » فكذلك الأمر من الناقص يبنى على حذف آخره ، ثُمّ ضُمّ ما قبل واو الجماعة للمناسبة ، فلما كانت الضمة عارضة ألغى العارض لمعارضته أصلين .

أمّا أبو علي الفارسى فيوجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة نحو « اغزى » تنبيها على الضم الأصلى ، وإخلاص ضمه الهمزة من غير اشمام .

ويرى ابن مالك : أنّ همزة الوصل تُشَمّ قبل الضّمة المشمة ، يَعْني إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة وإلاّ فلا كما في : اختير وانقيد » قال الشيخ خالد الأزهري ، « ففيه يَعْني كلام ابن مالك – مخالفة لكلام أبي علي من وجهين : وجوب الإشمام ، واخلاص ضم الهمزة »(١)

رابعاً : ترجيح الفتح على الكسر

وذلك في همزة « أيمن » و « أيم » وهي « أيمن » بحذف النون – وإنّما رُجّح الفتح لكثرة استعمال هذه الكلمة في القسم والكثرة يناسبها الخفة .

خامساً : ترجيح الكسر على الضم

وذلك في كلمة « اسم » لأنّ الكسر أخف من الضم فالكسر يستخدم عضلة جسمية واحدة أمّا الضم فيستخدم عضلتين قاله الشيخ خالد الأزهري .

سادساً : جواز الضم والكسر والإشمام

وذلك يكون في الفعل المبني للمفعول من صيغتي « انفعل » و « افتعل » الأجوفيين نحو « اختور ، واختير ، وانقود ، وانقيد » فيجوز الضم الخالص والكسر الخالص والإشمام ، فتنحو بضمة الأول فيها إلى الكسر ، والإشمام والضم هو الأصل .

سابعاً : وجوب الكسر ، وذلك فيما بقي من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال – على ما سنبيه إن شاء الله .

---

(١)التصريح ٢ / ٤٦٦ .

ويُقال :بِمَ تُعْرف همزة الوصل ؟

والجواب : إنّما تُعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير بقول فى تصغير « ابن » و « اسم » بُنَى ، وسُمى ، فسقوطها فى التصغير دليل زيادتها ، وإنّما سقطت فى التصغير لزوال علة اجتلابها إذ أول المصغر لا يكون إلّا متحركا بالضم ، فلمّا زال السكون زالت الهمزة .

فإن قيل : ولِمَ لَمْ يتم التصغير بهمزة الوصل فيما ذكر ؟

والجواب : وإنّما لم يتم التصغير بهمزة الوصل لأنّها غير لازمة بل لا تكون إلّا فى الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبق البنية فى حال الدّرج إنْ سقطت الهمزة ، وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ، لأنّها هى التى تسقط فى الدرج [1] ، فلمّا لم يصلح التصغير بها رُدّت اللام لزوما لإتمام بنية « فُعَيْل » إذ لا يتصور فيما هو على أقل من ثلاثة أحرف لإنّه لابُد من الفاء والعين واللام .

وكذلك فى النسب تقول : بَنَوِيّ سِمَوِيّ أو سُمَوِيّ بكسر السين أو ضمها لقولهم : سِمُ وسُم ، وجاء سَمَوِيّ بفتح السين أيضاً .

فإن قيل فقد قالوا : اِبْنِيّ ، واِسْمِيّ بثبوت الهمزة قلنا جاز ذلك مع عدم ردّ اللام لأنّ الهمزة عوض عَنها وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض لأنّ همزة

---

(١) انظر شرح الشافية ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢ / ٦٧ .

الوصل فى الثلاثى محذوف اللام ، همزة الوصل فيه تعاقب لامه فهى كالعوض منها ، فإذا رُدّت اللام حُذفت الهمزة ، وإن أثبتّ الهمزة حُذفت اللام ، أمّا همزة القطع فى نحو « أب و أخ » فلا تسقط ومن ثَمّ تصغرها على « أبى وأخى » .

ما يدخله همزة الوصل من الكلم العربى و مواضعها فيه

جُلّ النحاة على إنّ الابتداء بالساكن مُتَعَذّر أى مُحَال ، وعُزى إلى ابن جنى أنّ ذلك متعسر لا متعذر قال الرضى [١]« والأكثرون على أنّ الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنّه متعسر لا متعذر ، وقال : يجئ ذلك فى الفارسية نحو شْتَرْ وسْطام ، والظاهر أنّه مستحيل ولابُد من الابتداء بمتحرك ، ولمّا كان ذلك المتحرك فى « شْتَرْ ، وسْطام » فى غاية الخفاء كما ذكرنا ظَنّ أنّه ابتدئ بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حَرْفٍ قريب من الهمزة مكسور ، كما يُحسَنّ في نحو : عمرو ، وفقاً بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية، وللطف الاعتماد لا يتبين »

وما وقفت عليه لابن جنى خلاف ما عزاه إليه الرضى فهو يرى أنّه يُؤتى بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن فى الطاقة فضلاً عن القياس قال « وليس لقول من جوّز الابتداء بالساكن من القدر ما يُتشاغل بإفساده وإنّما سبيله فى هذا سبيل من شكّ فى المشاهدات من السّوفَسْطية ، ومَنْ ليس بكامل العقل » [٢]

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٥١ .
(٢) المنصف ١ / ٥٣ .

وقال [1]« ورأيت مع هذا أبا عَلىّ - رحمه الله - كغير المستوحش من الابتداء بالساكن فى كلام العجم ، ولعمرى إنّه لم يصرح بإجازته ، ولكنه لم يتشدد فيه تشدّده فى إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن ، قال : وذلك أنّ العرب قد امتنعت من الابتداء بما قارب حال الساكن ، وإن كان فى الحقيقة متحركاً ، يعنى همزة بَيْنَ بَيْنَ ، قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكن نفسه ! قال : وإنّما خفى حال هذا فى اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة ، يريد أنّه لمّا كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت ، وأمّا أنا فأسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا : « كليد » فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة ، فإنّ حركتها جدّ مُضْعَفَة ، حتّى إنّها ليخفى حالها علىّ ، فلا أدرى أفتحه هى أم كسرة ، وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحَل منه بطائل » فظاهر كلامه أنّ الابتداء بالساكن متعذر ، وإذا وقع من غير العربية فلاعتماده على حركة فى غاية الخفاء حتى إنّه لا يَدْرى أفتحه هى أم كسرة .

أمّا جلال الدين السيوطى [2]فيذكر أنّ أبا البقاء العكبرى ويتفق معه كُل من الجرجانى ، والكافيجى يقولون بإمكان الابتداء بالساكن إذا كان الساكن غير الألف بَيْدَ أنّه مستثقل ، والعمل على ما ذهب اليه جُلّ العلماء وهو أنّه لأبدّ أن يكون الابتداء بمتحرك وأنّ الابتداء بالساكن متعذر أى محال .

أما بالنسبة لِمَا تدخله، فهمزة الوصل لا تختص بقبيل بل تدخل على أقسام الكلم الثلاثة الاسم والفعل والحرف على التفصيل التالى .

(١) الخصائص ٢ / ٩٢ ، ٩٣ .
(٢) الهمع ٢ / ٢١١ .

أولاً الأفعال :

ما تدخله وما لا تدخله من الأفعال

اعلم : أنّ همزة الوصل لا تكون فى أول فعل مضارع مطلقاً لأنّ المضارع مبدوء بحرف المضارعة وحرف المضارعة متحرك البتّة ، ومِنْ ثَمّ لا يفتقر إليها .

فإنْ قيل : ولَم لم يسكن حرف المضارعة ؟

والجواب : لأنّ المضارع زاد فى الثقل عن الماضى بحرف المضارعة فلو سكن حرف المضارعة لافتقرنا إلى همزة الوصل ، فيزداد ثقلا علي ثقل .

ولا تكون همزة الوصل فى فعل ماضٍ ثلاثى مجرد نحو « أمر وأخذ وأكل» ولا فى الفعل الماضى الرباعى فى العدد ، وهو الثلاثى المزيد بحرف نحو « أعطى ، وأسعد ، وأكرم » فالهمزة ها هنا همزة قطع .

أمّا فِعْلُ الأمر فيقضى على همزته بأنها وصل أو قطع بالنظر إلى أول فعله المضارع ، فإنْ كان أول المضارع مفتوحاً نحو « يقرأ ، ينتقم ، يَسْتَغفر » فهمزته وصل « اقرأ ، انتقم ، اسْتَغْفر » وإن كان أول المضارع مضموماً فهمزة الأمر منه همزة قطع نحو « يُعْطى ، يُسْعِد ، يُكرِم » تقول آمراً : « أعْطِ ، أسْعِد، أكْرِم » .

قُصارى القول : فإنّ همزة الوصل تكون فى كُلّ من الفعل الماضى وفعل الأمر ، وإليك الحديث مُفَصّلاً .

أولاً : الفعل الماضي

فهمزة الوصل فيه تكون فى كلّ ماضٍ زاد على أربعة أحرف ويشمل ذلك نوعين :

أ - الفعل الماضى الخماسى لفظاً

أى الثلاثى المزيد بحرفين نحو : انطلق ، اعتذر ، اقتدر ، احمّر ، احمارّ إذ الأصل : طلق ، عذر ، قدر ، حَمِر .

ب - الفعل الماضى السداسى لفظاً

وهو نوعان :

١ - الثلاثى المزيد فيه ثلاث نحو : استغفر ، استرجع ، اقعنسس ، اسلنقى ، اجلوّذ ، اعشوشب ، إذ الأصل ، عقر ، رجع ، قعس ، لقى ، جلذ ، عشب .

٢ - الرباعى المزيد فيه زيادتان نحو « احريحم ، اقْشَعَرّ إذ الأصل حَرْجَم : قَشْعَر .

تنبيه :

إذا كان الفعل الماضى على وزن « تَفَعّل » نحو : تدرع وتَطَيّر أو «تفاعل» نحو تشاقل ، جاز لك أنْ تدعم تائه فى فائه وحينئذ لابُدّ أنْ تجتلب همزة الوصل لتعذر البدء بالساكن لأنّ أوّل المدغمين ساكن فتقول : ادّرّع ، واطيّر

واثاقل قال الله تعالى : [1]« ما لكم إذا قيل لكم انفرُوا فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض » .

إذا من مواضع مجئ همزة الوصل الفعل الماضى الذى على بناء « تَفَعّل » و « تفاعل » إذا ادغمت تاؤهما فى فائهما وكذلك المصدر منهما بيد أنّ المصدر يحتفظ بتحريك رابعة بالضمة فتقول فى المصدر من الأفعال السابقة : ادّرّعاً ، واطّيرُوا ، اثاقلاً ... إذ أصل « ادّرّعا » « تَدَرّعاً » ادغمت التاء فى الدّال « فاء الكلمه » ثم اجتلبت همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن لأنّ أول المُدْغم ساكن .

ثانيا : فِعْل الأمر من الماضى الزائد على أربعة أحْرُفٍ نحو « انجلى ، انتقل ، انطلق ، استغفر ، استخرج » وكذلك فى كُل فعل أمر ، سكن ثانى مضارعه لفظاً أو تقديراً ، سواء في ذلك مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، فمثال فِعْل الأمر الساكن الثانى لفظا المفتوح العين « ارْعَ فمضارعه » يَرْعَى ثانية ساكن ، وعينه مفتوحه .

ومثال فعل الأمر الساكن الثانى لفظاً وعينه مكسورة : « اقْضِ » فمضارعه « يَقْضِى » ثانيه ساكن وعينه مكسورة .

ومثال فعل الأمر الساكن الثانى لفظاً المضموم العين « ادْعُ » فمضارعه «يدْعُو » ثانية ساكن وعينه مضمومة .

فإن تحرك ثانى مضارعه لم يفتقر إلى همزة الوصل وذلك نحو « هَبْ ،

(١) التوبة : ٩ .

وعُد ، وقُلْ » فمضارعها « يَهَب ، يَعِد ، يَقُول » وكذلك أمْر الرباعى لا يفتقر إلى همزة الوصل نحو « قاتل ، يُقاتل ، ودحرج ، يُدَحْرِج » لأنّ ثانى مضارعه لا يكون إلاّ متحركاً ، تقول في الأمر : قاتِل ، دَحْرِج .

ومثال فعل الأمر الساكن للثانى تقديرا كقولك فى الأمر من « يقوم » قُمْ، ومن « يَعِد ، عِدْ » ، ومن « يرد ، رُدّ » .

ويُستثنى من أمرْ الثلاثى ثلاثة أفعال هى « أخذ ، أمر ، أكل » فالأمر منها « خذْ ، مُرْ ، كُلْ » وقياس الأمر من هذه الأفعال أن يُقال : « أوخذ ، اومر، اوكل » لأن الأصل « أأخذ ، أأكل ، أأمر » فقلبت الهمزة الثانية واواً لسكونها والأولى متحركة قلبت الثانية من جنس حركة الأولى - إلاّ أن هذه الأفعال لما كثر استعمالهم لها اسقطوا الهمزة الثانية على غير قياس فلمّا سقطت الهمزة الثانية استغنى عن همزة الوصل لأنّ ما بعد الهمزة الساقطة متحرك فقالوا : خُذْ ، مُرْ ، كُلْ » وفى القرآن الكريم « كُلوا من الطيبات » [1]، « خُذ بيدك ضغثا »[2] ، « خُذْ العفو وأمُر بالعرف واعرض عن الجاهلين » [3]

وقالوا : مُرْه يَحْفُرْها

وقد التزم هذا في « كُل ، وَخُذْ » دون « مُرْ لأنّه أقلّ استعمالاً منهما فإنّه قد جاء غير محذوف قال تعالى [4]« وامُرْ أهْلكَ بالصّلاة واصْطَبِر عـليهـا » وقوله[5] « وامر بالعرف » .

(١) المؤمن : ٥١ .
(٢) ص : ٤٤ .
(٣) الأعراف : ١٩٩
(٤) طه : ١٣٢ .
(٥) الأعراف ١٩٩ .

ثانياً : الأســماء

وهمزة الوصل في الأسماء إمّا قياسية وإما سماعية

فتكون قياساً مطرداً فى مصدر الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف ، فهي لا تجيء قياساً إلا فى مصادر الفعل الخماسى والسداسى ومن ثمّ قرروا أن همزة الوصل تجتلب فى كلّ مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعة أحرف فصاعداً ، وجملة ذلك أحد عشر بناءً تسعة منها من الثلاثى المزيد فيه وهى

١ – انْفَعَل : « انطلق » ومصدره « انفعال » انطلاق

٢ – افْعَلّ : « احْمَرّ » ومصدره « افْعَلال » احمرار

٣ – افْعَالّ : « احمارّ » ومصدره « افْعيلال » احميرار

٤ – افتعل : « اقتدر » ومصدره « افتعال » اقتدار

٥ – استفعل : « استغفر » ومصدره « استفعال » استغفار

٦ – افعوعل : « اعشوشب » ومصدره « افعيعال » اعشيشاب

٧ – افعنلل : « اقعنسس » ومصدره « افعنلاء » اسلنقاء

٩ – افْعَوّل : « اجْلوّذ » ومصدره « افْعِوّال » اجْلِوّاذ

واثنان من الرباعى المزيد فيه هما : –

١ – افعنلل : « احرنجم » ومصدره « افْعَلالّ » احرنجام

٢ – افْعَلَلّ : « اقشعر » ومصدره « افْعَلال » اقشعرار

والمصادر وإن كانت تابعة لأفعالها فى الاعلال فهى أصل باعتبار الاستقاق « أى أنها أصل المشتقاق » وإنما كان الإعلال أصلاً فى الفعْل لثقله فى نفسه وثقله بافتقاره إلى غير فهو أبداً يفتقر إلى فاعله وإلى مفعول غالباً وإلى حالٍ أحياناً الخ .

وتجئ همزة الوصل سماعية فى عشرة أسماء هى

ابن ، ابنه ، ابنم ، اسم ، است ، اثنان ، اثنتان ، امرؤ ، أيمن الله ، وأيم الله ، وزاد بعضهم الهمزة فى « أل » الموصولة فهى من الأسماء على الرّاجح وإنّما اجتلبت همزة الوصل مع هذه الأسماء عوضاً عمّا أصابها من الوهن والضعف ووهنها وضعفها من ناحيتين ناحية التكوين فهى ثلاثية والاسم يجب ألّا يكون علي أقل من ثلاثة أحرف [1]، أمّا الثانية ، فلأن لا ما تها حُذفت نَسْبياً أو هى فى حكم المحذوفة وهو ضعف على ضعف لأنّ المحذوف نَسبياً كالعدم .

وليس شرطاً فى كُلّ ثلاثى حُذفت لامه أنْ يعوض عن المحذوف بالهمزة فقد جاء عنهم حَذف اللام ولم يعوض عنها نحو : « غد ، ويد ، وحَر » .

يقول العلامة الرضى معللاً مجيئها فى الأسماء العشرة السابقة الذكر دون غيرها من الأسماء « لمّا نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذى حقه أن يكون فى الفعل شابهت الأفعال ، فلحقها همزة الوصل عوضاً من المحذوف بدلالة عدم

---

(١) انظر صـ من هذا الكتاب .

اجتماعهما ، نحو « ابنى وبَنَوِىّ »[1]

وزيادة فى البيان والتفصيل أقول : -

١ - ابن « أصلها بَنَو ، بفتح الفاء والعين ، فالامه المحذوفة واو يدلك على ذلك قولهم فى مونثة « بنت » والتاء إنّما تكون بدلاً من الواو غالباً قال ابن جنى »[2] ولكن قولهم : بنت وابدال التاء من حرف العلة يدل على أنّها من الواو ، لأن إبدال التاء من الواو أضعاف ابدالها من الياء وعلى الأكثر ينبغى أن يكون القياس » وذهب جماعة [3] إلى أنّ لامه المحذوفةياء وأصله من بني الرجل بزوجه يبنى فهو إذاً من الياء ومّما يدل على أنّ أصل « ابن » بَنَو جمعهم إيّاه على أبناء والأفعال قياس فَعَل مفتوح العين ك « جبل » وأجبال ، وقياس فَعْل ساكن العين وبه يُسْتدل على فتح باء واحده « ابن » وقالوا البنُوّة ، وهو دليل على أنّ لامه واو ، وقد زعم بعضهم أنّ البنوّة ليس دليلا على الواو فإنهم قالوا : الفتوة وهو من الياء بدليل قولهم فتيان فى التثنية ، وأقول : إنّ الفتى مّما جاءت لامه عن العرب بوجهين بالواو والياء يقصى بذلك صريحُ كلام القاموس وفيه « والفتى : الشباب، والسخى الكريم : وهما فتيان وفتوان والجمع : فِتَيان ، وفِتْوَه ، وفُتَى كدُلّى ، ومن ثُمّ يظهر لك فساد قول الرضى « وأمّا الفتوه فى «الفتى ، غير القياس »[4]

---

(١) انظر صـ من هذا الكتاب .
(٢) سر الصناعة ١ / ١٥٠ والمصنف ١ / ٥٩ .
(٣) انظر الاشموتى ٤ / ٢٧٥ .
(٤) شرح الشافية ٢ / ٢٥٧ .

ولا يمكن أن يكون أصل ابن « بِنَو » على وزن « فِعل » ولا بُنْو » على وزن « فُعْل » بقولهم بَنون . بفتح أوّله ، فإن قيل : لعله « فَعْل » قيل : فَعْل يجمع فى أقل العدد على أَفْعُل ، وهذا مجموع على « أفعال » فإن قلت هو كفرح وأفراح قال الحطيئة :

ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ ... ذغب الحواصل لا ماء ولا شجر[1]

قلنا : القياس لا يكون على النادر وإنّما يحمل ما يحمل على الأكثر الغالب .

٢ - *ابنة :* وهى مؤنث ابن وكذلك بنت بَيْد أنّ « بنت » على غير بناء مذكرها ولام « بنت » واو والتاء بدل منها قال الرضى [٢]، وابنة فى الأصل « بَنَوة » لكونه مؤنث « ابن » ولام « ابن » واو لقولهم فى المؤنث « بنت » وإبدال التاء من الواو وأكثر منه من الياء ، والتاء فى « بنت » ليست علامة تأنيث بدليل سكون ما قبلها [٣]وبدليل أنّك لو سميت بها رجلاً لصرفتها معرفة ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم [٤]

٣ - *ابنم :* كابن وابنه ، الميم فيه زائدة ، وليست بعوض مّما حُذف منه

---

(١)البيت من بحر البسيط ، وهو فى التصريح ٢ / ٣٠٢ ، والاشمونى ٤ / ١٢٤ .
(٢) شرح الشافية ٢ / ٢٥٧ .
(٣) هامش شرح الشافية ٢ / ٢٥٦ .
(٤) التصريح ٢ / ٣٦٤ ، واللسان (بنى)

ويدلك على زيادة الميم فيه قولهم فى النسب « بَنَوِى » فإن قيل : فقد قال الخليل : ابنمّى بإثياب الميم قُلت : قال سيبويه[1] « ابْنَمِىّ قياس منَ الخليل لم تتكلم به العرب » وذهب جماعة إلى أنّ الميم بَدَلٌ من اللام « الواو » فى ابن ، ولكن لمّا صارت حركة النون تتبع حركة الإعراب كانت فى حكم حرف الإعراب وكأنّ الميم غير موجودة فافتقر إلى همزة الوصل ، والأولى القضاء عليها بالزيادة كزرقم ، وستهم ، وفُسْحُم ، ولك عند اعرابه اتباع نونه ميمة ، أو إلزام النون الفتح وإجراء حركات الاعراب علي الميم لكونها آخر الاسم

٤ – *اسم :* وأصله عند البصريين سِمُو بكسر الفاء أو ضَمّها مع سكون العين فحذفت لامه « الواو » تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وسكنت الفاء واجتلبت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف ، وهو عندهم – مشتق من السمو لأنّه يَسْمُو بمسماه ، ويشهره ، ولسموه على قسيميه الفعل والحرف ، وإنما سما عليهما لكونه يخبر به ويخبر عنه ، أمّا الفعل فيخبر به ولا يخبر عنه ، وأمّا الحرف فلا يخبر به ولا عنه .

أمّا الكوفيون فيرون أنّه مشتق من الوسم أى العلامة فالاسم علامة على المسمى ، وهو صحيح من جهة المعنى – فحذفت الفاء وبقى العين ساكنة، فاجتلبت همزة الوصل، وقولهم وإن كان... أقرب من قول البصريين من جهة المعنى لأنّ الاسم بالعلامة أشبهه إلّا أن تصرفاته تقضى بما قاله البصريون فقد قالوا فى جمعه وتصغيره أسماء وسُمَىّ « قال الله تعالى » وعلم آدم الأسماء كلها [1] ولو كان من الوسم لقال « الوسماء » والغالب فى حرف العوض ألا

(١)الكتاب ٣/٢٢١ (٢)البقرة : ٣١ .

يكون مكان المعوض ، وهمزة الوصل لا تجئ عوضاً عن فاء الكلمة المحذوفة .

٥ - *اثنـان* : أصله ثَنَيانَ بفتح الفاء والعين ويدل على أنَّه من الياء قولهم:« ثنيت » لأن الاثنين قد ثُنِي صاحبه إلى صاحبه ومّما يدلك على أنَّه بفتح الفاء والعين جمعهم إياه على « أثناء » . فحذفت ياؤه علي غير قياس ، واسكنت فاؤه واجتلبت همزة الوصل [١].

٦ - *اثنتان* : القول فيها كالقول فى اثنين والتاء فيه للتأنيث بدليل فتح ما قبلها ، وقالوا : ثنتان فالتاء بدل من اللام كبِنْت ، وأخت وليست للتأنيث لسكون ما قبلها [٢].

٧ - *امرؤ وامرأة* : فإنّها سكنوا أولهما وإن كاناتا مين لم يُحْذَف منهما شئ لأنك إذا ادخلت عليهما الألف واللام فقلت المرء والمرأة ، وحففت الهمزة حذفتها وألقيت حركتها على الرآء فقلت : جاءنى المُر وشاهدت المَر وسلمت على المرِ فلمّا كانت الرآء قد تحرك يحركه الإعراب وكثرت هذه الكلمة فى كلامهم حتى صارت عبارة عن كُلّ ذكر وأنثى من الناس أعلوها لكثرة استعمالهم إيّاها - والشئ إذا كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم تصرفوا فيه وللاعبوا به - شبيهوا الرآء فى « المرء ، والمرءَ ، والمرءِ »بخاء« أخيك» فاتبعوا عينها حركة لامها فقالوا: جاءنى امرؤ ورأيت امرأً ، وسلمت على امرئٍ كما تقول : جاءنى أخوك ورأيت أخاك وسلمت على أخيك ، فلمّا اعتل هذا الاسم باتباع عينه حركة لامه وكثر استعماله أسكنوا أوله وأدخلوا عليه همزة الوصل [٣] فإن قيل لِمَ لمْ تحذف همزة الوصل عند ردّ الهمزة « لام الكلمة » ؟

(١، ٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٦٤ ، ٤ / ١٤٩ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣٤ ، وشرح الاشموتى ومعه الصبان ٤ / ٢٧٦ .

(٣) انظر شرح المفصل ٩ / ١٣٤ ، والمنصف ١ / ٦٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٥٢ .

والجواب : أنّ كلمة « مرء » لمّا خففت بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء اجتلبت همزة الوصل لسكون الفاء والساكن لا يبتدأ به ثمّ ثبتت ألف الوصل عند ردّ الهمزة « لام الكلمة » لأنّ تخفيفها سائغ أبداً فجعل المتوقع كالواقع [1]، وأيضاً لمّا كانت الراء تتبع حركتها حركة اعراب الهمزة « لام الكلمة» فكأنّها حرف إعراب ، وكأنّ الهمزة محذوفة ومن ثمّ عاملوها معاملة محذوف اللام فأسكنوا أولها ثم جاءوا بهمزة الوصل [2].

٨ - *است* : أصله سَتَه بفتح الفاء والعين ولامه هاء بدليل جمعه على أستاه ، وتصغيره علي سُتيهه ، حُذِفت لامه تشبيهاً لها بحروف العلة ، وسكنت السين ثُمّ جئ بهمزة الوصل .

ولا يمكن أنْ يكون « فِعْل » بكسر الفاء وسكون العين كجِذعٍ ، ولا «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين كَقُفْل وهما .. يجمعان على « أفعال » فتقول : أجذاع ، وأقفال لأنك إذا رددت لام الكلمة « الهاء » وحذفت العين قلت «سَه»ووزنه « فَلٌ » بالفتح ، ولأنّهم يقولون فى النسب إليه « سَتَهِيّ » بفتح الفاء والعين وفى« سته» لغتان أخريان:« سه» بحذف العين و«ست» بحذف اللام وفى الحديث ...« العين وكاء السه » ويروى « وكاء الست » وجعل ابن جنى «سه» بحذف العين من قبيل الشاذ قال : « ولم يأت من الأسماء ما حُذِفت عينه إلّا هذا الحرف وقولهم : مُذْ لأنّها محذوفة من « منذ »

(١) انظر الاشمونى ٤ / ٢٧٦ . (٢) أنظر المنصف ١ / ٦٢ .

٩ - ١٠ *أيمن وأيم* : فى همزتها خلاف فيرى البصريون أنّها همزة وصل قال سيبوية [١]« وزعم يونس أنّ ألف « أيم » موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا التى فى « الرجل » وكذلك أيمن قال الشاعر :

فقال فريق القوم لمّا نشدتم ... نعم ، وفريق . ليمن الله ما ندرى.[٣]

سمعنا هكذا من العرب ، وقال « ومثلها ألفات الوصل فى « أيم وأيمن » والدليل على أنّها موصولة قولهم : ليمن الله وليم الله ... » فعلى رأى البصريين همزتهما همزة وصل ، ولمّا كانت نون « أيمن » تحذف كثيراً نحو « أيم الله والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمحذوف - و« أيمن » مفرد مشتق من « اليمن » وهو البركة أمّا الكوفيون فيرون أنّ « أَيْمُنَ » جمع يمين قال أبو النجمة

يبرى لها من أَيْمُن وأَشْمُل[٤]

جعلت همزة القطع فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما زعم الخليل فى همزة « أل » قال ابن يعيش [٥]« والوجه الأول لما ذكرناه من أنّه قد سمع فى هذه الهمزة الكسر لكثرة التصرف فى هذا الاسم بالحذف ولا يكون ذلك فى المجموع »

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٠٣ .
(٢) الكتاب ٤ / ١٤٨ ، ١٤٩ .
(٣) قائله نصيب والبيت من بحر الطويل وهو فى شرح المفصل ٨ / ٣٥ ، ٩ / ٩٢ والكتاب ٣ / ٥٠٣ ، ٤ / ١٤٨ واللسان « يمن » .
(٤) البيت من الرجز وهو فى « المنصف ١ / ٦١ ، واللسان « يمن » ، والنوادر لأبى زيد صـ ١٦٥ .
(٥) شرح المفصل ٩ / ٩٢ .

وقال الصبان [1] ، رُدّ بأنّ همزته سمع كسرها وحذفها وصلاً وميمه سمع فتحها » وعلى قول البصريين- وهو الصواب- يكون« أيمن» مبتدأ مرفوعاً بالإبتداء.

والخبر محذوف أى أيمن الله قسمى وتلزم إضافته إلى اسم الله تعالى وابن عصفور يجعله خبراً والمحذوف مبتدأ أى : قسمى أيمن الله ،

ثالثاً : الحــروف

لَمْ تدخل همزة الوصل على الحروف إلّا فى حرفين هما : ألْ [3] سواء أكانت معرفة نحو : الرجل والغلام ، أمْ زائدة نحو : الآن ، والذى ، والتى ، وأمْ في لغة حْمير .

هذا على رأى منْ يجزم بأنّ أداة التعريف « اللام » وحدها والهمزة قبلها همزة وصل جيئ بها توصلاً إلى النطق بالام لأنّه ساكن والساكن لا يبتدأ به ، واعتمد أصحاب هذا الرأى على أنّ العامل الضعيف يتخطاها كما فى قولك « مررت بالغلام » وهذا دليل امتزاجها بالكلمة حتى صارت كجزء منها .

ومثل « أل » أم في لغة حمير والهمزة قبل همزة وصل و « أمْ » حرف تعريف ووردت فى قول الرسول ﷺ فيما رواه النمرين تولب عن الرسول ﷺ لَيْسَ مِنَ أمْبر امْصَيَام فى امْسَفَر » أمّا الخليل فيري أنّ أداه التعريف هى « أل »

(١ ، ٢) حاشية الصبان ٤ / ٢٧٦ .

(٣) ينظر فيها كتابنا « اللام المفردة - أقسامها ومعانيها فى ضوء أساليب القرآن وكلام االعرب ، ففيه بحث طويل الذيل كبير النفع عن أداة التعريف .

أى الألف واللام فهى ثنأية الوضع والهمزة عنده همزة قطع ، فعلى رأيه لا تأت همزة الوصل فى الحروف البته ، والأول رأى جمهرة النحاة وهو الأولى .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يذهب إلى أنّ الهمزة وحدها هي أداه التعريف ، وأنّما ضم اللام إليها لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام ودليله إبدال الميم من اللام فى لغة حمير ، فلو كانت اللام للتعريف لما ابدلت منها الميم .

مواضع حذف همزة الوصل

يُؤتى بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن لما كان البدء به متعذراً فإذا كان قبل الساكن ما يعتمد عليه فى التوصل إليه استغنى عن همزة الوصل ، ومن ثَمّ قالوا : إنها همزة تثبت فى أول الكلام وتسقط فى دَرْجة أى وسطه ، ولذلك يُعَدّ ثبوتها فى دَرْج الكلام من ضرورات الشعر ومنه قول قيس بن الحطيم :

إذَا جَاوزَ الإثْنَيْنَ سرّ فإنّه .. بِنَثّ وتكثير الْوشَاه قَمينُ (١)

وقول جميل

ألَا أرَى اثنين أحسنَ شِيمةً ... عَلَى حَدَثَانَ الدَّهر منّى ومن جُمْلِ (٢)

---

(١) البيت من الطويل وهو فى : شرح المفصل ٩ / ١٣٧ ، ديوان قيس صـ ١٦٢ ، وسر الصناعة ١ / ٣٤٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦٥ ، واللسان « نث » ، « قمن »

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو فى « ديوان جميل ١٧٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية صـ ١٨٤ ، وسر الصناعة ١ / ٣٤١ ، والاشموتى ٤ / ٢٧٣ ، والتصريح ٢ / ٤٦٦ .

أمّا قول الشاعر

لا نسب اليوم ولا خُلة .. إتّسع الخرق على الراقع [1]

وقول أبى العتاهية :

أيها البانى لهدم الليالى ... إبن ما شئت ستلقى خرابا

فَيُعَدّ أسهل مِمّا قبله حيث إنّ العرب قَدّ « اتسع و « وابن وقعت أولا .

وكذلك يُستَغنَىَ عن همزة الوصل إذا تحرك الحرف الساكن والذى اجتلبت من أجله الهمزة لأنّ بتحرك الحرف تزول علة مجئ الهمزة وإذا زالت علة مجيئها زالت وذلك نحو « عَدّى عداء » إذ الأصل اعتدى اعتداء بهمزة الوصل لسكون العين (فاء الكلمة) ادغمت «التاء» فى «الدال» ونقلت حركتها إلى العين ثُمّ استغنى عن همزة الوصل فصارت : عَدّى عداء والوزن افتعل افتعالاً باعتبار الصورة الأصلية لا الطارئة على الكلمة

وكذلك يُستَغنَى عن همزة الوصل المكسورة والمضمومة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما فى قوله تعالى » سَوَاءٌ عَلَيْهِم استَغْفَرتَ لَهُم أمْ لَمْ تَستَغفِرْ، لنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ». [2]

الاصل : أاستغفرت « بهمزة للاستفهام مفتوحة ، وهمزة وصل مكسورة

(١) قائله أنس بن عباس بن مروان ، ويقال : أبو عامر جد العباس والبيت من السريع وهو فى : شرح المفصل ٩ / ١٣٨ ، والاشمونى ٢ / ٩ والتصريح ١ / ٢٤١ .
(٢) المنافقون ٦ .

فحذفت همزة الوصل استغناء عنها بهمزة الاستفهام .

ومثال حذف همزة الوصل المضمومة استغناء بهمزة الاستفهام قولك «اضطر الرجل » الأصل أُضطر بهمزة مضمومة فلمّا دخلت همزة الاستفهام حذفت

حكم دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة .

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة فلك في همزة الوصل وجهان :

الأول : قلبها مَدّاً خالصاً نحو آلحسن عندك « آلله أذن لكم » [1]آلذكرين حرّم أم الأنثيين [2] » قال الأشموني [3]ويبدل همز الوصل المفتوح مَدّاً في الاستفهام وهو الأرجح »

الثاني : تسليمها أي بين الهمزة وحرف حركتها وهو ما يسمى بهمزة بين بين وبالتسهيل قرى قوله تعالى « آلذكرين حَرّمَ أم الأنثيين » وينص العلامة الرضى على أنّ قلب الهمزة هاهنا أرجح وأفصح قال ،[4] وللعرب في ذلك طريقان : أكثرهما قلب الثانيةألفا محضا ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف والأول أولى، لأنّ حق الهمزة الثانية كان هو الحذف، لوقوعها في الدّرج، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل، لأنّه إذهاب للهمزة بالكليّة كالحذف،

---

(١) يونس ٥٩.
(٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.
(٣) شرح الأشموني ٤/٢٧٧.

وقُرى« في الكتاب العزيز بالوجهين».

وأقول: التسهيل وإن كان مرجوحاً هو القياس لأنّ الإبدال مداً شأن الهمزة الساكنة نحو« آدم، وآمن» إذ الأصل أأدم أأمن» اجتمعت همزتان في صدر الكلمة الثانية ساكنة والأولى متحركة فقلبت الثانية من جنس حركة الأولى ولمّا كانت حركة الأولى فتحة قلبت الثانية ألفاً.

وقد ورد كُلّ من القلب مداً والتسهيل في الشعر فمن الأول قوله:

أألخير الذى أنا أبتغيه   أم الشرّ الذى هويبتغيني[1]

ومن الثاني قوله:

الحَقُّ إنْ دارُ الرَّبابِ تَبَاعَدَتْ   أو أنْبَتَّ حَبْلُ أنَّ قلبك طائرِ[2]

فإنْ قيل: لِمَ جاز القلب والتسهيل فيما دخلت فيه همزة الإستفهام على همزة وصل مفتوحة ولمْ يجز الحذف؟

والجواب:

قلنا: إنّما لم نجوّز الحذف وإن وقعت همزة الوصل في الدَّرْج لئلايلتبس الأستفهام بالخبر لأنّ حركتي الهمزتين متفقتان وحركتهما الفتحة.

---

(٤) شرح الشافية ٢/٢٢٤.

(١) قائله المثقب العبدى والبيت من الوافر وهو في شرح المفصّل ١٣٨/٩ وفيه« لا يأتليني« بدل» هو يبتغيني وشرح الشافيه ٢٦٨/٢.

(٢) لم أقف له على نسبه والبيت من بحر الطويل وهو في شرح الأشموني ٢٧٨/٤

أمّا همزة الوصل المكسورة فتحذف كما فى قوله تعالى« أتّخذناهم سخريا »[1] .

وقوله « أصطفى البنات»[2] وإنّما جاز فى المكسورة الحذف لأنّ اختلاف حركتى الهمزتين يرفع اللبس بعد حذف الهمزة الموصولة. وكذلك المضمومة.

تمّ الكتاب

والحمد لله أولاً وأخيرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام الأنبياء وخاتم المرسلين وعلى أهله وأصحابه الأبرار الطاهرين.

والتصريح ٢/٤٦٦.
(١) ص : ٦٣.
(٢) الصافات ١٥٣.

ثبت بأهم المراجع والمصادر

- القرآن الكريم – مصحف المدينة المنورة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

- الإبدال لأبي الطيب اللغوي – تحقيق عز الدين التنوخي – ١٩٦٣م

- إتحاف فضلاء البشر للدمياطي – القاهرة – المطبعة اليمنية ١٨٩٩م .

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – مطبعة المعاهد بالجمالية القاهرة ١٣٤٥هـ – ١٩٨٥م الطبعة الثانية .

- إرتشاف الضرب لأبي حيان ت / أ.د. أحمد النماس – مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر – الطبعة الأولي ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

- أسرار العربية لابن الإناري ت / محمد البيطار – مطبعة الترقي – دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

- الأشباه والنظائر – للسيوطي – ت د. طه عبد الرؤوف سعد – الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .

- الاشتقاق لابن دريد – / عبد السلام هارون – مؤسسة الخانجي – القاهرة ١٣٧٨ هـ .

- إصلاح المنطق لابن السكيت – شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر .

- الأصول في النحو لابن السراج ت د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة بيروت .

- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ت/ عبد السلام هارون - دار الكتب المصرية ١٣٧٩هـ - ١٩٥٧م .

- الأفعال لابن القطاع - الطبعة الأولي - عالم الكتب - ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

- الأمالي الشجرية لابن الشجري - دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ .

- أمالي الزجاجي - ت/ عبد السلام هارون - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة - ١٣٨٢هـ .

الانصاف لابن الأنباري - ت/ محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر.

- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك - لابن هشام - ت/ محمد محي الدين عبد الحميد - طبعة دار الجيل - بيروت لبنان .

- الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - ت د. موسي العليل - مطبعة العاني - بغداد سنة ١٩٨٣م .

- البحر المحيط لأبي حيان - دار الفكر - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- التبيان في تصريف الأسماء أ.د. أحمد كحيل - مطبعة السعادة القاهرة الطبعة السادسة .

- التبيان في إعراب القرآن للكعبري - طبعة الحلبي بالقاهرة - سنة ١٩٧٦م .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت/ محمد كامل بركات - دار الفكر العري - مطبعة الأمانة بالقاهرة .

التصريف الملوكي لابن جني - مطبعة شركة التمدن الصناعية بالغربية بمصر ١٣٣١هـ - ١٩١٣م .

الحجة في القراءات السبع لابن خالاويه ت.د. عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - بيروت - ١٣٧٠هـ : ١٩٧٧م .

- حاشية ياسين علي التصريح - مطبعة الحلبي بالقاهرة .

- خزانة الأدب للبغدادي ت/ عبد السلام هارون - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .

- الخصائص لابن جني ت/ محمد علي البخار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

سر صناعة الإعراب لابن جني - ت. د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولي - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- سيبويه والضرورة الشعرية أ.د. إبراهيم حسن إبراهيم - مطبعة حسان القاهرة - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان - مطبعة الحلبي ١٣٦٦هـ .

شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ت.د. فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب - الطبعة الأولي - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت.د. صالح أبو جناح - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح الشافية للرضي ت/ محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ت/ عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .

- شرح الكافية للرضي - دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح المفصل لابن يعيش - مكتب المتبني بالقاهرة .

- الصحاح للجوهري ت/ أحمد عبد الغفور عطار - دار الكتاب العربي بمصر - بدون تاريخ .

- الصرف القياسي أ.د. غريب عبد المجيد نافع .

- العين للخليل ابن أحمد الفراهدي ت.د. عبد الله درويش - مطبعة العاني بغداد - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .

- القاموس المحيط للفيروزبادي - مطبعة بولاق - ١٢٨٩هـ .

- الكتا لسيبويه ت/ عبد السلام هارون - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

-لسان العرب لابن منظور - دار المعارف بمصر .

- المبدع الملخص من الممتع لأبي حيان ت.د. مصطفي النماس - مطبعة الأزهر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- مجالس ثعلب ت. عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

- مجموعة الشافعية للجار بردي - عالم الكتب - بيروت - الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

المحتسب لابن جني ت/ علي الجندي ناصف وآخرين - المجلس الأعلي للشئون الاسلامية بالقاهرة .

- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ت.د. محمد الشاطر - مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

- معجم شواهد العربية - عبد السلام هارون - الطبعة الأول ١٩٧٢م .

- المقتضب للمبرد ت.د. محمد عبد الخالق عضيمة - طبعة المجلس الأعلي للشئون الإسلامية .

- الممتع لابن عصفور ت.د. فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة بيروت - لبنان .

- المنصف لابن جني ت/ إبراهيم مصطفي وآخر - وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم - الطبعة الأولي ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

- النوادر لأبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- همع الهوامع للسيوطي - القاهرة مطبعة السعادة - ١٣٥٧هـ .

- همع الهوامع للسيوطي ت.د. عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت .

فهرست الموضوعات

تم بحمد الله

رقم الإيداع ٩٦/١١٧٩٥
الترقيم الدولي I.S.B.N